جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية 2013م-2030م
(دراسة إستشرافية باستخدام إسلوب دلفي)

إعداد
عنود عبد الرحمن الحباشنة

إشراف
الاستاذ الدكتور: وليد عبدالهادي العويمر

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
العلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2020

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تعبر بالضرورة عن آراء جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عنود عبدالرحمن عبدالله الحباشنه

والموسومة بـ: الافاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاة المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٣٠(دراسة استشرافية باستخدام اسلوب دلفي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية في تاريخ ٢٠٢٠/٠٥/١٩

من الساعة ٢ إلى الساعة ٤ قرار رقم ١٢/٢٠٢٠

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
أ.د وليد عبدالهادي احمد العويمر		مشرفا ومقررا
أ.د فوزي احمد احمد تيم		عضوا
د. رضوان محمود سليمان المجالي		عضوا
د. حسن عبدالله الدعجة		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الإهـــــداء

إلى من سار معي طيلة مسيرة حياتي

الى قدوتي

الى من اكن له كل الحب وسابقى

والدي العزيز

إلى من كانت منارة للعلم والتربية طيلة حياتي

والدتي العزيزة

إلى من ساندوني وكانوا العون والسند

إخوتي جميعاً

الى سندي وأملي

عائلتي

الباحثة

عنود عبد الرحمن الحباشنة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

قال الله تعالى في محكم تنزيله:﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ صدق الله العظيم (سورة ابراهيم، آية 7).

أتقدم بالشكر الجزيل لمشرفي الأستاذ الدكتور وليد عبدالهادي العويمر الذي لم يتوانى في تقديم المساعدة فجزاه الله عني كل خير.

والشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما سيقدموه لي من تقييم وملاحظات وتوجيهات.

كما اتقدم بالشكر الى قسم العلوم السياسية ممثلة بالهيئة التدريسية والسادة الخبراء بما قدموه من معلومات قيمة كان لها الأثر البالغ في إعداد هذه الأطروحة بخبرتهم الواسعة ومعلوماتهم القيمة.

كما يسعدني أن أقدم خالص شكري للأستاذ الدكتور وليد عبد الحي والدكتور سامي الخزندار على ما قدموه من مساعدة أثناء إعداد الأطروحة.

الباحثة

عنود عبد الرحمن الحباشنة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ح
قائمة الخرائط	ط
الملخص باللُّغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
قائمة الملاحق	ل
الفصل الأول: خلفية الدِّراسة وأهميتها	1
1-1 المقدمة	1
1-2 مشكلة الدِّراسة	3
1-3 فرضية الدراسة	3
1-4 أسئلة الدراسة	4
1-5 أهداف الدِّراسة	5
1-6 أهمية الدِّراسة	6
1-6-1 الأهمية الأكاديمية	6
1-6-2 الأهمية العلمية	6
1-7 حدود الدراسة	7
1-7-1 المحدد الزماني	7
1-7-2 المحدد المكاني	7
1-7-3 المحدد الموضوعي	7
1-7-4 صعوبات الدراسة	7
1-8 منهجية الدراسة	8

1-9 المفاهيم ومصطلحات الدراسة 9
1-10 الإطار النظري 12
1-10-1 التحليل المستقبلي – الاستشراف 14
1-10-2 تقنية دلفي 20
1-10-3 نظرية صنع/ اتخاذ القرار في السياسة الخارجية 22
1-10-4 نظرية الاعتماد المتبادل 23
1-11 الدراسات السابقة 24
1-11-1 الدراسات العربية 24
1-11-2 الدراسات الأجنبية 29
1-11-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 31
الفصل الثاني: السياسية الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية 32
2-1: تطور العلاقات السياسية الصينية العربية قبل عام .2013 32
2-1-1 تطور العلاقات السياسية الصينية العربية خلال فترة الحرب الباردة 32
2-1-2 تطور العلاقات السياسية الصينية العربية بعد الحرب الباردة 41
2-2: العلاقات السياسية الصينية – العربية بعد عام .2013 48
2-3: العلاقات العسكرية العربية – الصينية. 51
2-4: تفعيل مضامين وثيقة السياسات الصينية تجاه البلدان العربية 55
الفصل الثالث: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية 62
3-1: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية – العربية 62
3-1-1 العلاقات الاقتصادية الصينية–العربية قبل عام 1991 62
3-1-2 العلاقات الاقتصادية الصينية –العربية بعد عام 1991 66
3-2: التعاون العربي– الصيني في مجال الطاقة وتقييم لحجم التبادل التجاري بين الطرفين 69
3-2-1 التعاون الصيني– العربي في مجال الطاقة 70

3-2-2 تقييم حجم التبادل التجاري الصيني- العربي 77
الفصل الرابع: مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية - العربية 82
4-1 ماهية مبادرة الحزام والطريق الصينية. 82
4-1-1 أسباب سعى الصين لطرح مبادرة الحزام والطريق 87
4-1-2 مسارات وممرات مبادرة الحزام والطريق 93
4-2 تطور التعاون الصيني- العربي في ظل مبادرة "الحزام والطريق". 98
4-2-1 التعاون الاقتصادي والتجاري العربي-الصيني 99
4-2-2 التبادلات الثقافية بين الصين والدول العربية 108
4-3 التحديات التي تواجه مبادرة مشروع الحزام والطريق في منطقة الشرق الاوسط 110
الفصل الخامس: مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية حتى عام 2030 (وفق تقنية دلفي) 115
5-1 مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية العربية - الصينية 115
5-2 مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية حتى عام2030م في ضوء إجابات الجولة الأولى للخبراء. 130
5-3 تحليل نتائج تقنية دلفي للجولة الأولى والثانية لأراء الخبراء 164
الخاتمة 176
النتائج 177
التوصيات 187
المصادر والمراجع 189
الملاحق 204

قائمة الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
.1	تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصاديات النامية والمتحولة)2017-2018	71
.2	الواردات الصينية من الوطن العربي (1995-2018)	78
.3	الصادرات الصينية إلى الوطن العربي (1995-2018)	78
.4	صادرات البلدان العربية وارداتها من الصين 2017 (مليون دولار أمريكي)	79
.5	واردات الصين من النفط الخام (2010 – 2018، ألف برميل)	89
.6	أنواع حوكمة الصين الأمنية في الشرق الأوسط	91
.7	المتوسط السنوي للصادرات العربية الى الصين خلال الفترة (2001-2018) مليون دولار	102
.8	الاستثمارات الصينية والإنشاءات في العالم (2005 – 2017)	106
.9	توقعات امداد الطاقة العالمية 2016، مليون برميل يومياً (2015-2030)	125
.10	التطورات المحتملة وتوقعات حدوثها	136
.11	العلاقة بين التطورات المحتملة ووقت حدوثها	137
.12	التأثير المتبادل بين الزمن والتطورات المحتملة	139
.13	التطور المحتمل والسنة الوسطى للتقديرات	140
.14	التكرارات والنسب المئوية والرتب لإجابات المحكمين للمحاور الدراسة	142
.15	النسب لآراء الخبراء	143
.16	التطور المحتمل في القطاعات	164
.17	التأثير المتبادل بين القطاعات حسب متوسط أراء الخبراء	166

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
.18	التأثير مبكر أو متأخر حسب متوسط أراء الخبراء	167
.19	متوسط السنوات المتوقعة حسب إجابات الخبراء لحدوث التطورات المحتملة	199
.20	تقنية دلفي مجمل نتائج مجمل تقديرات الخبراء	169
.21	درجة الانخراط	175

قائمة الأشكال

رقم الشكل	موضوع الشكل	الصفحة
1.	تطور العلاقات الصينية والعربية	14

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	موضوع الخريطة	الصفحة
.1	الطريق البحري لمبادرة الحزام والطريق	95
.2	طريق الحرير القطبي لمبادرة الحزام والطريق	97

قائمة الملاحق

رقم الملحق	موضوع الملحق	الصفحة
أ.	مقياس لاحتمالات تطور العلاقات الصينية – العربية	205
ب.	أسماء الخبراء	216

الملخص

الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية 2013م-2030م
(دراسة إستشرافية باستخدام إسلوب دلفي)

عنود عبد الرحمن الحباشنة

جامعة مؤتة 2020

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013 –2030، وتم استخدام تقنية دلفي، وتوظيف المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإستقرائي، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على اسئلتها والتحقق من صدق فرضياتها، فقد قامت الباحثة حسب تقنية دلفي بتحديد كافة الموضوعات ذات الصلة بمستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013-2030، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الخبراء والمتخصصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الأمنية والاجتماعية سواء خبراء ومتخصصين كأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية (الصين، أستراليا، الكويت، المغرب، سوريا، الجزائر، فلسطين، العراق)، او الخبراء والمتخصصين في ميادين العمل غير الأكاديمية، وتم استطلاع أراء مجموعة من الأكاديميين والخبراء وقد بلغ عددهم (12) خبيراً وأكاديمياً، وتم عقد جولتين للتنبوء بمستقبل العلاقات الصينية العربية تمحورت حول سبعة محاور رئيسية هي: محور اقتصادي، ومحور عسكري، ومحور الطاقة، ومحور النفوذ الصيني في المنطقة العربية، ومحور المشروع الصيني الحزام والطريق، ومحور التنبؤ بقيام حروب ونزاعات دولية واسعة النطاق، ومحور التنبؤ بالتنافس بين المشروع الصيني والروسي.

وخلصت الدراسة الى أن مستقبل الشراكة التجارية بين الصين والدول العربية وقدرة الصين على أن تكون الشريك التجاري الأول للعالم العربي، وإن تأمين واستقرار امدادات الطاقة العربية إلى الصين يمثل محدد رئيسي في أن تصبح الصين الشريك التجاري الاول للدول العربية حتى عام 2030، وتوصي الدراسة بتعميق العلاقات العربية-الصينية القائمة على قاعدة التعاون الحضاري وتبادل المصالح والتحالف في النظام الدولي، العمل على زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي، وفتح مصانع صينية في الوطن العربي، ونقل صناعة التكنولوجيا إليه، إذ تحتاج العلاقات العربية الصينية إلى تطوير شامل في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتقنية.

الكلمات الدالة: الآفاق المستقبلية، السياسة الخارجية الصينية، المنطقة العربية دراسة إستشرافية، إسلوب دلفي.

Abstract

Future Prospects of The Chinese Foreign Policy Towards The Arab Region 2013-2030

(Prospective Study Using The Delphi Method)

Anoud Abd Rahman Al-Habashneh

Mutah University 2020

The study mainly aimed at indicating the future prospects of China's foreign policy towards the Arab region during the period (2013-2030), Delphi method was used, The study used the following methodologies: the descriptive analytical methodology and the inductive methodology, In order to achieve the objectives of the study and answer its questions and verify the sincerity of its hypotheses According to Delphi method, the researcher identified all topics related to the future prospects of China's foreign policy towards the Arab region during the period 2013-2030. The study community consists of academic experts and specialists such as faculty members at Jordanian, Arab and foreign universities (China, Australia, Kuwait, Morocco, Syria, Algeria, Palestine, Iraq) in political, economic, security and social affairs, and experts and specialists in non-academic fields of work. The opinions of a (12) academics and experts were surveyed.

Two sessions were held to predict the future of Chinese-Arab relations, which centered on Seven main aspects: 1- Economics, 2- Military, 3- Energy, 4- Chinese influence in the Arab region, 5- Belt and Road Initiative, 6- Predicting widespread international wars and conflicts, 7- Predicting the competition between the Chinese and Russian projects.

The study concluded that the future of the commercial partnership between China and the Arab countries and the ability of China to be the first trade partner for the Arab world, and that the security and stability of Arab energy supplies to China represents a major determinant of China becoming the first trade partner of the Arab countries until 2030, The study recommends deepening the Arab-Chinese relations based on the basis of civilizational cooperation, exchanging interests and alliances in the international system, working to increase and develop economic exchanges, open Chinese factories in the Arab world, and transfer the technology industry to it, as Arab-Chinese relations need a comprehensive development in the political and economic fields Scientific, cultural and technical.

Key words: Prospective Study, Chinese Foreign Policy, The Arab Region, Delphi Method.

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

1-1 المقدمة:

يعد بروز الصين وصعودها على سلم القوى الدولية في القرن الحادي والعشرين تحولاً هاماً في توازن القوى الدولية، إذ أثرت مجموعة "بريكس" التي تشكلت من البرازيل والهند وروسيا الاتحادية، ومجموعة (شنغهاي) الصينية للتعاون تأثير كبيراً على سياسة الصين الخارجية التي انتقلت من بناء مكانتها الإقليمية إلى امتداد سياستها الخارجية على المستوى الدولي (العالمي)، وعلى الرغم من مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الصينية التي تقوم على مبدأ التوازن والاعتدال واستخدام القوة الناعمة ، والتقدم المدروس تبعاً لمبادئ كل من (كونفوشيوس) و(ماوتسي تونج) فيما بعد، وشهدت نمواً مضطرداً في صعود مكانتها في النسق الدولي على المستوى السياسي، حيث الفعالية في التعاطي مع القضايا والأزمات العالمية، وكذلك على المستوى الاقتصادي واستحواذها على مستوى مهم من التجارة العالمية (Helmer, 1967 :65).

بدأت العلاقات العربية الصينية بالتطور في الفترة ما بين الحرب العالمية الاولى والثانية في القرن العشرين نتيجة لتصاعد حركات التحرر الصينية والعربية، وقد أمتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية سنة 1949 التي أدت إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ثم استقلال بعض الدول العربية، مما أدى إلى ظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية الصينية، وتبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين. (الدبس، 1948 :122).

شهدت العلاقات الاقتصادية والسياسية الصينية العربية تفاعلاً إيجابياً، وأسفرت عن عملية تفاعل حضاري وعمراني، وامتد هذا الانسجام في التاريخ الحديث التي وقفت بعد توحدها وتحررها عام 1949 إلى جانب العرب بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 (العسلي، 2008 :42)، وأقامت الصين علاقات دبلوماسية واقتصادية مبكرة مع كل من مصر وسورية واليمن عام 1956، ثم توالت علاقات

الصين مع الدول العربية العراق والمغرب والجزائر في عام 1958 والسودان عام 1959 وتونس في عام 1964 والكويت ولبنان 1971 والأردن عام 1977 وليبيا عام 1978 والإمارات العربية المتحدة عام 1984 وقطر وفلسطين 1988 والبحرين 1989 والمملكة العربية السعودية عام 1990، إضافة إلى مساهمة الصين في إقامة علاقات تجارية ومشروعات اقتصادية في العديد من الدول العربية على ضوء ذلك، ومع ازدياد الجهود العربية لكسب الصين لجانب العرب للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والغربية بشكل عام، فضلاً عن الإمكانات التجارية التي تتمتع بها بسبب عدد السكان وحجم السوق ومستوى النمو المرتفع وانجازاتها العلمية في مختلف المجالات (الحمد، 2005 :15).

شكلت التطورات التي شهدتها الدول العربية منذ عام 2011 تحديًا للسياسة الخارجية الصينية، كون المصالح الاقتصادية للصين تشكل المحدد الرئيسي في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، وذلك في ضوء الطلب المتزايد لاحتياجات الصين المتنامية من الطاقة من المنطقة، فالاحداث التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011 كان لها تأثير محدود على نمو الاقتصاد الصيني وتجارتها مع المنطقة العربية (Lynch, 2012)، ومن المتوقع أن يزيد حجم التجارة الثنائية بين الصين ودول المنطقة العربية بشكل كبير خلال السنوات القليلة المقبلة، بمعدل 2,5% حتى عام 2030 (أحمد، 2012 :5) .

وتسعى الصين لتطوير علاقاتها على المستوى الدولي والاقليمي، وتحظى منطقة الشرق الاوسط بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الصينية، وتحاول الصين أن تبرر ظهورها على الساحة الدولية، لتصبح قوة فاعلة في النظام الدولي، لذا أطلق على القرن الواحد والعشرين "القرن الصيني"، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولي بحلول 2025م ، ويذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق في منتصف القرن الواحد والعشرين ، لذا سوف نحاول في سياق البحث عن أبعاد وعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لصعود الصين وتداعيات ذلك على علاقتها بالمنطقة العربية خصوصاً، ونحاول التعرف على مستقبل دور الصين في نظام عالمي جديد بدأ يتشكل بالفعل، فقد بات تناول صعود الصين ودراستها كقوة

عظمى أمر حيوي لدارسي العلوم السياسية والاقتصادية والأمنية على وجه التحديد (جودة، 2014: 2).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية وما هي رؤية الصين السياسية والاقتصادية والأمنية للمنطقة العربية، بالإضافة إلى دراسة المشروع الصيني الكبير الحزام والطريق وموقع المنطقة العربية منه، كذلك دراسة موقف الدول التي وقعت على وثائق التعاون لمبادرة الحزام والطريق الجديد وبوادر الجدل السياسي حول المشروع والذي ظهر من قبل بعض الدول الأوروبية (بريطانيا) والآسيوية (ماليزيا) باعتباره "استعمار جديد" أو كما يطلق عليه البعض "دبلوماسية فخ الديون" والاحتمالات والمخاوف العسكرية والاقتصادية وأثر ذلك مستقبلاً على المنطقة العربية سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

1-2 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من تاريخ العلاقات العربية – الصينية القديم، وتشعب تلك العلاقات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، وعلى الرغم من الأهمية السياسية والحالية والمستقبلية للمنطقة العربية في السياسة العالمية للقوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، إلا أن التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية الصينية تجاه المنطقة العربية لا ترقى إلى المستوى الاستراتيجي بعيد المدى، بل هي توجهات تكتيكية في معظمها وردود أفعال وملء فراغ في بعض المجالات المحدودة في المنطقة العربية. ومن هنا تسعى هذه الدراسة للتعرف على حجم الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية، وهل سيرقى هذا الاهتمام ليصل إلى تحالف استراتيجي مستقبلي ينافس القوى العالمية، وهل ستتطور العلاقات الصينية – العربية في المستقبل .

1-3 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: وجود علاقة ارتباطية بين المصالح السياسية والاقتصادية الصينية في المنطقة العربية وبين القدرة على التنبوء بالآفاق

المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013 – 2030 باستخدام تقنية دلفي.

1-4 أسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من سؤال محوري رئيسي وهو: ما الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013 – 2030؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. ما مراحل تطور العلاقات العربية الصينية من الناحية السياسية؟
2. ما مراحل تطور العلاقات العربية الصينية من الناحية الإقتصادية؟
3. ماهو موقع المنطقة العربية من المشروع الصيني الكبير (حزام واحد طريق واحد)؟
4. هل ستبقى الصين الشريك التجاري الاول للعالم العربي حتى عام 2030؟ أم ستتغير هذه المكانة قبل او بعد هذا التاريخ؟
5. هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل او بعد عام 2030؟
6. هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي أم يزداد أم يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2030؟
7. هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030؟
8. هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي للمشروع الصيني؟
9. هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل أو بعد 2030)؟
10. هل سؤثر الصعود الروسي ومشروعها الأوراسي على المشروع الصيني في المنطقة، وهل التأثير سيظهر قبل او بعد 2030؟

1-5 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013 – 2030؟ ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان مراحل تطور العلاقات العربية الصينية من الناحية السياسية.
2. التعريف بمراحل تطور العلاقات العربية الصينية من الناحية الإقتصادية.
3. بيان أهمية موقع المنطقة العربية من المشروع الصيني الكبير (حزام واحد طريق واحد).
4. بيان ترتيب الصين كشريك تجاري اول للعالم العربي حتى عام 2030. أم ستتغير هذه المكانة قبل او بعد هذا التاريخ.
5. بيان قدرة الصين على مواصلة بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل او بعد عام 2030.
6. بيان درجة الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي أم يزداد أم يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2030.
7. بيان تأثير الانسحاب الأمريكي من المنطقة على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030.
8. بيان قدرة المشروع الصيني الحزام والطريق على الاستمرار قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي للمشروع الصيني.
9. التعرف على احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل أو بعد 2030).
10. بيان تأثير الصعود الروسي ومشروعها الأوراسي على المشروع الصيني في المنطقة، وهل التأثير سيظهر قبل او بعد 2030.

1-6 أهمية الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الحديث عن الأبعاد الأمنية والثقافية والسياسية والعسكرية الصينية تجاه العالم، إلا أنه لا يوجد في حدود علم الباحثة والتي قامت ببحث بليوجرافي شمل عدة مصادر باللغة العربية والانجليزية دراسة تناولت الحديث عن الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013-2030م وفق أسلوب دلفي. ومن هنا فانه ينبثق من الدراسة أهميتين الأولى علمية نظرية والأخرى عملية تطبيقية.

ويؤمل أن تسهم الدراسة في الإثراء الفكري حول تطبيق تقنية دلفي في الدراسات المستقبلية في مجال العلاقات العربية الدولية.

1-6-1 الأهمية الأكاديمية:

تقدم الصين نموذجا للعالم الثالث عموما والعالم العربي خصوصاً في كيفية بناء وتطوير علاقاتها الخارجية وفق خطط استراتيجية تحقق للدول مزيداً من المكاسب المادية والمعنوية، ومن هنا فأن هذه الدراسة ستحاول تحقيق مايلي:

1- أن تضيف للمكتبة العربية والاردنية خاصة نموذجاً للدراسات المستقبلية للدولة الصينية، وفق أسلوب دلفي في محاولة لسد النقص الموجود في مكتبتنا العربية.
2- أن تكون مرجعاً للطلاب والمهتمين بالدراسات المستقبلية وبالعلاقات الصينية العربية.

1-6-2 الأهمية العلمية:

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من أهداف العلمية لعل أبرزها:

1- إطلاع المسؤولين وصناع القرار في العالم العربي على حجم القوة الصينية خصوصاً في الميادين السياسية واقتصادية والعسكرية، من اجل الاستفادة من مقومات القوة الصينية عربياً.
2- تطوير الدول العربية لرؤية مستقبلية للتعامل مع العملاق الصيني بما يفيد الدول والشعوب العربية.

3- إطلاع المسؤولين وصناع القرار في العالم العربي على الخطط والبرامج المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية حتى عام 2030 في محاولة لفهم العقلية السياسية الصينية المستقبلية تجاه المنطقة مما يتيح توظيف تلك المعلومات للاستفادة من الصين من خلال معرفة توجهاتها المستقبلية تجاه العالم العربي.

1-7 حدود الدراسة:

للدراسة ثلاثة محددات رئيسية على النحو التالي:

1-7-1 المحدد الزماني: تتضمن الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2013-2030. وتم اختيار العام 2013 كبداية للدراسة حيث أعلن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في هذا العام إطلاق مشروع طريق الحرير (والذي أطلق عليه فيما بعد الحزام والطريق). ويغطي هذا المشروع 66 دولة في ثلاث قارات، هي آسيا وأوروبا وإفريقيا، ومن ضمن هذه الدول دول عربية في آسيا وإفريقيا. وتم إنهاء الدراسة في عام 2030 وذلك كون الدراسة استشرافية مستقبلية اعتمدت على أسلوب دلفي المصمم لاستشراف مستقبل الأحداث والظواهر في مختلف العلوم ومن ضمنها علم السياسة، وذلك في محاولة للتنبؤ بمدى تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم العربي في فترة العشر سنوات المقبلة.

1-7-2 المحدد المكاني: سيقتصر النطاق الجغرافي للدراسة على جمهورية الصين الشعبية وعدد من الدول العربية التي ستكون من ضمن المشروع الصيني الحزام والطريق وهي (جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية اللبنانية).

1-7-3 المحدد الموضوعي: تصنف الدراسة ضمن الدراسات الاستشرافية المستقبلية.

1-7-4 صعوبات الدراسة: واجهت الباحثة بعض الصعوبات في اعداد الاطروحة:

1. المتغيرات الشخصية والاجتماعية والمعرفية التي يمكن أن تؤثر على أراء الخبراء.
2. ضعف المعلومات التراكمية لدى الخبراء عن واقع ومستقبل العلاقات الصينية-العربية .
3. عدم الاستجابة من بعض الخبراء مع بعض متطلبات تطبيق استراتيجية دلفي نتيجة لطول المدة التي يستغرقها أسلوب دلفي.
4. المشاكل والصعوبات المرتبطة بإعداد قوائم الأسئلة لجمع المعلومات من حيث مضمون هذه الأسئلة والوقت الذي يستغرقه الخبير للإجابة عليها.
5. تم ترجمة التقنية الى اللغة الانجليزية ولكن لم تتمكن الباحثة من الحصول الى استجابة من الخبراء الأجانب واعتذروا عن الاستجابة عن ا لتقنية.

1-8 منهجية الدراسة:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج الذي يناسب موضوع الدراسة، والمنهج التحليلي الوصفي يعتمد على دراسة الظاهرة من خلال العلاقات بين متغيراتها والعوامل المؤثرة فيها كما هي في الواقع بوصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها كيفيا وكمياً، وحيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، بينما يعطي التعبير الكمي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى كما ويحلل العلاقات بينها لاستخراج النتائج". (عبيدات، عدس وعبد الحق، 1999 : 2) ويظهر استخدام هذا المنهج في الدراسة من خلال تحليل واقع وتطور العلاقات الصينية العربية.
2. **المنهج الإستقرائي:** هو منهج قائم على استقراء الماضي وخصوصياته، وفهم الحاضر ومعطياته من أجل التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه المشاهد المستقبلية للظاهرة المدروسة، فهو جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية ونوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد به التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة عن طريق طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها (السنبل، 2003: 14).

3. **منهج صنع القرار:** قدم ريتشارد سنايدر، وبروك، وسابين نموذج لفَهْم صُنْع القرار في السياسة الخارجية، وأهم ما تضمنه النموذج هو ضرورة دراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثِّر مباشرة على خيارات صنع القرار، ويقوم ذلك النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحدَّدة للسياسة الخارجية، فإن أهميتها تتحدَّد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين، فإذا ما أدركوا تلك العوامل فإنها تؤثِّر – في هذه الحالة فقط – في السياسة الخارجية (Richard & Bruck & Sapin,1962: 54). وتم استخدام المنهج وتوظيفة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية وأوات سياستها في المنطقة العربية.

1-9 المفاهيم ومصطلحات الدراسة:

من المصطلحات الأساسية التي لابد من تعريفها ما يلي:

أولا: مفهوم الآفاق المستقبلية: يجدر بنا تعريف مصطلح الآفاق المستقبلية لتكون ثماره مادة لبلورة الهدف الرئيسي للبحث.

1. **الآفاق لغة:** جاء في لسان العرب أن مادة "أفق بضم الفاء وسكونها: ما ظهر من نواحي الفلك وأطراف الأرض والجمع آفاق مثل آفاق السماء ونواحيها" (بن منظور، (د.ت)،5/10، مادة أفق)، وجاء في التنزيل الحكيم قوله تعالى: (**سَنُرِيهِمْ ءَايَـتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**) (سورة فصلت، آية53).

الاستشراف: أن الاستشراف بات يعتمد على مناهج علمية أكثر نضجاً من ذي قبل، فقد عرفه السنبل (2003: 14) بأنه "جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية أو نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها".

أ. **استشراف المستقبل:** يعرف بأنه: "اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من (التنبؤات المشروطة) التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما أو مجموعة من المجموعات وعبر فترة زمنية لا تزيد عن عشرين عاماً، واستشراف أبعاد المستقبل أمر لا علاقة له بالرجم أو التكهن فهو يعتمد على أساليب

الاستشراف العلمي التي تقوم على فهم الماضي والحاضر والعوامل المختلفة التي أدت إليها. لذلك فإن الاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل يتوقف على كم ونوع المعرفة العلمية المتوافرة عن الواقع ويمكن أن نميز في علم (المستقبل) ثلاث مستويات لاستشرافه" (الشمعة، 1979 :210-211):

1. **المستوى الأول:** ويتصل بفاعلية (التخمين Conjecture) أي التأمل المنظم تنظيماً عقلياً يجعل الباحث يتجه اتجاهاً معيناً في البحث.
2. **المستوى الثاني:** ويتعلق بفاعلية التنبؤ التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتمالات الخاصة بتواتر وقوع حادثة معينة لتحقيق درجة معينة من استشراف المستقبل.
3. **المستوى الثالث:** وهو أقوى المستويات الخاصة باستشراف المستقبل ويتصل بفاعلية التنبؤ هذا المستوى يتوق إلى تشخيص حادثة معينة والتوصل إلى نتائج محددة بصددها، قبل أن تستنفد الحادثة سياقها.

الاستشراف إجرائياً: ويشير الى قيام الباحثة بالتنبؤ بمستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية العربية الصينية.

2. **المستقبل لغةً:** المستقبل في اللغة يفيد النسبة إلى المستقبل فالياء ياء النسب فيقال: "مستقبلي نسبة إلى المستقبل، والمستقبل كما جاء في المحيط: هو الزمن الذي يأتي بعد الحاضر"(أبادي، 1979 : 153). والتعريف الاصطلاحي: هي "تصور مثالي لحالة المؤسسة المستقبلية وتحديد مهامها وسبب وجودها. كذلك تحديد النتائج والشروط المرغوب تحقيقها وهي تعبر عن الأهداف المراد تحقيقها في الأجل الطويل".

الدراسات المستقبلية: هي "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره" وهي التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي (زاهر، 2004 :51).

ثانياً: أسلوب دلفي: هي: "تقنية تواصل منظّمة، وضعت أصلا باعتبارها طريقة تنبؤ منهجية وتفاعلية تعتمد على لجنة من الخبراء" (الجهني، 2009: 4-6) وهو أسلوب وتقنية وحجر الزاوية لبحوث المستقبليات وهو يعتمد على مجموعة من الخبراء توجه

لهم قائمة من الأولويات أو المواضيع بصيغة مسحية متكررة حتى يتم التوصل لتوافق في الآراء (بدر، 2004: 5-7).

ثالثاً: الخبراء: هو الشخص المتخصص أكاديميا أو لديه خبرة عملية في فرع من فروع المعرفة، وعلى الأخص في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهم أهم عنصر في تطبيق أسلوب دلفي بحيث تعتبرهم آرائهم المادة الأساسية التي يجري الباحث جولات متكررة بهدف التقريب بينها بعد صياغة القائمة الأولى للبحث وتوزيعها عليهم، وأن الخبراء عبارة عن مجموعة من المتخصصين في موضوع الدراسة ومجال البحث على المستويين العلمي والعملي (Helmer, 1967 :34).

رابعاً: المنطقة العربية: هو مصطلح جغرافي-سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة. يُمتدُّ الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربًا إلى بحر العرب والخليج العربي شرقًا، شاملًا جميع الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقها. جغرافيًا، يضمُّ الوطن العربي أراضٍ احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة مثل فلسطين وهضبة الجولان، ولواء إسكندرون والأقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا، وجزر الكناري وسبتة ومليلية وصخرة الحسيمة (تحت الاستعمار الإسباني) وعربستان والجزر الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المحتلة من إيران. جغرافية الوطن العربي اليوم تشبه إلى حدٍ ما الأراضي التي كانت تحت سيطرة الدولة الأموية (باستثناء الأندلس وإيران وأفغانستان ومناطق جنوب شرق الأناضول) (Koppes, 1976: 95-98).

خامساً: السياسة الخارجية: عرف "موديلسكي" السياسة الخارجية بأنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات (سليم، 2003 :37).

مصادر الدراسة: اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للمعلومات والبيانات، المصدر الأول هو مصدر أولي يعتمد على أراء الخبراء والمتخصصين العرب في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية الصينية، وذلك حسب مقتضيات أسلوب دلفي الذي ستعتمده الدراسة، المصدر الثاني ثانوي أساسه الكتب والأبحاث والمراجع العربية

والانجليزية التي تناولت موضوع الدراسة بالإضافة الى المواقع الالكترونية والرسائل الجامعية والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1-10 الإطار النظري:

يتطلب دراسة وتحليل مستقبل العلاقات العربية – الصينية الارتكاز الى مجموعة من النظريات في مجال العلاقات الدولية، بهدف الوصول الى طرح سيناريوهات واقعية وموضوعية وعلمية حول العلاقات بين العرب والصين في ضوء ما تكتسبه العلاقات من أهمية بالنسبة للطرفين حيث يتطلب ثبات العلاقات وتطورها بين أي طرفين في السياسة الدولية شرطين أساسيين هما:

1. أن لا يكون التفاعل طارئاً ومرحلياً (يرتبط بمرحلة مؤقتة وعابرة).
2. أن لا يكون التفاعل في مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر.

إن منطلق العلاقات الاستراتيجية بين الصين والدول العربية يفترض أن يقوم على أساس "أن الصين بحاجة استراتيجية إلى تعاون أعمق مع العالم العربي، تماماً كما أن الوطن العربي بدوره بحاجة استراتيجية إلى تعاون أعمق مع الصين"، فضلاً عن ذلك، على الطرفين أن يفكرا بمنطلق شامل لا يقوم على جزء من علاقات التعاون قطاعياً، كأن يقتصر على الاقتصادي فحسب، كما في حالة العلاقات العربية-الصينية، قد يكون ممارسات التجزئة هذه ضرورية في مراحل معينة، لأغراض برغماتية مثلاً، لكن التمسك بها على المدى الطويل يمكن أن يضر بمكاسب التعاون في المستقبل، لذلك، على الصين أن تفكر جدياً في ابتكار مسارات لتطوير اهتمامها بالمنطقة العربية سياسياً، عبر تبني مواقف أقل حيادية لكن أكثر إنصافاً للمصالح العربية في القضايا الأساسية المطروحة في الفضاء الإقليمي، كالمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية والمسألة العربية الإيرانية (لكيرني، وآخرون، 2017: 233).

ويرى (زبيغنيو بريجنسكي) وهو مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر أن الدراسات المستقبلية هي دراسة نظرية شاملة يعني بها تقديم تصور شامل ومقنع حول موضوع معين، فضلاً على أن علم الدراسات

المستقبلية هو العلم الذي يهتم بدراسة مواضيع معينة ومناهج علمية وجداول زمنية تختص في التكلم عن عالم اليوم وما بعده وفق تغيير متسارع (الراوي، 2015 :21).

وبداية وكون الدراسة من الدراسات المستقبلية لا بد من التطرق لمصطلح التنبؤ وهو توقع للتغيرات التي قد تحدث مستقبلاً، أو محاولة التوصل الى تصور لخصائص ظاهرة ما تتسم بقدر من الشمول عبر فترة زمنية لاحقة اعتماداً على معطيات الواقع والحاضر والذي يصف خصائص هذه الظاهرة، فمثلا في دراسة ظاهرة النمو السكاني، يصبح معنى التنبؤ هو أخذ تطور "كل سماتها" في الاعتبار عبر مرحلة زمنية معينة، أما الاستقراء بمعناه الإحصائي فيركز فقط على إحدى سمات ظاهرة ما ولا يتطرق الى باقي السمات وذلك باستخدام سلسلة زمنية تصف تطور هذه السمة عبر الزمن وذلك كاستقراء معدل المواليد في دولة ما على سبيل المثال، والذي يعتبر إحدى سمات ظاهرة النمو السكاني (Hadley, 1967).

وبالنسبة للعلاقة بين مصطلحي التنبؤ والقرار، فإنه رغم ارتباط كل منها بالمستقبل فإنهما يختلفان في المضمون إلى حد كبير، فالقرار يتضمن في طياته أفعال مسؤولين مصاحبة تحدث تغيرات مستقبلية، بمعنى أن متخذ القرار له دور ايجابي في تغيير حالة الواقع الحالي الى حالة أخرى مستقبلية، ويهدف القرار عادة إلى تحقيق غاية أو هدف محدد مع أخذ عدة عوامل في الاعتبار في القيود على متغيرات الواقع والظروف البيئية المحيطة وكذلك حدود تغير قيمة الهدف. أما التنبؤ فيتناول قراءة المستقبل على ضوء معرفة تفاصيل الواقع وتغيراته السابقة وكذلك الاتجاه لتطور حالة الواقع، إلا ان التنبؤ هنا ينم عن فعل محايد تجاه المستقبل وبالتالي لا ينطوي على أية تدخلات في مسار التغيرات المؤدية للتطور من الحاضر الى المستقبل (Schklaifer, 1969).

ويرتبط القرار عادة بنموذج يتواءم مع طبيعة ظروف التطبيق فإما أن يكون نموذجاً تطبيقياً يقينياً، بمعنى أن النتيجة المستقبلية للقرار تكون معروفة بشكل محدد وإما أن يكون نموذج القرار احتمالياً حيث يرتبط بعدد من النتائج المحتملة فيكون واحد منها أكثر توقعاً، وقد يكون القرار معتمداً على طرف واحد مسؤول عن تحقيقه أو يكون معتمداً على نزاع أو صراع بين عدة أطراف، وفي هذه الحالة يطلق على القرار الذي

يتخذه أحد الأطراف بأنه استراتيجي. وقد تبلور فرع من فروع الرياضيات التطبيقية بفضل (توماس بايس) وهو ما يطلق عليه نظرية القرارات الذي يستخدم في ترشيد اتخاذ القرارات في ظل بيانات غير مؤكدة وتحت احتمالات مخاطر متفاوتة، وفي نظرية القرارات يتم استثمار واستخدام أساليب لحساب قيمة النتائج المتوقعة بالنسبة الى تكلفة تنفيذ القرار (Scruton, 1982)

1-10-1 التحليل المستقبلي – الاستشراف

عند دراستنا لشؤون مستقبل العلاقات العربية الصينية فإنه لا بد لنا من دراسة منظومة العلاقات الحالية العربية الصينية والمتغيرات المؤثرة عليها، (System) وتتبع التغير في حالته (State) عبر البعد الزمني لاستكشاف منحى (اتجاه) تغير حالته في المستقبل على المدى الزمني القريب أو البعيد، وتمثل المجتمعات الانسانية بمنظومات تكيفية دينامية مغلقة (Close Loop Adaptive Systems) كما هو مبين في الشكل التالي:

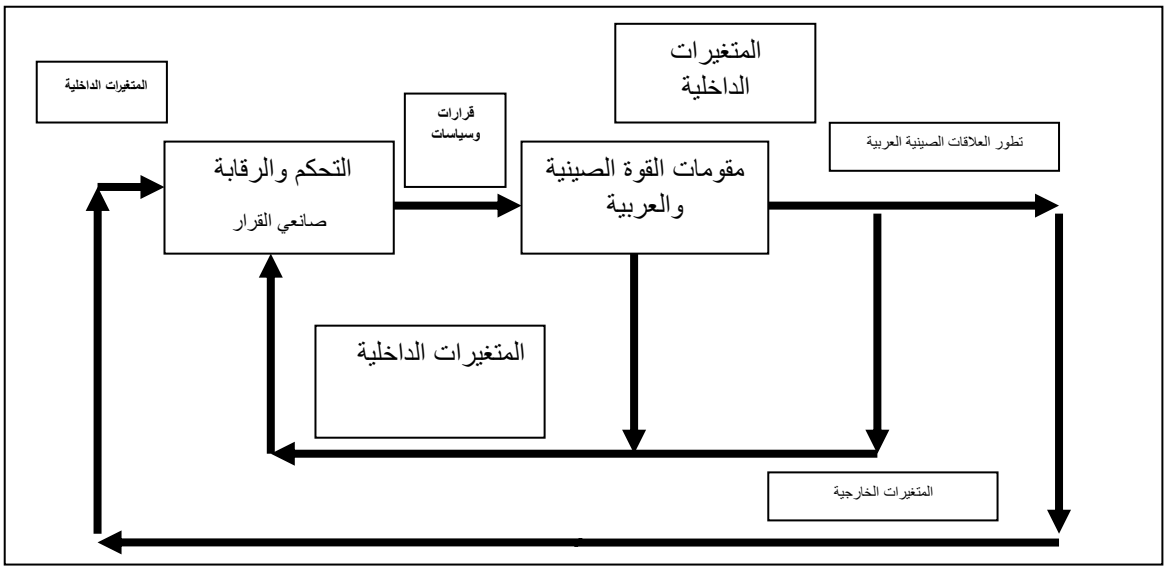

الشكل رقم (1)

تطور العلاقات الصينية والعربية

المصدر: ربيع، محمد (1994)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ص82.

من الشكل السابق يتضح أن بنية المنظومة التكيفية تمثل كما يلي (Botez & Celac, 1981 :258):

1. **مكون خاص بالتحكم والرقابة (Control Component)**: وهو ما يمثل وعي المنظومة. ومعطيات هذا المكون هو ما يرصده ويدركه من ظروف موضوعية لمجتمع الدراسة أو ظروف البيئة الخارجية للمجتمع. وطبقاً لتلك المعطيات فإن مكون التحكم والرقابة يصدر أوامره وخططه تبعاً لما يتبناه المجتمع من استراتيجيات.
2. **مكون خاص بالسلوك (Behaviour Comonent)**: ويمثل موارد المجتمع وأدواته الانتاجية الفاعلة والتي تتفاعل فيما بينها تبعاً لما تتلقاه من أوامر وخطط صادرة عن مكون التحكم والرقابة لانتاج حاجات المجتمع المتعددة المستوى.

وتتسم المنظومة التكيفية بأن استجابتها قد تؤثر في سمات مكوناتها أو بنيتها أو كليهما معاً، وأيضاً قد يصل تأثير الاستجابة إلى إعادة صياغته أو تصحيح القرارات أو الخطط المستهدفة والصادرة عن مكون التحكم والرقابة، ويمثل ذلك بالمؤثرات المرتدة الداخلية والخارجية (Internal & External Feed back Signals)، لذلك ينبغي لدراسة حركة المجتمع عبر الزمن أن نقوم بفحص وتحليل مكوناته لمعرفة سماتها المحددة وكذلك معرفة بنية المنظومة التي تضم تلك المكونات، ثم يلي ذلك رصد لتعرف استجابة المجتمع (response)، والاستجابة تحدث عندما تحقق ما يسمى بالتراكم الكمي والكيفي للحالة وتؤدي إلى تطورها من مقطع زمني (event) إلى المقطع التالي.

على ضوء التعريفات التي تضمنتها يمكن استعراض أساليب – المستقبليات – التي تستخدم لمعالجة مستقبل مجتمع ما، وفيما يلي الملامح الرئيسية لتلك الأساليب وتبيان فعاليتها أو ما يعتريها من قصور وكذلك أوجه التشابه والخلاف بينها وهي : (Fisher, 1981 :341).

1. **إصدار نبوءات (Prophecy)**: عند اتباع هذا الأسلوب فإن الباحث لا يهتم بدراسة وتحليل منظومة المجتمع لمعرفة مكوناته وبنيته، ولكن يركز على بعض المتغيرات التي يتبناها وتعبر عن استجابة المجتمع (Response)، ويرصد حركة

تلك المتغيرات عبر الزمن ومعدلات نموها أو تدنيها، بمعنى أنه يختصر سلوك المجتمع كله بتمثيله لبعض المتغيرات التي يتبناها الباحث ويرى أنها تعبر عن تطور حالة المجتمع وأن حركتها تعكس حركة منظومة المجتمع على ما يرصده من حركة ومعدلات تغير ما يتبناه من متغيرات. لذا من البديهي أن تختلف رؤية المستقبل تبعاً لما يتبناه الباحث من متغيرات يختصر بها كل سلوك المجتمع، وأمام العديد من الرؤى لمستقبل المنظومة الواحدة وكل منها يختلف باختلاف الباحث. وهنا أيضاً يتضح مدى تأثير انحياز الباحث وذاتيته على بناء رؤية مستقبل منظومة المجتمع بشكل ينأى بالباحث عن الحياد العلمي عند معالجته لشؤون مستقبل مجتمع الدراسة، وينفي هذا الأسلوب تأثير الارادة والوعي الكامنين في مكونات المنظومة وما قد تحققه تلك الارادة من تغير لبنية المنظومة ذاتها عند مقطع زمني ما تتوافر عنده الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية لفك غموض بنية المنظومة واحلال بنية جديدة تكون أكثر اتساقاً مع السمات الغالبة وكذلك حاجات مجتمع الدراسة عند ذلك المقطع الزمني. لذا فإن استخدام هذا الأسلوب يجعل المستقبل قدراً محتوماً لا فكاك منه وكل ما نستطيعه هو الكشف عنه لمعرفة تفاصيله دون قدرة على تشكيله أو إعادة صياغته، والمتغيرات التي يتبناها الباحث ويختصر بها حركة المجتمع تعكس ما يراوده من تصور ذاتي بشأن المستقبل – وهو ما يجب أن يكون نتيجة الدراسة – وكل ما يفعله الباحث هنا هو تلمس المقدمات التي يرى أنها تتسق مع رؤيته الذاتية للمستقبل، لذلك فإن استخدام هذا الأسلوب يعكس المسار المنطقي لتحليل سلوك المجتمع عبر الزمن إذ يبدأ بتحديد رؤية المستقبل ثم يبحث لها عن مقدمات مما ينفي سمة الحياد العلمي رغم استخدام الباحث لأدوات قد تكون متطورة تقنياً.

2. **التوقع (Prediction)**: يختلف هذا الأسلوب عن سابقه في اعتباره لكل المتغيرات الممثلة لاستجابة المنظومة دون تحيز لبعض منها، ويتماثل مع الأسلوب السابق في إغفال دراسة وتحليل مكونات وبنية المنظومة وعدم تأثرها باستجابة المنظومة ذاتها، بمعنى أنه يغفل وجود المؤثرات المتعاكسة سواء الداخلي منها أو الخارجي وما يتبع ذلك من إغفال لتأثير استجابة المنظومة على سمات مكوناتها وكذلك

احتمالات التأثير على بنيتها، وكل هذه التسليمات تتناقض مع ما يحدث فعلاً داخل منظومة المجتمع وتنفي عنه السمة التكيفية حيث يعتمد التنبؤ على مفاهيم الاقتصاد القياسي والاسقاط المباشر لاستجابة المنظومة (Projection) طبقاً لسلسلة زمنية تم رصدها في الماضي، كما لو كانت مكونات المجتمع ليست لها الارادة أو القدرة على التكيف، لذلك فإن المجتمع هنا ينظر له على أنه منظومة مفتوحة (Open System)، وبالتالي فإن الباحثة تجد أنه لا داعي لدراسة بنية المنظومة ولا طرح احتمالات تغيرها ويُكتفي فقط برصد استجابة المنظومة عبر مقاطع زمنية سابقة لإسقاطها عند مقاطع زمنية تالية لمعرفة مستقبل المنظومة.

3. **التخطيط للمستقبل (Planning)**: ينطلق أسلوب التخطيط من مفهوم التوقع السابق عرضه مع رفض قبول صورة المستقبل بالإسقاط المباشر لاستجابة المنظومة في المقاطع الزمنية السابقة. إذ لابد هنا من دراسة مكونات المنظومة وبنيتها وإعادة صياغة مكون السلوك والفعل إذا احتاج الأمر إلى ذلك، ويهدف التخطيط إلى سد الفجوة بين ماهو مستهدف لحالة المنظومة عند مقطع زمني مستقبلي وبين حالة المنظومة التي نصل إليها بتقنيات الاسقاط المباشر المستخدمة عند اتباع أسلوب التوقع، والمسؤول هنا هو مكون التحكم والرقابة والذي يقوم بمسؤولية التخطيط وبالتالي فإن سمات هذا المكون يفترض ثباتها وكذلك ثبات علاقات التفاعل بينه وبين مكون السلوك والفعل، بمعنى أدق فإن أساليب التخطيط تفترض ثبوت بنية المنظومة وكذلك سمات مكون التحكم والرقابة وإن كانت تسمح بإعادة تشكيل وصياغة مكون السلوك والفعل لتوفير القدرة على تحقيق مستهدفات الخطة. لذلك فإن هذا الأسلوب يتطلب إجراء قدر من الاستقراء والتوقع حيث يتم بناء على نتائج الاسقاط المباشر، تحديد قدر التدخل اللازم لتغيير السمات الكمية وكذلك بنية مكون السلوك والفعل (Bruckmann, 1980).
4. **الاستشراف (Prospective Analysis)**: هو منهج مركب وليس أسلوباً تقنياً كالأساليب المشار إليها سلفاً، وهو منهج لا يسعى إلى التوقع المستقبلي بإسقاط استجابة الماضي زمنياً عند مقاطع زمنية تالية، كما أنه لا يخطط للمستقبل مفترضاً ثبوت بنية المنظومة وإغفال إرادة وقدرة مكون السلوك والفعل على التغيير وإعادة

الصياغة، ولكن يستخدم منهج الاستشراف في الدراسات المستقبلية لبناء مجموعة من السيناريوهات البديلة والتي تصف تطور أحداث منظومة مجتمع الدراسة عند مقاطع زمنية مستقبلية، ويبدأ كل من هذه السيناريوهات من الحالة الآنية للمجتمع والتي تعتمد على المعرفة الكاملة لبنية المنظومة واستيعاب خصائص مكوناتها، ثم يتم بعد ذلك تداع لمقاطع (مشاهد) عبر الزمن ورصد استجابة المجتمع وما يترتب على ذلك من تطور لحالة المجتمع، وبعد رصد وقياس استجابة المجتمع عند كل مقطع زمني يتم دراسة امكان تغير سمات مكوناته طبقاً للمؤثرات المرتدة الخارجية والداخلية، وبقياس تغير سمات مكونات المنظومة يتم تقدير مدى ثبوت بنية المنظومة أو ضرورة اجراء تغيرات كيفية في أي من السمات المحددة لتلك المكونات أو في بنية المنظومة ذاتها، كما يفترض منهج الاستشراف وجود القدرة والارادة لمكوني المنظومة – وخاصة مكون السلوك والفعل – على اعادة تشكيل وصياغة بنية جديدة للمجتمع. ولإجراء تلك التغيرات المحتملة يتم تبني بدائل للتغير وتحديد احتمالات كل منها، وعندئذ تعتبر خصائص وسمات البنية الجديدة للمنظومة معطيات لبناء المشاهد الزمنية التالية للسيناريو.

ويقود هذا المنهج إلى توليد العديد من السيناريوهات لاطلاع القوى الفاعلة في مجتمع الدراسة على نتائج استشراف المستقبل في كل من هذه السيناريوهات وعلى المتطلبات الموضوعية لتحقيق أحد السيناريوهات المأمول فيها والتي يمكن أن تتبناه تلك القوى وتعمل على تغليبها على غيرها من السيناريوهات الأخرى، لذلك فإن استشراف المستقبل هو منهج علمي يجمع بين تقنيات وأساليب التوقع والتخطيط ويتبنى تمثيل المجتمع بمنظومة تكيفية، إضافة إلى ذلك فإنه لا يغفل إرادة مكوني المنظومة بما في ذلك صياغة لكيفية التفاعل بين المكونين، ويتم توليد السيناريوهات البديلة بوضع مجموعة من التنبؤات المشروطة من نوع (ماذا ... لو ...) عند مقاطع زمنية تكون فيها منظومة المجتمع غير مستقرة وعلى وشك اعادة الصياغة والتغيير، وتسمى تلك المقاطع الزمنية بالحالات الحرجة (Critical states) ويتسم منهج الاستشراف بالخصائص التالية (Kahn, and Wiener, 2000):

1. **الشمول:** حيث يجب أن تتناول الدراسة تفاصيل وبنية مكوني المنظومة، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار علاقات التفاعل بين المكونين وكذلك ظروف البيئة الخارجية لمجتمع الدراسة، لذلك فإن منهجية الاستشراف تتجاوز نماذج الصراع(Conflict Models) والتي يقتصر الاهتمام فيها على الجوانب السياسية والعسكرية دون غيرها من جوانب أخرى.
2. **تجمع نماذج الاستشراف:** والتي تعتمد على تقنيات المحاكاة بين كل من الأساليب الكمية وغير الكمية وذلك بالتدخل في حركة المنظومة عند المقاطع الزمنية الحرجة لتجنب الوصول إلى نتائج قد تكون غير منطقية وهذه التداخلات تتم بإجراء تفاعل بين نموذج الاستشراف ومجموعة من خبراء المجالات المختلفة حيث يعرض عليهم مشاهد السيناريو عند المقاطع الحرجة ويسمح لهم بتعديل سمات المكونات أو تغيير بعض العلاقات البنيوية والتي قد تؤثر بالتالي على حركة المنظومة في المقاطع الزمنية التالية، ومن الممكن أن يكون هناك أكثر من بديل لتلك التعديلات، لذلك يفترض نسب ترجيحية لكل بديل وبعد ذلك توليد مجموعة من السناريوهات البديلة تبدأ كل منها من المقطع الزمني نفسه ولكن آخذين في الاعتبار التعديلات التي تم افتراضها لكل بديل وكذلك النسب الترجيحية (Mesarovic, and pestel, 974).

لقد أدت التحولات التي عصفت في البيئة الدولية إلى تبني الدول ووحدات النظام الدولي سياسات وأطر جديدة في تعاملاتهم الدولية، تستند إلى مفهوم المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح، ويمثل تطور العلاقات الصينية – العربية إدراكاً راسخاً من الطرفين لمعطيات هذه الظروف الدولية والإقليمية ومحدداتها، ويعد بروز الصين وصعودها على سلم القوى الدولية في القرن الحادي والعشرين تحولاً هاماً في توازن القوى الدولية. ولما كانت المنطقة العربية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة للصين الشعبية في ظل المنافسة التجارية العالمية، وفي مرحلة أصبح الاقتصاد هو الذي يقود ويوجه السياسة الخارجية للدول، في الوقت نفسه يمكن للصين حسب المختصين والمهتمين أن تساهم مع روسيا الاتحادية بأن يكونا المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية وإعادة التوازن إلى شكل النظام الدولي وفي هذا السياق فإن

المنطقة العربية هي المفصل الحيوي الذي يمكن أن تتقاطع عنده مصالح هذه الدول الكبرى لتحقيق هذا الغرض سياسياً واقتصادياً، وفي مجال الحديث عن الدول أطراف الدراسة فإن الصين زادت اعتماديتها على الجانب العربي من الناحية الاقتصادية حيث حقق التبادل التجاري بينهما قفزات كبيرة، وأصبحت فكرة الاجتياح الاستراتيجي بين الجانبين مدركة من الطرفين وحاكمة للعلاقة بينهما، فعلى الجانب الصيني تبرز أهمية النفط والغاز العربي لتشغيل عملية الصناعة الصينية وكذلك اعتبار الوطن العربي سوقاً استهلاكياً للمنتجات الصينية، وعلى الصعيد العربي يبرز الاحتياج الاستراتيجي للصين حالياً ومستقبلاً فالصعود الصيني يصب في مصلحة النظام الإقليمي العربي، ولعل المحاولات الصينية لإعادة الاستقرار للنظام العالمي يعطي الجانب العربي فرصة أكبر للمناورة وحرية الحركة خاصة في الجانب السياسي وتقلل من حجم التبعية للولايات المتحدة والغرب ويمنح النظام الإقليمي العربي قدراً من التوازن في العلاقة مع (إسرائيل) ويزيد أهمية المنفعة العربية تجاذباً واستقطاباً خاصة إذا أحسن النظام الإقليمي العربي –سواء بشكل جماعي أو ثنائي– استثمار هذه الأوضاع و ادارة سياسته الخارجية بالشكل الذي يخدم المصلحة العربية دولاً وشعوباً (Turoff, 1971 :2).

1-10-2 تقنية دلفي:

يساعد منهج دلفي في طرح تصورات وسيناريوهات مستقبلية للعلاقات العربية الصينية حيث ترى الصين في الدول النامية، ومنها الدول العربية، ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح (مفهوم جديد للأمن) New Security Concept الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية يمنحها صك الشرعية في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيق هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي، متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه، ومنذ بداية التسعينات في القرن الماضي يعد الشرق الأوسط إحدى أكثر مناطق العالم تأثيرا في عملية التنمية الصينية، ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الصينية في كونه المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة ولواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى،

ناهيك عن كونه من الأسواق الكبيرة التي تلتهم المنتجات الصينية المتنوعة فضلا عن صادرات السلاح الصينية التي تذهب إلى العديد من دول هذه المنطقة.

وقد أعتمدت الدراسة تقنية دلفي لتحديد الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العربية الصينية، وذلك وفق الخطوات التالية:

1. تحديد التغير الأساسي في بنية وتطور العلاقات الصينية العربية منذ عام 2013 إلى عام 2030.
2. تحديد التغير الأساسي في البنية الجيوسياسية الصينية والعربية.
3. دراسة التطورات التي شهدت العلاقات العربية الصينية قبل عام 2013 وبعده لفهم المحددات المؤثرة على العلاقات العربية الصينية.
4. تحديد التغير الرئيسي وتنامي الاستثمارات الدولية من إجمالي الناتج المحلي.
5. وفي بنية النظام السياسي الصيني والأنظمة العربية وتمثل في تنامي نسبة التكنوقراط في الهيئات الأساسية لصنع القرار على حساب الأيديولوجيين التقليديين في منظومة القيادة الصينية وبالإضافة الى دراسة التغيرات التي شهدتها الدول العربية في مرحلة الربيع العربي وما بعدها.

تحديد نتائج التفاعل من خلال المصفوفة:

ويمكن تلخيص هذه النقاط على النحو التالي:

متغيرات التفاعل: وقد شملت المتغيرات التالية:

1. الصين الشريك التجاري الاول للعالم العربي حتى عام 2030.
2. بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بعد عام 2030.
3. الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي أم يزداد أم يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2030.
4. الانسحاب الأمريكي من المنطقة العربية وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030.
5. المشروع الصيني الحزام والطريق قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني.

6. احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل أو بعد 2030).
7. الصعود الروسي ومشروعها الأوراسي على المشروع الصيني في المنطقة، هل التأثير سيظهر قبل او بعد 2030 .

تحديد المتغيرات الحاكمة: وسيتم عرضها في الفصل الاخير من الدراسة.

نتائج التفاعل: والتي تم عرضها في نتائج الدراسة.

1-10-3 نظرية صنع/ اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

إن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة ومتشابكة، بين عوامل كثيرة مؤثرة ومعقدة مثل العامل الخارجي (البيئة الخارجية) والعامل الداخلي (البيئة الداخلية) الذي يشمل جماعات الضغط والأحزاب والأجهزة التنفيذية والمؤسسة التشريعية، كما أنها تتأثر بالعامل السيكولوجي أو العقائدي لصانع القرار ومرتبطة ارتباطاً شديداً في المصلحة القومية والقدرة الاقتصادية وعملية اتخاذ القرار يصعب التنبؤ أو تصور قرار معين لدولة ما في قضية، أو مسألة معينة، وتهتم نظرية اتخاذ القرار بالدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل على تحديد المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات، ولكنها بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها، ويعتقد البعض أنه من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة باتخاذ القرار.

وتساهم النظرية في دراسة وتحليل عملية اتخاذ القرار في إطار البيئة النظامية لصانعي القرار في السياسية الخارجية الصينية والعربية، حيث أن صانع القرار يتخذ قراره من خلال ادراكه للبيئة الداخلية والخارجية، وهذه النظرية مرتبطة بنظرية النظم، وبالتالي تندمج العناصر الداخلية والخارجية في عملية اتخاذ القرار من خلال ادراك صانع القرار للبيئة المؤثرة على القرار وتبعاته الحالية والمستقبلية.

ويسهم المنهج في فهم وتحليل المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية الصينية والعربية تجاه تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية العربية – الصينية.

1-10-4 نظرية الاعتماد المتبادل :

أصبح الاعتماد على التحليل الليبرالي الجديد (نظرية الاعتماد المتبادل) للقضايا السياسة الدولية أمراً بالغ الأهمية، نظراً إلى ارتفاع مستويات الترابط الاقتصادي بين الأمم، وتعد نظرية الاعتماد المتبادل إحدى أهم تلك الطروحات الليبرالية الجديدة المناهضة لفكرة التحليل الواقعي الصرف، ويعرف (روبرت كيوهان) و(جوزيف ناي) في كتابهما القوة والاعتماد الصادر عام 2012 مفهوم الاعتماد على أنه "حالات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين الفواعل في مختلف الدول" (Robert & nye,2012: 7).

ويميز (روبرت دال) بين الاعتماد المتبادل وبين الاعتماد أو الترابط البسيط، ذلك بأن اعتماد الدولة على دولة أخرى في وارداتها الأساسية كالطاقة يختلف عن اعتمادها على دولة أخرى في بعض المنتجات الاقتصادية غير الاستراتيجية، ولأن الدول المنتجة للطاقة تعتمد على عمليات التصدير بهدف الحصول على عوائد مالية من أسواق البلدان المستهلكة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبخاصة في الحالة الصينية –العربية، فإن هذه العلاقة تخلق اعتماداً متبادلاً بين الدولتين (محمد، 2008: 12).

والنظام الدولي الراهن يتسم بظاهرة الاعتماد المتبادل المكثف أي تتحصل العملية السياسية الرئيسية في النظام الدولي في درجة وقواعد وأنماط الاعتماد المتبادل بين أعضائه، أي أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى فإن المحيط الدولي المعاصر يشهد درجة متزايدة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة، وفيما بين الحكومات، وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية، وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية على نحو لم يعرفه التاريخ من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائط النقل والاتصال، ونتيجة التطور

التكنولوجي، ونمو تبادل السلع والأفكار وهذا الوضع العالمي الذي تتداخل أطرافه وموضوعاته في شكل علاقات تأثير تبادلية هو الذي أبرز الحاجة لأساليب جديدة في التفكير ومفاهيم جديدة لتحليل التفاعلات المتعددة الأبعاد والمستويات ومن ثم احتل الاعتماد المتبادل الدولي – كظاهرة وكمفهوم، وكعملية – وضعاً مهماً في تحليلات الرؤية الجديدة ، والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد بمعنى أنه يقع على مستويات إقليمية أو قارية أو عالمية، وهو متعدد القطاعات بمعنى أنه يمتد إلى مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها في نفس الوقت، وتتبلور الأبعاد الجديدة لنظرية الاعتماد المتبادل في رؤية خصائص النظام الدولي المعاصر وسماته حول مفهوم الاعتماد المتبادل (محمد، 2008 :13) .

ويمكن توظيف النظرية في فهم طبيعة ومستوى تأثير العلاقات الاقتصادية كونها متغير ومحدد رئيسي في العلاقات العربية الصينية، ومدى تأثيرها على مستقبل العلاقات الصينية العربية.

1-11 الدراسات السابقة:

من خلال تتبع الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت أبعاد الصعود الصيني نجد أن معظم الدراسات السابقة جاءت منذ بداية الألفية الثالثة حيث أصبح النفوذ الصيني من الواضح تأثيره في النظام العالمي، وقد شهد موضوع الحديث عن الصعود الصيني زخم واهتمام فترة الأزمة السورية والربيع العربي، وفي هذ السياق سوف نقوم بتقسيم الدراسات السابقة والتي تناولت أبعاد الصعود الصيني:

1-11-1 الدراسات العربية:

1. دراسة (خشيب، 2019) بعنوان: **الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد**، المعهد المصري للدراسات تُقدّم هذه الدراسة قراءةً نظريةً لمسألة الصعود الصيني كما تراها أكثر المقاربات النظرية تأثيراً وهيمنةً على حقل التنظير في العلاقات الدولية، أي الواقعية الكلاسيكية الجديدة، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي وذلك انطلاقا من قناعةٍ علميةٍ تُحاجج باستحالة تفسير سلوك الفواعل الدولية

الكبرى من دون الاستعانة بنظريةٍ مُرشدةٍ جيّدة، فضلاً عن التنبؤ بالمسار الذّي سيأخذه هذا السلوك في المستقبل. وحددت الدراسة جملةَ المنطلقات النظرية والمبادئ الأساسية التّي ينطلق منها الواقعيون الجدد في تفسيرهم للمنطق الذّي يحكم تحركات الدول في بيئتيْها الإقليمية والدولية، مُحدّدةً العوامل التّي تُشكّل هذا المنطق ابتداءً، لتستعين طيلة الدراسة بهذه الخلفية النظرية في المحاججة باستحالة الصعود السلمي للصين في المستقبل المنظور، وخلصت الدراسة الى إنّ الإدراك الواضح لهذه النقاشات النظرية العميقة الناشئة أساساً في حقل الفلسفة وعلومها الاجتماعية المختلفة، أمرٌ من شأنه أن يُحدث نقلةً نوعيةً في طريقة تفكيرنا وبحثنا في مسائل كهذه على غرار مسألة الصعود الصيني ومستقبل النظام الدولي، حتّى ترتسم في أذهاننا صورةٌ مركبّةٌ غير تجزيئيةٍ أو إختزاليةٍ عن طريقة سير هذا العالم الذّي نعيش فيه أو نأمل أن يكون عليه في المستقبل المنظور والغامض الذّي ينتظرنا جميعا.

2. دراسة (عبد الحى، 2018) بعنوان: "**العلاقات العربية – الصينية في الفترة من "2001-2015م" دراسة حالة (مصر)**" هدفت الدراسة لبيان طبيعة ابعاد العلاقات العربية –الصينية في الفترة من 2001–2014م؟ وبيان طبيعة المحددات العلاقات المصرية–الصينية في الفترة 2001–2014م واعتمدت الدراسة منهج الاتصال ودراسة الحالة وخلصت الدراسة الى ان العلاقات العربية –الصينية في القرن الحادي والعشرين تتميز بإمكانيات احتياطية ضخمة، وسوف تصبح العلاقات الاقتصادية والتجارية من الموضوعات الرئيسية في العلاقات بين الطرفين وأن التخطيط وفق الوضع الشامل والتمسك بمبادئ تنمية علاقات شاملة ومتوازنة بين الصين والمنطقة العربية وان لا يوجد تصادم او نزاع بين الصين ودول المنطقة العربية وبمناسبة حلول القرن الحادي والعشرين تحتاج العلاقات بين الطرفين الى التقدم الشامل والتوازن.
3. دراسة (العيادي، 2018) بعنوان "**السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**" هدفت الدراسة إلى رصد ومتابعة وتحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربي على عدة

قضايا ومنها القضية الفلسطينية، وسوريا، ودول الخليج العربي، وإيران، ودول المغرب العربي، وتعود أهمية هذه الدراسة على تركيزها على فترة ما بعد الربيع العربي لتقديم رؤية متكاملة للسياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط، واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وتوصلت الى أنه يرتبط دور الصين في بنية النظام الاقتصادي والسياسي العالمي بتوسع إطار مصالحها الاستراتيجية، وبخبرتها التاريخية، وثقافتها، ورؤيتها للتطورات الجارية في مناطق العالم وتحديداً منطقة الشرق الأوسط، حيث تتحدد توجهات سياسة الصين الخارجية من خلال تدافع مصالحها في ثلاثة فضاءات: الأمن، والتجارة، وما تخلقه من اعتماد متبادل، وما تولده من نمط التفاعلات القائمة في النظام الدولي على المستوى الجماعي.

4. دراسة (الحداد، 2017)، بعنوان: "**قراءة في تاريخ العلاقات العربية الصينية وسبل تعزيزها**"، تناولت الدراسة قراءة في تاريخ العلاقات العربية الصينية، كما تناول البحث سبل تعزيز هذه العلاقات وتقوية الروابط بين الطرفين – العربي والصيني من خلال عدة آليات ومقترحات منها بناء الحزام مع الطريق، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي، كما توصل البحث الى عدة نتائج منها: أن العلاقات العربية الصينية هي محصلة تركيبية من العناصر التاريخية والثقافية والسياسية والمصالح المتبادلة والتعاون، وأمامها مستقبل واعد لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين.
5. دراسة (فرحات، 2014) بعنوان "**السلوك الصينيّ الروسيّ إزاء موجة الربيع العربيّ قراءة في ما وراء المصالح الاقتصاديّة**": أفاضت الكثير من التحليلات في فهم السلوك الروسيّ – الصينيّ تجاه موجة الربيع العربيّ، في التركيز على المحدّدات الاقتصاديّة والتجاريّة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي حيث تبين أنه في واقع الأمر أنّه لا يمكن إغفال أهمّية المدخل الاقتصاديّ في فهم المواقف الصينيّة والروسيّة من سلسلة الثورات والاحتجاجات العربيّة، خاصّةً في ضوء تزايد الاعتماديّة الصينيّة على نفط الشرق الأوسط، وتزايد الاستثمارات الصينيّة في هذا القطاع، خاصّةً في منطقة الخليج العربيّ وشمال أفريقيا

والسودان. لكن مع أهميّته لا ينهض هذا المدخل منهجًا متكاملًا لفهم السلوك الروسيّ – الصينيّ على نحْوٍ متكامل، فالمصالح الاقتصاديّة الصينيّة مع النظام السوريّ تقلّ كثيرًا في أهمّيتها عن مصالحها النفطيّة مع نظام معمّر القذافي السابق، ومع ذلك، فقد سمحت الصّين بتمرير قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي وفّر "غطاءً" دوليًّا لضرب ليبيا، بينما ترفض بقوّة السماح بتمرير مثل هذا القرار في الحالة السوريّة.

6. دراسة (المشاقبة، 2014)، بعنوان: "**البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وآفاقها المستقبلية**" هدفت الدراسة الى تطوير التعاون العربي الصيني في مجالات الأمن بما يحقق التوازن مع الوجود الأمريكي والأوروبي وحاولت الدراسة تسليط الضوء على مساعدة الصين للدول العربية في مجال تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي، وقد استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية الذي يرتبط بنظرية القوة لكون القوة هدف لصناع السياسة الخارجية، وخلصت الدراسة الى أن الصين تتبع استراتيجية خاصة في علاقاتها مع الدول العربية على كافة الصعد، إضافة إلى ما مر على الصعيد السياسي، فهي على جانب آخر تحاول تقديم المساعدة بشتى الوسائل لتطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي، وتدفع شعوب المنطقة الى تحقيق اقتصاد صناعي متنام من خلال تقديم الصناعات التكنولوجية.

7. دراسة (أحمد، 2009) بعنوان: "**العرب ومستقبل الصين (من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية**" تناولت الدراسة النهضة الصينية ضمن إطار جهود النقد الحضاري لأزمة مشروع النهضة العربية المتعطل منذ عقود. وقد تضمنت الدراسة الموضوع ضمن زاويتين : الأولى هي الاعتبار بنجاحات الآخرين، بخاصة حين يكون بيننا وبينهم عوامل مشتركة و الثانية التحضير للمستقبل، ويتوقع أن عليه أن بقود العالم بعد عقود قليلة، كي نستفيد منه في إنجاز نهضتنا المأمولة، وتجاوز العقبات التي تحول دونها . واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي وقد أظهرت نتائج الدراسة الاعتماد على ما سيكون عليه حضور الصين السياسي في العالم مستقبلا وطرح الكتاب نظرية يسميها "

المصاحبة الحضارية " ويجد انها فكرة ممكنة التطبيق في علاقة العرب بالصين ولعدة اعتبارات واقعية، وتوصي الدراسة بأن ما يمكن أن تقدمه الصين لعالم عربي طامح باستعادة نهضته، يفيض عن مجرد الدروس والعبر والتجارب، لأن تجربتها تحوي على منجم من الفرص المستقبلية، على العرب دراستها ووعيها والاستفادة منها.

8. دراسة (الحمراوي، 2008) بعنوان: "**السياسة الخارجية الصينية**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية الصينية والتحديات التي تواجهها، بالإضافة للتعرف على أهداف ومحددات السياسة الخارجية الصينية والإشكاليات التي واجهتها، والتعرف على السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ومواقف الصين من الإرهاب. اعتمد البحث على منهج تحليل النظم، وخلصت الدراسة الى انه يتوقع ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب خلال العقدين القادمين يكون للصين فيه المكانة العليا، حقيقة الأمر، أن صعود الصين مرتبط بمجوعة متشابكة من العوامل والمحددات سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي ، فالصعود الصيني في النظام الدولي رهن ما تتخذه الصين من سياسات وتدابير في المستقبل ورهن تعامل ومواقف محيطها الإقليمي وما يشهده النظام الدولي من متغيرات .وقد أوصت الدراسة بوجوب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالصين كون قادرة على استخدام نفوذها و قوتها المرنة بالمنطقة لدفع دولها إلى اتخاذ خيارات أكثر وضوحا حيال التقارب مع القوى الخارجية ولكي تحمي مصالحها، كما يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ خيارات سياسة مركزة و تتفهم كيفية تصاعد القوة الناعمة الصينية.

9. دراسة (عبد الحي،2005) بعنوان: "**العلاقات العربية الصينية**"، هدفت الدراسة الى بيان التقاليد التاريخية للعلاقات العربية – الصينية، ويمكن وصفها بأنها تقاليد غير مستقرة من ناحية، وتابعة لمتغيرات خارجية أخرى من ناحية ثانية، وتوصلت الدراسة الى عدم التعويل على الصين كثيراً في المدي

10. دراسة (عبد الحي، 2016) **تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية.** إذا كان المنهج الكمي يفترض القدرة على تحويل الظواهر إلى مؤشرات قابلة للقياس أو تطويعها لتكون كذلك، وإذا كانت المناهج الكيفية تقوم على أساس الفهم البنائي للظاهرة فإن الجمع بينهما في الدراسات المستقبلية هو محور انطلاق من الواقع مبني اجتماعي وتفترض الدراسة إدراك البعدين الأبستمولوجي والمنهجي لكل من التقنيات الكمية والكيفية، وهي أبعاد بشأنها قدر من التباين بين مدارس الدراسات المستقبلية، ساعية بذلك لبحث طرق الجمع بين المنهجين أملاً في رصد احتمالات تطور الظاهرة وبناء سيناريوهاتها بصورة أكثر دقة. وهدف الدراسة الوصول للتقنية الأنسب لتحقيق الهدف المستقبلي، وتحدد عدد من الشروط والمحاذير لضامن توظيف هذه التقنيات الكمية والكيفية إنجاز بحث مستقبلي دقيق.

1-11-2 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة البنك الدولي (2017) بعنوان :

Word bank east Asia and pacific economic update October 2017– balancing act

"التحديث الاقتصادي – البنك الدولي، تشرين الأول 2017 حول شرق آسيا والمحيط الهادئ". هدفت الدراسة الى تقديم وصف تفصيلي أكثر عن المعالم الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية لدول شرق آسيا و المحيط الهادئ وقد أولت الدراسة للاقتصاد الصيني عناية خاصة، وقدمت جداول إحصائية وبيانات يزيد من أهميتها أنها تقدم صورة شاملة للوضع العام في تلك المنطقة، الأمر الذي يوفر زاوية أوسع لفهم عدد من الجوانب الاقتصادية التفصيلية، التي يصعب الحصول عليها دون مثل هذه الدراسة المسحية الغنية بالبيانات. ولعل اللافت في هذه الدراسة، الملخصات الخاصة بكل دولة على حدة، ومن ضمنها الصين، والتي تعرض أهم البيانات الاقتصادية والمالية لاقتصاديات 15 دولة في المنطقة.

2. دراسة بلاكويل (Black will ،2016) بعنوان:

"china s Strateg for Asia : maximize power , Replace America _ Beijing s big goals , and how Washington can counter them ."foreign policy "

استراتيجية الصين نحو آسيا: تعظيم القوة، و الحلول محل أميركا _ الأهداف الكبرى لبكين، وكيف يمكن لواشنطن مواجهتها، هدفت الدراسة لتحديد أهم محاور الاستراتيجية الصينية في آسيا، والرد الأميركي تجاهها، واعتمدت الدراسة المنهج النظمي وخلصت الدراسة إلى أن للصين أربعة أهداف إستراتيجية تتمثل في الحفاظ على النظام داخليا، والإبقاء على معدلات نمو اقتصادي عالية، وتهدئة المحيط حولها، وتطوير دور الصين في النظام الدولي. ورأت الدراسة أن الزعيم الصيني (شي جين بنغ) هو الأقوى في الصين، وأن الصين تمثل التحدي الأكبر لما أسمته المصالح الحيوية الأميركية. وبعد أن تحدد الدراسة السياسات الأميركية الأساسية تجاه الصين، وتقترح الدراسة باتخاذ سياسات أميركية مضادة، بينها بث الحيوية في الاقتصاد الأميركي، وتوسيع شبكة التجارة الآسيوية، وتطبيق سياسات عالمية فعالة، وفرض الشراكة من شرق آسيا عبر المحيط الهادئ، وبث الحيوية الدبلوماسية في العلاقات على أعلى المستويات مع الصين.

3. دراسة كيم، (kim , hwajung, 1999)

cultural characteristics prevalent in the Chinese negotiation process, china : china international stydes

تطرقت الدراسة إلى أهم الخصائص السائدة والكامنة في المفاوضات الصينية على مستوى الأفراد والمؤسسات الصينية، كما أشارت إلى نجاح المفاوضات مع الصينيين يجب أن يتم بطريقة تتفق معهم، وذلك من خلال الأساليب التي تتناسب مع الثقافة الصينية والتي تلقى قبولا من جانب الصينيين، واعتمدت الدراسة المنهج النظمي، وتشير نتائج الدراسة إلى أن أي مفاوض أوروبي يجب أن يكون على بينة ووعي كامل بالخصائص السائدة لعملية المفاوضات مع الصين مثل : الوضع، المواجهة، الثقة، الصداقة، الغموض، الصبر، والبرتوكولات الصينية، كما أوصت الدراسة بأهمية التعرف على خصائص الثقافة الصينية والتي تعتبر شيئا أساسيا لتجنب أي سوء فهم أو توتر عند التعامل مع الصينيين.

1-11-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية الصينية بشكل عام، ومكانة الصين في النظام الدولي واستطاعت معظم الدراسات التركيز على العامل الاقتصادي، بينما تتميز الدراسة الحالية كونها ستعتمد تقنية دلفي للتنبوء بمستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال عشر سنوات قادمة تمتد من 2013-2030. وفي حدود علم الباحثة لا توجد دراسة سابقة تناولت الافاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية وفق أسلوب دلفي.

كذلك تتميز الدراسة بتطبيقها لتقنية دلفي لأكثر من جولة وعلى خبراء محليين وخارجيين وتحليلها لآرائهم في استنباط سناريوهات مستقبلية للعلاقات العربية الصينية حيث يمكن اعتبار هذه الدراسة من أولى الدراسات في الجامعات الأردنية التي طبقت تقنية دلفي في دراسة العلاقات المستقبلية العربية الصينية.

الفصل الثاني

السياسية الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية

تمهيد:

تأسست العلاقات العربية – الصينية على أساس التبادل التجاري بين الدول العربية والصين، وشهدت تطورات مهمة في القرن العشرين، حيث أخذت العلاقات بينهما تتطور في المجالات السياسية والاقتصادية ارتباطاً بتطور واستقرار الانظمة السياسية في الجانبين العربي والصيني، وارتكازاً على خلفية تاريخية تمتاز بالإيجابية لما يربط الطرفين من علاقات تاريخية وحضارية، حيث تأثرت العلاقات بمجموعة من المتغيرات التي ترتبط بالجانب الصيني وتبنيها الايديولوجيا الماركسية في سياستها الخارجية، وتركيز الصين على القضايا الداخلية وبناء الاقتصاد الصيني، أما المنطقة العربية فكانت معرضة للتدخلات الدولية الامريكية والاوروبية، بينما كان التوجه العربي يركز على التعاون مع امريكيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا على حساب علاقتها مع الصين.

2-1 تطور العلاقات السياسية الصينية العربية قبل عام 2013

شهدت العلاقات السياسية الصينية – العربية مراحل مهمة مرتبطة بالتطورات التي شهدتها الانظمة السياسية في الصين والدول العربية وتطور النظام الدولي ، وفيما يلي عرض لأهم تلك المراحل :

2-1-1 تطور العلاقات السياسية الصينية العربية خلال فترة الحرب الباردة:

لقد مرت السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى (1949 – 1972)

بدأت العلاقات العربية الصينية بالتطور ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين مع تصاعد حركات التحرر الصينية والعربية، وقد امتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية سنة 1949 التي أدت إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وقد شهدت هذه المرحلة تأسيس الجمهورية الصينية، ثم استقلال بعض الدول العربية، مما

أدى إلى ظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية الصينية، فقد تبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين، كما أنه أثناء مناقشات الامم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي (1947–1948)، وأتخذت جمهورية الصين موقفاً محايداً حين امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود لا يتم فرضها بالقوة (الدبس، 1948 :122).

وقد حرصت الصين في سياستها الخارجية على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية في قارتي آسيا وإفريقيا، لأنها كانت تنظر إلى معظم دول العالم العربي باعتبارها دولاً تشبهها في كفاحها للاستقلال والتحرر (سليمان، 2003 :115).

والتقت الرؤية الصينية مع توجهات الدول العربية التي شاركت الصين موقفها من النظام الدولي، وخاصة التي تتعلق بالنظرة إلى الولايات المتحدة وإلى دورها الاستعماري (وفق المنظور الصيني) وكان هذا الاتفاق الموضوعي مقدمة لحقبة اتسمت بدور صيني نشط تجاه تلك الدول خاصة عندما سارعت إلى الاعتراف بالصين الشعبية بدءاً من عام 1956 وكان على رأس القائمة كل من: (مصر سورية واليمن) (فضة، 1980 :25).

عملت الصين على دعم القضايا العربية في المحافل الدولية، وقدمت دعمها الدبلوماسي والسياسي للدول العربية في بداية القرن العشرين في محاربة الاستعمار الغربي، حيث دعمت الصين صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، ودعمت مصر في حرب السويس عام 1956، ودعمت الثوار في الجزائر، كما أقامت الصين علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها مكتباً في (بكين) عام 1960 (الدجاني، 1995 :12).

المرحلة الثانية (1972–1991)

تغيرت الرؤية الصينية للعالم الخارجي في هذه المرحلة، وذلك لتفسح الطريق أمام نظرة جديدة بدأت إرهاصاتها في الظهور مع حلول عام 1972 وكان هذا قبل الزعيم الصيني الاسبق (ماو تسي تونغ) وذلك بانشاء علاقات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتكون حليفاً له ضد الاتحاد السوفيتي سابقاً، وعندما توفى الزعيم

الصيني (ماو تسي تونغ) عام 1976 وجرى إبعاد أنصاره عن الحكم في عام 1978م وضع القائد الصيني الاسبق (دنج شياوبنج) قواعد الرؤية الصينية الجديدة التي استغرقت من عام 1978 الى عام 2013، وكانت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبعادها الرئيسية (صالح، 1998: 164).

وقد أرتكز التطورات التي شهدتها الصين في هذه المرحلة على عدة قواعد رئيسية هي(كامل، 1999 :24):

أ. أعتمدت الصين في تطوير اقتصادها على توثيق العلاقات مع الدول المختلفة التي يمكن أن تساعد الصين في بناء اقتصاد قوي ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار غرب أوروبا.

ب. اتبعت القيادة الصينية سياسة خارجية تقوم على أساس المصالح المتبادلة والأساليب العملية في التعامل مع مختلف دول العالم .

ج. ارتكزت السياسية الخارجية الصينية على أساس مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مع الإعلاء من مبدأ التعاون واعتماد أسلوب التفاوض طريقاً أساسياً لحل الصراعات الدولية أو تهدئتها.

تعد السياسة الجديدة التي تتبعها الصين مع دول العالم الثالث، سياسة تقوم على المصالح وتبادل المنافع دون التورط في صراعات تستنزف مواردها ومكانتها الدولية، وبالنسبة للدول النامية (من بينها دول العالم العربي) فإنها لم تكن استثناء يخرج عن هذا الإطار، وبالرغم من استمرار القيادة الصينية في الإعلان عن حرصها على التضامن مع شعوب العالم الثالث (النامية) وتأييد كفاح الأمم المضطهدة مع نضالاتها العادلة والمشروعة في سبيل الاستقلال الوطني وتنمية الاقتصاد (عبيد، 1994 :17).

لقد نبذت السياسة الخارجية الصينية المعاصرة الخط الراديكالي القائم على التبني الماركسي الراديكالي أو التخفيف من حدته، والتحول المتدرج نحو تبني سياسات أكثر اعتدالاً أو أكثر توافقاً مع التحولات الكونية، وربما يمثل هذا التحول مظهراً جذاباً للسياسة الصينية الخارجية الجديدة بجعلها أكثر قبولاً بالنسبة لكثير من دول العالم، ومن بينها الدول الخليجية (صالح، 1998: 23).

كانت الصين تنظر إلى أسرائيل كعدو ومن الصعب التعايش السلمي معها، في مرحلة الثورة الثقافية 1976، وقد عبّرت برقية السيد (شوين لاي) رئيس وزراء الصين الشعبية الأسبق إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب عام 1964 عن تأييد الصين لاستعادة الشعب العربي لأرضه المغتصبة، ولكن بدأ يتغير الموقف الصيني مع حدوث تغيير في مواقف بعض الدول العربية تجاه الاعتراف بإسرائيل ومنها (مصر)، مما ساهم في حدوث تحول في الموقف الصيني تجاه إسرائيل، واستمرت الصين على هذا النهج حتى كانون الثاني من عام (1992م)، حيث تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل، وجاء هذا التبادل بين الطرفين في ضوء الظروف والمستجدات التي طرأت في الشرق الأوسط، والتي كانت أبرزها عقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر (1991م)، وجلوس أطراف الصراع على مائدة واحدة في مفاوضات مباشرة (الحمد، 2005 :61).

واتسمت السياسة البراغماتية الصينية بالعديد من المواقف تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة، وتجاه منطقة الخليج العربي خاصة، وهناك العديد من مظاهر هذه البراغماتية الصينية الجديدة مثل الحيادية تجاه الحرب العراقية–الإيرانية والاستفادة من مبيعات الأسلحة لكلا الطرفين، والموقف المعتدل من القضية الفلسطينية الذي يجمع بين تدعيم القضية الفلسطينية مع إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل، والاستفادة من الخبرات العسكرية الإسرائيلية في الوقت نفسه، وسحب تدعيم الحركات الراديكالية في العالم العربي، حيث استفادت الصين بادعاء الحيادية من كافة أطراف النزاع سواء من خلال مبيعات السلاح أو من خلال الإرضاء النسبي لأطراف الصراع وكسب ودهم (عبد الحي، 2000 :19).

جاءت العلاقات الصينية–الخليجية تتويجاً للتحولات الصينية التي شهدت الصين من الناحية الاقتصادية، كما جاءت أيضاً نتاجاً لرغبة الدول الخليجية بشكلٍ عام في تنويع علاقاتها الخارجية، والتحول بعيداً عن استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية، وهيمنتها عليها(الأخرس، 2005 :132).

حيث مثلت حرب الخليج الثانية 1991 مرحلة مهمة لدخول الصين كفاعل جديد في النظام الدولي، واستخدمت الصين البراغماتية السياسية بدرجة كبيرة من أجل

الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، فلم تعارض الصين القرارات الدولية المتخذة من قبل مجلس الأمن ضد غزو الكويت، كما مثلت حرب الخليج الثانية للصين فرصة لفرض نفسها على ساحة القرارات الدولية، وإن كان بطريقة ترضي جميع الأطراف بنسب مختلفة، الأمر الذي مثّل ملمحاً عاماً من ملامح السياسيات الخارجية الصينية في المنطقة بعد ذلك، ومثّل الامتناع عن التصويت ملمحاً أساسياً في السياسة الخارجية الصينية في العديد من القضايا التي استدعت اجتماع مجلس الأمن والتي ارتبطت بالأمن الخليجي من ناحية، وبأمن المنطقة العربية من ناحية أخرى (الأخرس، 2005 :133).

وتميزت علاقة الصين بالمنطقة العربية، بأنها لم تنطوي على عداءات مسبقة مثلما هي الحال مع الوجود الأمريكي في المنطقة، وينبع هذا العداء للوجود الأمريكي في المنطقة من خلال المساعدات المباشرة لإسرائيل والتحيزات الأمريكية لها أو من خلال الاحتلال المباشر للأراضي العربية كما حدث في العراق عام 2003، وعلى العكس من ذلك تمتلك الصين قدراً كبيراً من الاحترام والتقدير في المنطقة العربية سواء من خلال مواقفها المعتدلة المعاصرة أو من خلال مواقفها المسبقة من مناهضة وجود القوى العظمى في المنطقة في مرحلة الحرب الباردة (سليمان، 2003 :83).

كما سعت الصين للاستفادة من كل الفرص التي يتيحها النظام الدولي في سبيل تعزيز مكانتها الدولية وتجربتها التنموية في إطار توجه سلمي عام للحيلولة دون المواجهة العسكرية مع أي طرف دولي، حتى لا تبدد جهودها وتعجز عن تحقيق أهدافها التنموية، في المقابل فإن قوة النظام الدولي الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ترى في الصين تهديداً محتملاً لمكانتها ونفوذها العالمي، وذلك لتقدم الصين الهائل اقتصادياً وتكنولوجياً وعالمياً فضلاً عن دبلوماسيتها النشيطة التي تقوم على مفاهيم أكثر قبولاً على المستوى الدولي (سليمان، 2003: 116).

وترى الصين في الدول النامية، ومنها الدول العربية، ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح (مفهوم جديد للأمن) New Security Concept الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية يمنحها صك الشرعية في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيق هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي متعدد

الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه، ويعد الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تأثيراً في عملية التنمية الصينية، ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الصينية في كونه المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة، وواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، وكونه من الأسواق الكبيرة للمنتجات الصينية المتنوعة، فضلاً عن صادرات السلاح الصينية التي تذهب إلى العديد من دول المنطقة، وتتبنى الصين المبادئ الآتية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية (قنديل، 2007 :137):

1- تدعو إلى الحل السلمي في النزاعات الدولية، وذلك عن طريق الحوار والتشاور والوسائل السلمية الأخرى على أساس المساواة والتفاهم بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها.
2- تأكيد ضرورة دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واحترام جميع الدول للقواعد والأنظمة والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.
3- تأكيد ضرورة احترام وتفعيل دو الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ومعالجة القضايا الدولية والإقليمية.
4- تأكيد حاجة المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لتنشيط الحوار بين الجنوب والشمال، وإضفاء المزيد من المضامين الجوهرية على التعاون القائم بغية تضييق الفجوة بينهما بما يدفع عملية العولمة نحو تحقيق الازدهار المشترك ودعوة الدول النامية إلى تعزيز التضامن والتعاون في صفوفها للتعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة بصورة إيجابية وفعّالة.
5- احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب المختلفة والعمل على حماية تعددية الحضارات الإنسانية والدعوة إلى الحوار والتواصل بين الحضارات من أجل خلق بيئة دولية يسودها التعاون والوئام بما يساهم في تحقيق السلام والتنمية للبشرية بأسرها.
6- التصميم على تعميق الحوار وتوسيع التوافق وتكثيف الاتصال والتشاور والتنسيق بينهما حول القضايا الدولية والإقليمية بما يصون الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين.

7- ضرورة تفعيل التعاون الصيني العربي بشكل كامل في كافة المجالات على أساس الأهداف والمبادئ الواردة في "الإعلان" و"برنامج العمل" والذي سيعتمد من الطرفين، وذلك بهدف تدعيم التنمية المشتركة بينهما.

ويلعب العالم العربي دوراً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله على المسرحين السياسي والاقتصادي الدوليين، وظلت الصين محافظة على علاقاتها الطيبة مع العالم العربي، واتصالات مكثفة بين قادة الطرفين، حيث يتم تبادل الآراء ووجهات النظر حول الأوضاع الدولية والإقليمية، وهناك تعاون وتنسيق بين الطرفين في بعض الشؤون الدولية والإقليمية، فخلال الفترة ما بين ديسمبر 1963 ومارس 1964، قام (جو ان لاي) رئيس الوزراء الصيني الأسبق بزيارات إلى أربع عشر دولة أسيوية وافريقية بما فيها مصر والجزائر، حيث اقترح خلالها خمس مبادئ تنتهجها الحكومة الصينية لمعالجة علاقاتها مع كافة الدول العربية والإفريقية، هي (كاخيا، 2008 :62):

اولا: دعم شعوب الدول العربية في نضالها ضد الامبريالية والسعي الى تحقيق وحماية الاستقلال الوطني.

ثانيا: دعم السياسة السلمية والعادلة غير المنحازة التي تنتهجها حكومات الدول العربية.

ثالثا: دعم شعوب الدول العربية في تحقيق أمانيها وتطلعاتهما في الوحدة والتضامن بالأشكال والوسائل التي تختارها بنفسها.

رابعا: دعم الدول العربية في معالجة النزاعات فيما بينها من خلال المشاورات السلمية.

خامسا: تدعو الصين إلى ضرورة أن تحترم سيادة الدول العربية احتراما من جميع الدول الأخرى، وتعارض أي اعتداء أو تدخل من أي جهة كانت.

وكان للحرب الباردة تأثير على العلاقات العربية الصينية خلال تلك الحقبة، فنظراً لمناخ الاستقطاب الثنائي الدولي كان من مصلحة الصين، كما قال (شون لاي) رئيس الوزراء الصيني سنة 1958، "ألا تتخذ أراضي الدول العربية قواعد عسكرية للمستعمرين الغربيين ليهددوا بها دول المعسكر الاشتراكي. كما أن "الشرق الأوسط هو الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية، بينما الصين هي مؤخرة القارة، "كما قال الرئيس

(ماو تسي تونج) سنة 1965 مشيراً بذلك إلى الارتباط الوثيق بين الوطن العربي والصين من منظور الاستراتيجية الدولية. كانت القيادة الصينية ترى أن توثيق العلاقات العربية – الصينية من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث من ناحية، ويضعف من قوى الاستعمار الغربي، من ناحية أخرى، ورأت بعض الدول العربية في الصين شريكاً استراتيجياً مهماً في إطار الحرب الباردة، فحينما رفضت الولايات المتحدة بيع السلاح لمصر الناصرية سنة 1955، وبدا أن الاتحاد السوفيتي السابق قد شارك في فرض حظر على تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط، لجأت مصر إلى الصين لكسر احتكار السلاح، ولعبت الصين دوراً مهماً في تسهيل عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر سنة 1955، وأعقب ذلك إعتراف مصر بالصين الشعبية سنة 1956، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها، إلا أن دولاً عربية أخرى استمرت في تجاهل الصين الشعبية رغم أن الأخيرة رفضت الاعتراف بإسرائيل رداً على إعلان اسرائيل المبكر الاعتراف بالصين الشعبية (سليم، 1971 :65).

لقد أتسمت المرحلة بسيطرة القضايا السياسية الأمنية على العلاقات العربية – الصينية، ويمكن القول أن القضية الفلسطينية كانت هي القضية المحورية في تلك العلاقات، فقد أيدت الصين الشعبية مصر في قضية تأميم شركة قناة السويس وأيدت موقفها في مواجهة العدوان الثلاثي سنة 1956، كما أنها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1965، وكانت أول دولة تعترف بها وتمدها بالسلاح لدعم الكفاح الفلسطيني المسلح، واعتباراً من ذلك التاريخ بلورت الصين سياستها إزاء القضية الفلسطينية بأنها قضية شعب يجب أن يعود إلى وطنه المغتصب وينال حقوقه المشروعة، مع دخول الصين عضوية الأمم المتحدة، وبدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، ثم بدء عصر " التحديثات الأربعة"، تحت قيادة (دينج تشاو بنج) سنة 1978، حدث تحول في السياسة الصينية إزاء القضايا العربية، أساس هذا التحول هو التركيز على تشجيع الدول العربية على الوحدة كطريق لحل القضايا العربية وحل القضايا الفلسطينية، وعلى الدعوة إلى التسوية السلمية للقضايا الخلافية في الشرق الأوسط، وهو ما تمثل في تأييد الصين لاتفاقات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية سنة 1978، ولكن استمر الطابع العام للعلاقات العربية الصينية كما هو

إلى حد بعيد من حيث غلبة القضايا الأمنية واستمرار اهتمام الصين بلعب دور مؤثر في تلك القضايا (Kumarawamy, 1994 :54).

وأصبحت قضية أمن الخليج العربي من القضايا المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وفي أعقاب الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، فقد هددت تلك الحرب تدفق النفط عبر الخليج العربي، كما انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية، وقد أدى إلى سعي تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التحديات الإيرانية و العراقية، وهو الأمر الذي اعترض عليه الولايات المتحدة، ومن ثم تدخلت الصين الشعبية لدعم امن الدول العربية الخليجية، من خلال بيع صواريخ من نوع (Dong Feng(ss–2 المزودة بقواعد إطلاق أرضية للمملكة العربية السعودية وذلك سنة 1987، وقد أدى ذلك إلى تطوير العلاقات الصينية – السعودية على المستوى الاقتصادي واسفرت عن تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في يوليو سنة 1990، وذلك بالرغم من أن حجم التبادل التجاري السعودي– التايواني سنة 1989 كان يعادل 1.94 مليار دولار أمريكي مقابل 204 مليون دولار أمريكي للتبادل السعودي – الصيني(سليم، 1971 :70).

وظهرت أثناء الحرب العراقية –الإيرانية أنباء عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ، وهو ما أشار إليه بعض المشاركين العرب في ندوة العلاقات العربية الصينية المنعقدة في عمان سنة 1986، بزعامة منتدى الفكر العربي، ولكن الصينيين نفوا أنهم زودوا إيران بالسلاح مباشرة موضحين أن الأسلحة تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث دون موافقة الصين، ولكن مالم يتم ذكره هو أن الصين أمدت أيضاً العراق بالأسلحة، وقد قدرت بعض المصادر أن العراق اشترى أسلحة من الصين خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية قيمتها 202 بليون دولار مثلت 8% من إجمالي مشتريات السلاح العراقي في تلك الفترة (Kumarawamy, 1994 :55).

ولدت الصين الشعبية في نظام دولي تغمره روح الحرب الباردة والمنافسة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، وكانت الولايات المتحدة تحمل منذ هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في حزيران 1950 راية المواجهة مع الصين الشعبية ونظامها الشيوعي، من خلال

رفضها الاعتراف بها كممثل رسمي للصين وإصرارها على الاعتراف بحكومة (شان كاي شيك) الوطنية التي فرَّت إلى جزيرة تايوان وأسست جمهورية الصين الوطنية باعتبارها الممثل الرسمي لكل الصين، لذلك، لم يتم ضم الصين الشعبية إلى منظمة الأمم المتحدة، بل أبقت على الحكومة الوطنية في مقعد الصين الدائم حتى بداية السبعينات، وكذلك ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية، خلال تلك الفترة، على مختلف دول العالم لعدم الاعتراف بالحكومة الشيوعية في الصين، والتزمت حماية الصين الوطنية في تايوان من أي هجوم عسكري صيني شيوعي لضمها إلى الصين الأم من خلال إعطاء الأوامر للأسطول البحري الأمريكي السابع الموجود في شرق آسيا بالدفاع عنها، وتقوية القوة العسكرية التايوانية بأحدث الأسلحة(سليم، 1971 :69).

وبدأ المحدد الخارجي يفرض نفسه على الصين وضرورة اتخاذ سياسة خارجية لمواجهة هذه الضغوط المتمثلة في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كخطر يهدد النظام السياسي الصيني ويمنع الصين الشعبية من تحقيق هدف أساسي من أهدافها الوطنية الا وهو استعادة أراضيها الخارجة عن سيطرتها، والمقصود بها تايوان التي تقف معها الولايات المتحدة، فكانت النتيجة إتباع الصين الشعبية سياسة الميل إلى الاتحاد السوفيتي سابقاً من أجل مواجهة ذلك الخطر، لذلك بدأت الصين الشعبية تعتمد بشكل شبه كامل على النموذج السوفيتي في تطوير نفسها صناعياً وزراعياً وإدارياً وتعليمياً وعسكرياً، وبدأت نتيجة ذلك أول مرحلة من مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية، وهي المرحلة القائمة على أساس التحالف مع موسكو والعداء لواشنطن، وفيها كانت السياسة الخارجية الصينية نسخة طبق الأصل من التوجه الخارجي السوفيتي (Kumarawamy, 1994 :56).

2-1-2 تطور العلاقات السياسية الصينية العربية بعد الحرب الباردة:

قامت الصين بمساندة الدول النامية في الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وتدرك القيادات الصينية أن هناك نزاعات وصراعات لا تزال مستمرة في بعض الدول تستدعى من الصين التدخل لتهدئة وتسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية، وكذلك إرسال مبعوثين خاصين لها يحملون حلولاً

وأطروحات جدية لتحقيق السلام والاستقرار في هذه الدول وتهدف الصين من ذلك إلى الحصول على مكاسب تنموية لها في مرحلة ما بعد التسوية، وحدد (دينغ شياو بنغ) مبادئ السياسة الخارجية للصين بما يأتي (هلال، 2008 :6):

أ. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ب. المساواة بين الدول في الحقوق والواجبات .

ج. العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة.

د. التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

هـ. العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع .

ترتكز السياسة الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الاقتصادية، وتعزيز علاقتها الاقتصادية مع دول العالم، ويبرز ذلك من خلال(مايكل دي، 1997 :218):

1. العمل على بناء بيئة إقليمية مستقرة تسهم في تحقيق أهداف الصين الاقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وذلك من خلال العمل على تعزيز دور الصين في حل المشكلات الإقليمية.
2. تخلي السياسة الخارجية الصينية عن الاعتبارات الأيديولوجية ولم يعد لها تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية.
3. ترتكز السياسة الخارجية الصينية على التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين حيث تمارس الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (الدجاني،1995 :24). وتدل ردة الفعل الصينية عند وقوع حادثة طائرة الاستطلاع الأمريكية عام 2001 التي حطت على الأراضي الصينية واحتجز أفراد طاقمها لأحد عشر يوماً، على تمسك الصين بالأفكار التقليدية المتعلقة بالسيادة (كيسنجر،2002 :133).
4. المحافظة على وحدة الأراضي الصينية، حيث تعهد الزعيم الصيني الأسبق (ماوتسي تونج) قبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل سلمي، والاتفاق الصيني – البريطاني عام 1984 الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين والذي دعا إلى عودة (هونج كونج) إلى الصين الشعبية عام 1997، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية إتجاه الحفاظ على وحدة أراضيها

وإعادة توحيدها سلميا، كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تايوان والذي لم تبدي فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل دليل آخر على أن المحافظة على وحدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة بأي حال من الأحوال (عبد الناصر، 1998 :85).

بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية الصينية، حيث بدأت القضايا الاقتصادية والثقافية تشكل أولوية في أجندة العلاقات العربية – الصينية، وبالذات مع صعود النموذج الصيني للتنمية القائم على اقتصاد السوق الاشتراكي، وما قدمه من طروحات في مجال التنمية الاقتصادية، ومع ظهور نظرية صراع الحضارات التي أكدت أن الصراع القادم سيكون بين الحضارتين الشرق آسيوية (الصينية) ومعها الحضارة الإسلامية ضد الغرب، بيد أنه بدا أن هناك شركاء آخرون يدخلون على خط العلاقات الصينية، مما أدى إلى تغير كيفي في مستوى الاهتمام المتبادل، فشهدت بداية حقبة التسعينات تطورات جوهرية في النظام العالمي، وفي منطقة الشرق الأوسط، وفي سياسات الدول العربية ذاتها، أبرز التحولات في النظام العالمي وأهمها صعود الائتلاف الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة، أما على مستوى الشرق الأوسط، فقد حدث تفكك في النظام العربي نتيجة أزمة الغزو العراقي للكويت عامي 1991/1990 (كيسنجر،2002 :135).

كما انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط سنة 1991، حيث شاركت الدول العربية ذات الشأن مباشرة في هذا المؤتمر بحضور إسرائيل، وقد طلبت الصين حضور المؤتمر، ولكن أصرت إسرائيل على أن تعترف الصين بها أولاً كشرط للمشاركة، واتبعت الصين عند اندلاع أزمة الغزو العراقي للكويت، موقفاً يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي والتكامل الإقليمي الدولي مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن الغزو العراقي للكويت، فبعد يوم واحد من الغزو استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بأعمال الكويت في بكين، وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيهما بانسحاب القوات العراقية من الكويت بدون قيد أو شرط وطالبت العراق باحترام سيادة الكويت، وعندما استدعت السعودية القوات الأمريكية للمساعدة في حماية أراضيها أكدت الصين للسعودية تفهمها للموقف السعودي، وذلك أثناء لقاء وزير

الخارجية السعودي بنظيره الصيني في بكين في سبتمبر سنة 1990. وأصدرت وزارة الخارجية الصينية في 6 سبتمبر 1990 بياناً يتضمن أربعة نقاط هي: شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات، ومطالبة العراق بقبول وساطة جامعة الدول العربية والاستجابة للنداءات الدولية بسحب قواته من الكويت في اقرب فرصة ممكنة .

حيث أكدت الصين في عام 1990 على ضرورة الحل السلمي، وانسحاب العراق من الكويت، ورفض استخدام القوة في حل أزمة الخليج الثانية، ولن تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) لرفض مشروع قرار مجلس الأمن يدعو لاستخدام كل الوسائل ضد العراق لتحرير الكويت، وهكذا أيدت الصين كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق ما عدا القرار رقم (678) الذي سمح لقوات التحالف باستخدام كل الوسائل لإخراج القوات العراقية من الكويت، حيث امتنعت الصين عن التصويت لصالح العراق، كذلك فقد امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار 686 المتعلق بشروط وقف إطلاق النار والذي صدر في 1991/4/3، كان اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابعاً من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة القوة الى هيمنتها على منطقة الخليج، كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات مقاتلة في حرب الخليج، مما يمكن أن يعني إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين (العطار، 1999 :134).

فيما عملت الصين في قضية (دارفور) على الزام مجلس الأمن في عام 2004 على التخفيف من حدة القرارات الصادرة ضد الانتهاكات الحادثة في الاقاليم خوفاً من الفيتو الصيني، والذي مثل عاملاً مهماً من عوامل قوة السياسات الخارجية الصينية من جانب، كما مثل عاملاً مهماً في أهمية الصين بالنسبة للعديد من الدول التي تواجه مشكلات مع النظام العالمي، مثل إيران، حيث ارتبطت الصين منذ حرب الخليج الأولى بتوظيف السياسات البراغماتية التي لا تريد قطع العلاقات الدولية مع القوى الدولية بشكلٍ مطلق، وهو ما يمكن تفسيره بدرجة كبيرة في ضوء غياب تلك

الارتباطات الأيديولوجية السابقة التي ارتبطت بها الصين إبان فترة الحرب الباردة، وربما أعاقتها عن تحقيق قدر ما من المرونة في تعاملاتها السياسية الخارجية، حيث يتمثل الهدف الرئيسي الموجه للسياسات الصينية الخارجية في الحفاظ على الاستقرار العالمي، وبشكلٍ خاص في المناطق البالغة الأهمية بالنسبة للنهضة الاقتصادية الصينية، مثل منطقة الخليج العربي التي مثلت مورد رئيسي للطاقة للصين(الحمد، 2005 :61).

ولتعزيز العلاقات العربية – الصينية عملت الصين على توظيف الادوات الدبلوماسية لتطوير علاقاتها مع الدول العربية حيث أقيمت في العاصمة الصينية – بكين وفي كانون الأول عام 2005 ندوة مهمة حول سبل تطوير العلاقات الصينية العربية من خلال منتدى التعاون العربي– الصيني، ويسعى المنتدى العربي الصيني إلى تعزيز العلاقات الصينية– العربية في كافة المجالات، ويعمل على وجه الخصوص من أجل تحقيق الأهداف التالية (كاخيا، 2008 :60):

1- العمل على إرساء الأمن والسلام الدوليين.
2- السعي من أجل تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.
3- تنسيق السياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية.
4- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بصورة إيجابية وفعّالة مع قضايا العولمة.
5- تمكين الطرفين من إجراء حوار الحضارات بما يخدم تعميق التفاهم بين شعوب العالم.
6- تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لدى الطرفين.
7- دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي وتطويره بين الطرفين.
8- تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها.
9- دعم التعاون في مجالات التعليم والثقافة وتنمية الموارد البشرية.
10- دعم علاقات التفاهم والحوار وتطويرها بين الطرفين.

11- تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في المجالات كافة، خاصة في مجال البحوث التطبيقية.

12- التنسيق في مجال حماية البيئة والمحافظة على التراث.

13- التنسيق المتبادل حول القضايا الأخرى التي تهم الطرفين.

وقد أشارت الندوة إلى أن العرب اعتادوا أن تكون الصين صديقتهم، بعد أن أصبحت الصين تركز على التنمية الاقتصادية، ومع ذلك فقد أعلنت الصين رفضها لانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم والانحياز الامريكي الصريح لإسرائيل واحتلال العراق عام 2003 بهدف السعي نحو إعادة التوازن إلى العالم (كرار، 2007 :30)، ولهذا نظر العرب بكل جدية لتقوم الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، في حين حافظت الصين على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن (الحمارنة، 1994 :51).

فيما حدد منتدى التعاون العربي الصيني المصالح العربية التي يسعى العرب لتحقيقها، وهي تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها، وتطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الأوسط لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة وحصول العرب على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ودعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية، وتطوير التعاون العربي الصيني في مجالات الأمن في الخليج بما يحقق التوازن مع الوجود الأمريكي والأوروبي، ويحقق الأمن لدول الخليج ويحمي مصادر الطاقة والتطور والنماء الدولي، والمساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي والاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية لدعم اتجاه التوازن الاستراتيجي للعرب مع إسرائيل (الياس والحديثي، 1999 :26).

وتتمثل المصالح الصينية التي مكنت الجانب العربي من أن يسهم في تحقيقها، في التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين، واستفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) مباشرة دون العبور عبر الوسائط الأمريكية والأوروبية ودعم العرب للصين كقوة دولية عظمى اقتصادياً وسياسياً، وفتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين والعرب والإسهام

المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات وفك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي من قيود الحضارة الغربية. وحدد المنتدى الاقتصادي الصيني العربي بعض الإشكالات القائمة في العلاقات الصينية العربية وفي مقدمتها تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية، وصعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية، واستمرار اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر وهو ما يتسبب في نقل صور مشوهة إضافة إلى ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي (الكيلاني، 2009 :22-24).

وتؤثر على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط محددات ومن أهمها سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية الأمريكية، وتزايد التبادل التجاري بينهما، مما يحد من الأزمات بينهما، ويدفع الصين لتجنب الصدام مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وارتباط العديد من الدول العربية سياسياً واقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية واستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط تحت الرعاية الأمريكية (الحمد، 2005 :59).

وقد اعتمدت المواقف العربية من القضايا الصينية على اعتبارات عدة من أهمها، التأييد المستمر والواضح من جانب الصين للقضايا العربية واهتمامها بتوطيد علاقاتها العربية، كما أن هناك العديد من الاتفاقيات المشتركة بين البلاد العربية والصين، والتي تؤكد جميعها على ضرورة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين والتقارب في وجهات النظر. ومن أهم القضايا التي تبلور الموقف العربي بشأنها مبكراً، قضية الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وسحب الاعتراف بحكومة الصين الوطنية، ثم اهتمت المجموعة العربية بعد ذلك بقضية تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة وأيدتها، حيث تفهمت الدول العربية الموقف الصيني من قضية تايوان وأيدت سياسة الصين القائمة على أساس "دولة واحدة ونظامان" (جامعة المنصورة، 2007 :23-25).

وكانت العلاقات العربية الصينية قد شهدت تطورات مهمة في ضوء التقارب العربي الصيني تجاه التحديات التي تواجههما، وقد ساعد على تطوير هذه العلاقات تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والإيديولوجيا الشيوعية، وتركيز الصين على موضوع التنمية الاقتصادية، وتعزيز علاقتها الاقتصادية مع دول العالم، وخصوصاً الدول العربية التي لها معها مصالح مهمة تتعلق بأمن الطاقة.

2-2 العلاقات السياسية الصينية – العربية بعد عام 2013:

يمكن وصف السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط خلال مرحلة الربيع العربي بسمتين رئيسيتان، السمة الأولى التي تتصف بها سياسة الصين في الشرق الأوسط هي أنها عملية وواقعية، أما السمة البارزة الثانية التي تتصف بها سياسة الصين في الشرق الأوسط هي الثبات، فمنذ نهاية الحرب الباردة، ظلت السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط مدفوعة في المقام الأول بالبحث عن الأمن في مجال الطاقة والرغبة في زيادة أسواقها وفرص الاستثمار التي تلقاها في الخارج. وإن جوهر السياسة الصينية هو الحفاظ على بيئة دولية مستقرة لتسهيل استمرار الإصلاح والتنمية في الوطن. بالتالي، السياسة الصينية في منطقة الشرق الأوسط تسعى إلى دفع العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة، وبالتالي فإنها تؤيد التعامل مع النزاعات مثل أحداث الربيع العربي في مناخ من التعاون والتفاوض وإدارة الصراع، وفاجأ رئيس الوزراء الصيني، (وين جياباو)، العالم بتصريحاته التي قال فيها إن مطالب الشعوب في دول الثورات العربية بالديمقراطية يجب أن تحترم، وأنها يجب ألا تواجه بالقمع. وتأتي تصريحات المسؤول الصيني الكبير في الوقت الذي بدأت كثير من أجهزة الدولة الصينية تتجاهل ضرورات الإصلاح السياسي في الصين، والتي قد تهدر كل ما أنجزته الصين في مجالي التنمية والاقتصاد، ومن المعروف أن توجهات رئيس الوزراء الصيني (وين جياباو) هي إصلاحية، فقد كان متعاطفا مع حركة الطلاب الاحتجاجية عام 1989 (العويمر، 2013 :115).

وقد حذر رئيس الحزب الشيوعي الصيني في إقليم (شينجيانغ)، (تشانغ تشون شيان)، في مارس 2011 من أنه "ينبغي أن نعي الدروس من الشرق الأوسط على

المستوى التقني" وقامت الحكومة الصينية بمجموعة من الإجراءات تمثلت بحظر مواد في الإنترنت مثل عبارة (زهرة الياسمين) وهي رمز الثورة التونسية، و(مصر)، وخصوصاً بعد اشتباكات وقعت بين متظاهرين في هونغ كونغ لبّوا دعوات إلى التظاهر، نشرت على الإنترنت، والشرطة الصينية في هونغ كونغ في 27 شباط 2011، أي بعد أيام من اندلاع ثورتي ليبيا واليمن.وبدا هذا الخوف أكثر وضوحاً حين أصدرت الشرطة الصينية بياناً قالت فيه إن " الأمن والاستقرار هما ما يبغيهما الشعب الصيني كله، أما هؤلاء الذين يريدون نشر الفوضى فهم واهمون، ومن يستلهمون الثورات العربية محكوم عليهم بالفشل" (صحيفة الأخبار الالكترونية،عدد 1397، 2011/4/26).

وقد حافظت الصين على معارضتها التقليدية للتدخل العسكري في الشؤون الداخلية العربية وما تعتبره سياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية، ولا تعتقد الصين أن العقوبات الاقتصادية أداة سياسة فعالة، بل تعتبرها أداة تعمل لتحقيق الأهداف المعلنة. ولدى الصينيين بوضوح أسبابهم الخاصة ليكونوا حساسين جدًا حول التدخل والعقوبات، إلا أن أحداث الربيع العربي قد جعلت من الصعب للصين الحفاظ على تلك السياسة على نحو متزايد، وتمتعت الصين بفائدة إستراتيجية أخرى من الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ألا وهي توفيرها فرصة للصين لإظهار قدراتها العسكرية. حيث توضح عملية الإنقاذ المدنية في ليبيا تحولاً عميقًا في سياسة الأمن الصينية في المنطقة. في حين تم نقل معظم المدنيين من قبل السفن التجارية أو الطائرات المستأجرة من قبل الدبلوماسيين الصينيين والشركات الصينية، تم اجلاء حوالي 1700 شخصًا في رحلات مستمرة من قبل أربعة طائرات نقل والتي بعثت بها القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي ، كما بعثت بحرية جيش التحرير الشعبي "فرقاطة سوزهوهي" وهي فئة من الفرقاطات الصينية متعددة المهام العسكرية الجديدة من نوع Jiangkai II-class إلى الساحل الليبي لتنسيق عمليات الإجلاء بحرًا، حيث ظهرت للمرة الأولى سفينة عسكرية صينية في البحر الأبيض المتوسط، مما يرسل رسالة قوية إلى المنطقة والعالم (عبد الحي، 2012 :7).

فيما كانت لعمليات نشر القوات الجوية والبحرية لجيش التحرير الشعبي في ليبيا أهمية خاصة من حيث أنها تمثل ليس فقط أول العمليات الصينية في أفريقيا (إلى جانب المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي دوريات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال)، ولكنها أول عمل عسكري للصين في البحر الابيض المتوسط، ويمكن أعتبار ذلك مؤشراً رئيسيًا في تطور قدرات الجيش الصيني على التدخل السريع. وفي عام 2012، حيث استثمرت الصين أكثر من 56 مليار دولار في تطوير حاملات الطائرات والبوارج البحرية، وتوسعت في تطوير القدرات الجوية، وأنظمة الصواريخ القادرة على استهداف أساطيل ناقلات الولايات المتحدة الموجودة في غرب المحيط الهادئ، وكان كل هذا جزءًا من برنامج التحديث العسكري العملاق، والذي سيسمح للصين بالدفاع عن مصادرها من الطاقة، وحماية الممرات البحرية التي تحمل الوقود إلى الوطن، وتحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية (دونغ، 2012).

تعد الأنشطة الدبلوماسية الصينية البارزة في الشرق الأوسط مألوفة في مرحلة ما بعد عام 2011 حيث لعبت الصين دوراً متزايداً كوسيط للسلام في النزاعات الكبرى في المنطقة. فقد توسطت في أزمة اليمن من خلال استضافة محادثات بين إيران والمملكة العربية السعودية خلال 2015–2016، وفي كانون الأول 2017، استضافت الصين "ندوة السلام الفلسطينية الإسرائيلية". وفي أيار 2018، استضافت أيضا الندوة الدولية حول الأزمة السورية. وفي إطار جهود الوساطة، قام المبعوث الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط بزيارات مكثفة للبلدان المعنية لتسهيل محادثات السلام والمباحثات السياسية خلال الأزمتين الليبية والسورية. وفيما يتعلق بالأزمة النووية الإيرانية، قامت بكين بتيسير ودعم خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) من خلال آلية التشاور الثنائية مع إيران. علاوة على كونها وسيطاً للسلام، تحاول الصين أيضا أن تعمل على صياغة العلاقات من خلال كونها أكثر حزماً في مجلس الأمن الدولي – بما في ذلك استخدام الفيتو عدة مرات فيما يخص الأزمة السورية– وبتبادل الحكمة الصينية في إدارة الصراعات في الشرق الأوسط. بعد عرض اقتراح أربع نقاط في البداية لحل الأزمة السورية في عام 2012، كرر المسؤولون الصينيون

مراراً "النهج الصيني" الذي يشدد على الوسائل السياسية والشاملة والانتقالية لإدارة الأزمة السورية. كما أجرت بكين تعديلات ملائمة على نهجها تجاه الأزمة السورية مع تغير الوضع في البلاد، على سبيل المثال، في تشرين الثاني 2017، واقترح وزير الخارجية الصيني، (وانغ يي)، مكافحة الإرهاب، والحوار، وإعادة الإعمار على أنها ثلاث نقاط أساسية لحل الأزمة السورية (ستريت، 2019).

وألقى الرئيس الصيني (شيجينبينغ) خطاباً بعنوان "التشارك في خلق مستقبل أفضل للعلاقات الصينية – العربية" خلال زيارته مقر الجامعة العربية في كانون الثاني 2017، حيث أكد أن الصين على استعداد لتكون من بناة السلام في الشرق الأوسط، ودافعة لتنميته، ومساهمة في تطوير صناعاته، وداعمة لتثبيت استقراره، وشريكة في تعزيز تفاهم شعوبه، وستعمل الصين باستمرار على تعزيز التعاون الصيني – العربي في المستقبل بما يشكل شبكة التعاون والشراكة القائمة على المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، وما يحقق مجتمعاً موحداً ذا مصير موحد للبشرية جمعاء. (يوتش، 2017 :195).

2-3 العلاقات العسكرية العربية – الصينية

بدأت صادرات السلاح الصيني للشرق الأوسط في منتصف سبعينيات من القرن العشرين، ووصل حجم الصادرات العسكرية الصينية منذ السبعينيات حتى العام 2017 إلى 12.73 مليار دولار، ومنها حوالي (8.8) مليار دولار، تم ضمن صفقات أبرمت في الثمانينيات، باعت الصين خلالها إلى طرفي الحرب الإيرانية – العراقية. وفي التسعينيات من القرن الماضي، وبعد انتهاء الحرب الباردة، تراجع حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى الشرق الأوسط، ليبلغ 1.8 مليار دولار، وغالبية هذه الصادرات كانت لإيران، واستمر هذا التراجع في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ووصلت إلى 1.4 مليار دولار، وكانت غالبية الصادرات إلى إيران ومصر، ووصل حجم هذه الصادرات بين العامين 2010 – 2017 إلى 468 مليون دولار، بما يشكل 3.7% من مجمل الصادرات العسكرية الصينية للعالم، والذي بلغ 12.5 مليار دولار، وللمقارنة، فإن الصادرات العسكرية الروسية إلى الشرق الأوسط، في هذه الفترة، بلغت

6.1 مليار دولار، والصادرات العسكرية الأميركية بلغت 30.1 مليار دولار (صبرى،2019).

ان العلاقات الأمنية الصينية مع دول الشرق الأوسط تتمثل في المحافظة على طرق التجارة البحرية والقضاء على القرصنة البحرية وبيع الأسلحة، ومن ناحية عسكرية فإن الصين قامت بزيادة الدوريات البحرية بالقرب من خليجي عمان وعدن، كما أن الصين أنشأت قاعدة في جيبوتي وهي أول قاعدة عسكرية خارج الصين؛ بهدف حماية التجارة والمصالح التجارية في المنطقة، وقد يكون ذلك بهدف بناء وجود عسكري طويل الأمد، بالإضافة إلى أن بإمكان الصين أداء دور بناء في العمليات البحرية، مثل مكافحة القراصنة والتهريب، وتمول المصارف الصينية ل 14 مشروعًا في البنى التحتية بجيبوتي بكلفة 14.4 مليار دولار، وتشمل المشروعات إنشاء ستة موانئ مصممة لاستقبال قواتها البحرية لتراقب التطورات عن كثب". وإن إعادة نشر قوات افريكوم، وهي القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا، يأتي بسبب التنافس الإقليمي مع الصين خاصة المنافسة على السيطرة على الحركة البحرية التجارية عبر مضيق باب المندب الذي يعبره تقريبًا 40% من التجارة العالمية. وتسعى الصين لتضمن النقل البحري في مبادرة الحزام والطريق، ومن خلال المشاركة في تطوير البنية التحتية العسكرية في القرن الإفريقي وخاصة في جيبوتي والصومال (أبو الغيط،2018: 23).

إن موقع جيبوتي الاستراتيجي في القرن الإفريقي جذب إليها القواعد العسكرية الأجنبية، فبالإضافة للصين والولايات المتحدة، يوجد قاعدة يابانية وأخرى إيطالية وهناك قاعدة فرنسية قديمة حيث كانت جيبوتي مستعمرة فرنسية، وتتواجد القوات الإسبانية والألمانية في القاعدة الفرنسية، ولكن "تعامل الصين مع ايران قد يكون إشكاليًا للتعاون في المجال الأمني، حتى في الوقت الذي تعزز فيه الصين وجودها العسكري، بالإضافة إلى أن علاقات الصين بإيران قد تمنعها من التقرب من الدول العربية، لدرجة تجعلها تشكل تهديدًا لأمريكا بصفتها قوة أمنية مهيمنة في المنطقة، وما دامت بكين قريبة من طهران، فإنه لا يُتوقع أن تذهب السعودية للصين إلا لشراء بعض الطائرات المسيرة وبعض المعدات اللازمة للعمليات الخاصة، وغير ذلك من المعدات العسكرية على المدى القصير (صبرى،2019).

وقد أقرت الصين أول قانون لمكافحة الإرهاب في كانون الأول 2015 مما يمهد الطريق لمشاركة عسكرية نشطة في بعثات مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج. في إطار التعاون الثنائي، دعمت الصين العراق بنشاط في حربها ضد داعش من خلال تبادل المعلومات وتقديم التدريب. بالإضافة إلى ذلك، توسع التعاون العسكري مع إيران أيضا عندما أجرت الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة في الخليج العربي في حزيران 2017. كما عقدت الصين تدريبات عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب مع المملكة العربية السعودية في (تشونغتشينغ) الصينية. ولاحتواء التهديد الذي تشكله حركة تركستان الشرقية الإسلامية(ETIM)، سعت الصين بنشاط إلى تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب مع تركيا. علاوة على ذلك، خصص الرئيس الصيني (شي) مساعدات بقيمة 300 مليون دولار لجامعة الدول العربية في عام 2016 لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي(شمس الدين، 2017 :69).

من الملاحظ أن التعاون العسكري المتزايد للصين في جميع أنحاء الشرق الأوسط يسير جنباً إلى جنب مع مبادرة الرئيس (شي) لتحديث الجيش الصيني وزيادة المشاركة العسكرية الصينية في النظام العالمي. فمنذ تولى الرئيس الصيني (شي) منصبه في عام 2013، شدد على أهمية تحديث الجيش الصيني بشكل عام ودعم البحرية على وجه الخصوص. وتسير عملية التحديث العسكري في الصين بخطى أسرع من المتوقع لدرجة أن "الصين، وليست روسيا، هي التي توفر المعيار الذي ترتكز عليه واشنطن بشأن متطلبات القدرات لقواتها المسلحة". وكجزء من الجهود الشاملة لتحسين الإدارة والقدرات العسكرية، شكلت الصين وزارة شؤون المحاربين القدامى في آذار 2018 والتزمت بمزيد من المشاركة المالية والأفراد في مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام. على الرغم من التعاون العسكري المزدهر مع دول الشرق الأوسط على جبهة مكافحة الإرهاب، ومن الجدير بالذكر أن الصين لا تزال ممانعة للتحيز العسكري مع أي دولة في المنطقة. ووفقا لوزير الخارجية الصيني (وانغ يي)، "لن تشارك الصين في أي تحالف يقاتل" الجماعات الإرهابية "في الشرق الأوسط، ولكنها ستؤدي دورها العادل بطريقتها الخاصة" (ستريت، 2019).

وفي ضوء توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتقليل وجودها العسكري في الاقليم العربي، وتزايد الدور الروسي في المنطقة، تعمل الصين على زيادة دورها العسكري في المنطقة، وبعد أن ظلت الصين تركز على مدار عقود على البعدين السياسي والاقتصادي في علاقتها مع الشرق الأوسط، فإنها بدأت في السنوات الأخيرة التركيز على البعد العسكري في تلك العلاقة، وهناك عدد من المؤشرات الدالة على ذلك، تشمل مايلي:

أ. **تحديث القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي:** افتتحت الصين في شهر أغسطس عام 2017 أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، وهو ما يأتي في إطار رؤية إستراتيجية للصين، تنطلق من ضرورة أن يكون لها موطئ قدم في منطقة القرن الافريقي والأقاليم القريبة من المحيط الهندي وفي مايو 2018 أعلنت وزارة الدفاع الصينية أنها تقوم ببناء مرافق إضافية للرصيف في قاعدتها العسكرية في جيبوتي، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية " إن التسهيلات الجديدة ستمكن الصين من الوفاء بشكل أفضل بالمسؤوليات الدولية للصين، بما في ذلك أعمال مكافحة القرصنة والحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم (Downs 2018)

ب. **تطوير عمل الأسطول البحري الصيني:** بدأت البحرية الصينية القيام بمهام الحراسة في خليج عدن والمياه قبالة الصومال في ديسمبر 2008، كما نفذت البحرية العديد من المهام الأخرى، بينها اجلاء المواطنين الصينيين من مناطق الحرب في ليبيا في عام 2011 واليمن في عام 2015. وخلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2018 أرسلت البحرية الصينية 26000 من الضباط والجنود، ورافقت 6595 سفينة ونجحت في انقاذ أو مساعدة أكثر من 60 سفينة صينية وأجنبية ضمن مهام محاربة القرصنة، وفي 14 ديسمبر 2018 بدأ الأسطول الحادي والثلاثون من الجيش الصيني التحرك من مدينة (تشانجيانج) الساحلية في مقاطعة (قوانغدونج) بجنوب الصين إلى خليج عدن والمناطق المقابلة لسواحل الصومال لمرافقة السفن المدنية . وقد بدأ الأسطول، الذي يتكون من سفينة هبوط وفرقة صاروخية وسفينة إمداد، مهمته، بمشاركة 700 ضابط وجندي وعشرات من

جنود العمليات الخاصة وثلاث طائرات هليكوبتر(China dispatches PLAN 3,2018).

ج. **مبيعات الأسلحة العسكرية الصينية:** شهدت مبيعات الأسلحة الصينية إلى منطقة الشرق الأوسط تزايداً واضحاً خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017، فقد أظهرت قاعدة بيانات "صادرات الأسلحة" الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي أن حجم مبيعات الأسلحة الصينية للمنطقة خلال هذه الفترة بلغ 4.1 مليار دولار، وشهدت هذه المبيعات طفرة واضحة خلال عام 2015 بإجمالي 906 ملايين دولار، وكذلك عام 2016 بإجمالي 1.2 مليار دولار، وكانت باكستان أعلى دولة مستوردة للأسلحة الصينية في تلك الفترة بإجمالي 2.9 مليار دولار، تليها الجزائر بإجمالي 831 مليون دولار(TIV of arms exports from china, 2018).

وتتميز الصين بوضعية خاصة في مجال تصدير الطائرات من دون طيار (Drones) إلى دول المنطقة، ففي ظل القيود الأمريكية الخاصة بتصدير التكنولوجيا العسكرية المرتبطة ببعض أنواع من الطائرات من دون طيار، اتجهت دول الشرق الأوسط إلى الصين، لاستيرادها، وإن كانت أقل تقدماً من نظيراتها الأمريكية، وقد كشفت دراسة حديثة للمعهد الملكي البريطاني عن "انتشار للطائرات بدون طيار" في الشرق الأوسط (Proliferation of Drones) ورصدت الدراسة نماذج من هذه الطائرات والدول المستوردة لها(Jererny Page, 2017).

2-4 تفعيل مضامين وثيقة السياسات الصينية تجاه البلدان العربية:

تزامنت مناسبة حلول ستينية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والوطن العربي مع إصدار الحكومة الصينية (13 كانون الثاني/يناير 2016) الوثيقة الرسمية الأولى حول السياسات الصينية تجاه الدول العربية تستعرض هذه الوثيقة السياسات ومجالات وآفاق التعاون المشترك، فضلاً عن الروابط التاريخية التي تجمع بين الطرفين . كما تضع الخطوط العريضة الأساسية لتوسيع وتعميق الصداقة التقليدية بين الصين والوطن العربي على المدى الطويل، كما تعبر على نحو واضح على استعداد

الصين لتأدية دور أكثر نشاطاً وفعالية في المنطقة العربية، فضلاً عن تطلعها لتحقيق تنمية مشتركة للجميع(news.xinhuanet.com, 2016).

وتبقى هذه الوثيقة مهمة لأنها تمثل مرحلة جديدة من الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية، وتتمحور حول الشأن الاقتصادي. في حين أن أغلب المشكلات المستعصية التي تواجهها العلاقات العربية – الصينية ليست اقتصادية ولا تاريخية أو ثقافية، لكنها سياسية في الأساس. لذلك، فإن الارتباط الذي تصر عليه الصين بين المصالح (الاقتصادية) والمبادئ السياسية في سياساتها اتجاه الوطن العربي يبقى بحاجة إلى حل لهذه المشكلة، فالنخب العربية الحاكمة، وبخاصة في البلدان المحورية في مُركب العلاقات العربية – الصينية كدول مجلس التعاون الخليجي، تتمسك بقدر متفاوت من الحذر في مواقفها من وجهات النظر (السياسية) للصين حيال ما يحدث في المنطقة العربية، وبخاصة في فترة ما بعد الربيع العربي. طبعاً، لا تتحمل الصين وزر هذه المشكلة لوحدها، فهي تجد نفسها أمام عالم عربي منقسم على نفسه، ليس إزاء قضايا تتعلق بالسياسة العالمية، ولكن إزاء قضايا تتعلق بمستقبل المنطقة العربية في حد ذاتها (باعبود، 2017 :200).

وهناك توجه مشترك بين الصين والدول العربية نحو عدم تسييس التعاون الاقتصادي بين الطرفين[1] (حمشي، 2017: 232) ، وشهدت الصين مؤتمرات وندوات لتعزيز هذا الأمر، وتحسين علاقاتها مع الدول التي يمر بها طريق الحرير الجديد. فقد أطلقت وكالة أنباء الصين الجديدة خدمة تقييم اقتصاد الدول التي يمر بها الطريق، وتخلل هذه الخدمة تقييم اقتصادي إلى أكثر من 60 دولة آسيوية وأفريقية وأوروبية، لتستمر بعدها بالتوجه نحو الشرق الأوسط الذي يعتبر ضمن أولويات الصين، وعلى الرغم من تأخر التعاون مع منطقة الشرق الأوسط والبلدان الغربية بخاصة، إلا أن الصين تطمح لتسريع هذا الأداء مع البلدان العربية كما وسعها مع

(1)تعزز هذا التوجه مع قرار الصين نزع الطابع الأيديولوجي عن سياساتها الاقتصادية الخارجية، حيث من المعروف أن بعض البلدان العربية كانت لديها تحفظات على دور السياسات الخارجية لدول معينة (من بينها الصين) في نشر الإيديولوجيا الشيوعية في الوطن العربي.

الباكستان باستثمارات بين البلدين زادت على 46 مليار دولار (باعبود، 2017 : 200).

وفي 5 حزيران 2014، بالدورة السادسة من منتدى التعاون العربي – الصيني عقد اجتماع وزاري في بكين، وقد ألقى الرئيس الصيني الأسبق (شي جين بينغ) كلمة هامة في الافتتاح بعنوان "تجسيد روح طريق الحرير لتعميق التعاون العربي – الصيني"، أشار فيها إلى أن "الصين والبلدان العربية هم أصدقاء قدامى بسبب طريق الحرير، فنحن شركاء التعاون الطبيعي للبناء المشترك للحزام والطريق، يجب أن نثابر على التجارة والبناء والمبادئ المشتركة، والبناء المشترك بين الصين والبلدان العربية للحزام والطريق، فإذا أردنا الوصول إلى قمة عالية علينا الوقوف أولاً على أرض صلبة وعلينا الاعتماد وترقية علاقة الصداقة التقليدية بين الصين والبلدان العربية"، وطرح (شي جين بينغ) الكثير من الأفكار والمحتويات والمجالات الجديدة التي يمكن تنفيذها في الحزام والطريق، على سبيل المثال: تشكيل معادلة التعاون "1+2+3" المتمثلة باتخاذ مجال الطاقة محوراً رئيسياً ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و(3) مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق في التعاون، وتعزيز التعاون في الطاقة الإنتاجية، وقد شدد على تطوير التعاون مع الدول الركائز الست وهي: السعودية والإمارات والعراق ومصر والسودان والجزائر (شمس الدين، 2017 :62).

وتم تحديد مشاريع رئيسية تسهم في انشاء منطقة تجارة حرة صينية – خليجية، صندوق استثمار مشترك بين الصين والإمارات، تعزيز ضخ رأس المال العربي إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، إطلاق التعاون العربي – الصيني نظام اتصالات عبر القمر الفضائي الرقم 1 إلى الجزائر، وتطوير خليج عدن، والاستثمار في كتل النفط البرية في أبوظبي، وتنظيم زيارات لعشرة آلاف فنان صيني وعربي على مدار السنوات العشر المقبلة، ودفع وتعزيز التعاون الثنائي لتطوير مائتي مؤسسة ثقافية صينية وعربية، ودعوة ودعم خمسمائة فنان عربي موهوب للمجيء إلى الصين والقيام بأبحاث، وفي فترة مدتها ثلاث سنوات، سيتم تبادل التكنولوجيا المناسبة المتقدمة من الجانب الصيني، وتشجيع عدد أكبر من الشباب لزيارة بلد الجانب الآخر من أجل

الدراسة أو التبادل، وتقوية التعاون في مجال السياحة والأقمار الفضائية ونشر الأخبار وغيرها من المجالات (باعبود، 2017 :200).

وفي أيار 2016، أصدرت الحكومة الصينية وثيقة مهمة بعنوان "وثيقة سياسة الصين تجاه البلدان العربية"، فهذه الوثيقة هي الأولى من نوعها التي تتحدث عن سياسة الصين تجاه البلدان العربية. وتستعرض الوثيقة وتلخص أساس خبرة تطوير العلاقات بين الصين والبلدان العربية، وتصف مبادئ دليل تطوير العلاقات العربية – الصينية، وتخطط لمشروعات التعاون وتبادل المنفعة بين الصين والبلدان العربية، وتؤكد للمرة الثانية العمل على الحالة الأمنية والسياسية وهي تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط. وتتكون الوثيقة من خمسة أجزاء، وهي، "تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي العربية – الصينية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة" و"سياسة الصين تجاه البلدان العربية" و"تعزيز التعاون العربي – الصيني على نحو شامل" و"منتدى التعاون العربي – الصيني وأعمال المتابعة" و"العلاقات بين الصين والمنظمات الإقليمية العربية". تصف هذه الوثيقة بدقة إجراءات السياسة التي يتخذها الجانب الصيني من أجل تقوية شاملة للعلاقات العربية – الصينية من خلال خمس مجالات وهي السياسة والتجارة والاستثمار والتنمية الاجتماعية والتواصل الانساني والسلام والأمان(شمس الدين، 2017 :63) ، ومن أهم مكوناتها ما يلي :

الجزء الأول "تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي العربية – الصينية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة" ويتحدث عن: استمرار الصين في الالتزام بالصداقة التقليدية العربية – الصينية وتطويرها، وتعمل باطراد على إثراء وتعميق المعادلة الشاملة الأبعاد والمتعددة المستويات والواسعة النطاق للتعاون العربي – الصيني، والدفع بالتطور السليم والمستمر لعلاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، بما يقدم مساهمة إيجابية في صيانة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بأسره.

الجزء الثاني "سياسة الصين تجاه البلدان العربية" ويتحدث عن حرص الجانب الصيني على اجراء التعاون العملي مع البلدان العربية وفقاً لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، وخاصة من خلال التشارك في بناء "الحزام والطريق"، الذي سيتم

في عملية تناسق استراتيجيات الجانبين للتنمية وتوظيف ما لديها من المزايا والامكانيات الكامنة والدفع بالتعاون الدولي في مجال الطاقة الانتاجية وتوسيع دائرة التعاون في البنية التحتية ومجال تسهيل التجارة والاستثمار، اضافة إلى الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة والزراعة والمالية وغيرها، بما يحقق التقدم المشترك والتنمية المشتركة، ويعود بمزيد من الفوائد على أبناء شعوب الجانبين .

الجزء الثالث "**تعزيز التعاون العربي – الصيني على نحو شامل**" ويتحدث عن: "تشارك الجانبين الصيني والعربي في بناء الحزام والطريق، واتخاذ مجال الطاقة محوراً رئيسياً ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار، وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس الصيني الأسبق (شي جين بيغ) في الاجتماع الوزاري بالدورة السادسة لمنتدى التعاون – الصيني، بالإضافة إلى ظهور "وثيقة سياسة الصين تجاه البلدان العربية"، تم توصيف وإرساء تنفيذ أساس ومشروع "سياسة التواصل ووصل التسهيلات وتسليك التجارة وتدفيق الموارد المالية واتفاق المشاعر الشعبية" من أجل اشتراك الجانبين الصيني والعربي في بناء الحزام والطريق، ودفع الجانبين على محتوى التسهيلات الخمسة من أجل تطور شامل في التعاون الدولي لتنفيذ الحزام والطريق.

ومن خلال الطرح السابق يتضح أن للصين شخصية كاريزميّة خاصة بها، لذا ما زالت غير قادرة على فرض سيطرتها وهيمنتها في الساحة الدولية – والعربية بخاصة – رغم مكانتها في مجلس الأمن الدولي، وقدرتها من هذا المكان على الوقوف بحزم أكثر تجاه القضايا العربية، إلا أنها تسعى للحفاظ على علاقات تتميّز بالإيجابية تجاه الأطراف كافة، وهذه من أولويات سياستها الخارجية حتى لا تسجل أي نقاط تؤثر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية، وهي تتخوف من أن تتعرض المنطقة العربية للمزيد من المخاطر والقرصنة والارهاب، التي من شأنها أن تؤثر في استيراد الطاقة ومثال ذلك الموقف الصيني من الصراع العربي– الاسرائيلي، فقد حافظت الصين على دبلوماسية معينة من الطرفين، تمكنت من خلالها الحفاظ على علاقات الاحترام والود بين الطرفين معها، كل على حدة، وهذا قد يفسر على أن الصين بدأت بتطوير عملية صنع القرار، وابتعادها التدريجي عن المركزية المطلقة، ورغم اقترابها من المؤسسية، إلا أنها ما زالت تتسم بالضبابية ومازالت السياسة الخارجية الصينية تخدم الأهداف

والمصلحة الصينية في المقام الأول، لذا فإن الاستراتيجية الصينية يمكن بلورتها بما يلي:

1. رفض الصين المطلق لاستخدام الهيمنة والتسلط والاستعمار، مقابل تأكيدها في المحافل الدولية على الحلول السلمية، ونشر السلام والأمن، وتحقيق سبل التنمية، وهذا ما نجده من خلال مواقفها تجاه ثورات الربيع العربي، ومن خلال رفضها الأساليب المهيمنة بين الدول الكبرى ورفضها سياستها غير المتوازنة من حيث توازن القوى والأطراف المتناحرة، لذا يشكل الربيع العربي خطراً كبيراً على المشاريع الصينية في المنطقة العربية، على سبيل المثال تم التخلي عن بعض الشركات والمشاريع المتفق عليها التي تساوي مليارات الدولارات في ليبيا، وهو ما أدى إلى خسائر اقتصادية هائلة (Douglas, 2001)
2. تعمل الصين على إيجاد حلول بيئية أكثر أماناً على مستوى العالم، وبما أن المنطقة العربية ليست بمعزل عن العالم فإنها جزء من اهتمام الصين، لذا نجدها تدعم المشاريع العربية التي من شأنها تحقيق سبل التنمية، وحل مشكلة نقص الغذاء، وتقديم المساعدات في حالة الكوارث والفقر والإرهاب، والقضاء على الأمراض في البلدان الفقيرة، ومناطق الحروب، لأن هذه المنطقة تبقى المصدّر الرئيس للنفط في العالم، وسيبقى الاقتصاد الصيني يعتمد على المنطقة العربية وبخاصة الخليج العربي في استيراده. من هنا شكل الربيع العربي تحدياً للمصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة(Swami, 2011 :115).
3. لا توجد لدى الصين نية معلنة لنشر الأيديولوجيا السياسية الصينية، أو إتباع أساليب الغزو العسكري، أو التدخل في شؤون البلدان، لذا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع البلدان العربية على أساس الاحترام وعدم التدخل (Critchlow,2011: 41).
4. عدم اللجوء إلى الحلول العسكرية في ظل تداخل المصالح بين البلدان المهيمنة كما هو الحال في سورية والعراق وليبيا، وهي بذلك، ورغم وجود مصالح اقتصادية لها في المنطقة العربية، تتجنب هذا السلوك، بل تسعى إلى تسهيل الطرق التي من شأنها تحقيق المنفعة المتبادلة، وهي تحترم قرارات الشعوب العربية في اختيار

الأنظمة السياسية الحاكمة، عن طريق التفاوض لحل المشكلات وليس اتباع وسائل العنف(Ziegler, 2006 :8-12).

5.ترفض الصين فرض هيمنتها مستغلة مكانتها على الساحة الدولية، وتقوم بدعم المنظمات الدولية، وتلتزم الحيادية في بعض القرارات التي تؤثر في مصالح الآخرين، وهي تحتفظ بعلاقات ودية – تقريباً – مع جميع البلدان في المنطقة العربية (Peter, 2010)

شهد التبادل السياسي رفيع المستوى بين الصين والدول العربية زخماً وذلك مع قيام الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بزيارة دولة الإمارات في يوليو 2018، وهي أول دولة يزورها (شي) بعد إعادة انتخابه رئيساً للصين في اذار عام 2018، مما فتح فصلاً جديداً في العلاقات الصينية العربية وأضفى قوة دافعة لتحقيق الازدهار والاستقرار المستدام في الشرق الأوسط.إلى جانب ذلك، زار نائب الرئيس الصيني (وانغ تشي شان) ثلاث دول عربية هي فلسطين ومصر والإمارات خلال جولته في أكتوبر 2018، الأمر الذي يعد توطيداً وامتداداً لثمار التعاون الثنائي التي طرحتها سلسلة من التبادلات الصينية العربية المكثفة عام 2018، حيث سجلت هذه التبادلات على المستويين الرسمي والشعبي إنجازات ملحوظة. وفي الواقع، لا يقتصر التعاون الصيني العربي على التعاون بين الصين ودولة عربية ما، بل يمتد إلى البلدان العربية كافة. فمثلا، اختتم الاجتماع الوزاري السابع لمنتدى التعاون الصيني العربي أعماله في بكين في يوليو 2018 باتفاق الجانبين على تأسيس "شراكة إستراتيجية ذات توجه مستقبلي للتعاون الشامل والتنمية المشتركة" وتوقيعهما على الإعلان التنفيذي الخاص ببناء "الحزام والطريق"، وفي هذا الإطار، فضلاً عن طرح الصين سلسلة من الإجراءات العملية التي تغطي كافة المجالات، وجاء منح قروض للتنمية الاقتصادية قيمتها 20 مليار دولار لعدة دول عربية. كما عقد الحوار الثاني بين الأحزاب السياسية في الصين والدول العربية في (هانغتشو) في نوفمبر 2018 بمشاركة قرابة 200 ممثل من بينهم قادة أحزاب سياسية كبيرة في 17 دولة عربية (أبو الغيط،2018 :19).

الفصل الثالث

مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية

تمهيد:

وجد الصينيون مع التطور الاقتصادي الصيني وتعمق الانفتاح الخارجي، أن الشرق الأوسط لم يعد بعيداً عنهم، وتتزايد المصالح المشتركة بين بلادهم والمنطقة، في ظل الأوضاع الإقليمية المضطربة وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، صارت تنمية الاقتصاد وتحسين معيشة الناس مهمة رئيسية لدول الشرق الأوسط، التي أصدر العديد منها سياسات وقوانين لجذب الاستثمار الخارجي، مما يضع الأساس لدخول المزيد من رؤوس الأموال الصينية إلى قطاعات مختلفة في تلك الدول، ومنها الطاقة والبنية التحتية، هذا يعني أن لهذه الدول مقاصد هامة للصين التي تنتهج إستراتيجية "الخروج"، في ظل الوضع المالي العالمي الحالي وتصاعد السياسات الحمائية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك أن خيار الصين يقع على الشرق الأوسط لتنويع التجارة الصينية في الأسواق العالمية.

3-1 مراحل تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية – العربية

تعتبر العلاقات التجارية محدد رئيسي في تدعيم وتنمية العلاقات بين الصين والدول العربية، فقبل قيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر بلغت قيمة واردات الصين من القطن وغزل القطن المصري بين عامي 1954 و1955 حوالي (36.37) مليون دولار أمريكي، وقبل قيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية، ووصل حجم التبادل التجاري بين الدوليتين في سنة 1987 إلى (35.457) مليار دولار (جلال، 2004 :7).

3-1-1 العلاقات الاقتصادية الصينية-العربية قبل عام 1991:

كان الحرير الصيني يُنقل في القرن الخامس قبل الميلاد إلى الدول العربية واليونان وروما عن طريق بلاد فارس، وفي عهد أسرة (هاتان) حضرت وفود إلى آسيا

العربية والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تحمل معها الحرير والأواني الخزفية والشاي وغيرها من السلع الصينية، ووصل التجار العرب إلى الصين حاملين معهم كميات كبيرة من المنتجات الحيوانية والنباتية. ويعتبر طريق الحرير بمنزلة دليل ثابت على الصداقة بين الشعب الصيني وسائر شعوب آسيا الوسطى وخاصة الشعوب العربية، وقد لعب دوراً هاماً وتاريخياً في رفع التبادلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الصين والدول العربية (أبو طالب، 2008 :8).

وفي عهد أسرة (تشينغ) الملكية التي حكمت الصين خلال الفترة (1616-1911م) تراجعت الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الصين والدول العربية بشكل ملموس نتيجة الحكم الاستعماري الذي مارسته الدول الغربية الكبرى على الصين خاصةً بعد حرب الأفيون التي اندلعت عام 1840م، وتفشي أعمال القرصنة على طول "طريق البخور" إلى جانب فساد حكام أسرة تشنغ الملكية، وبعد ثورة 1911 انهمكت الصين بمعالجة شؤونها الداخلية مما جعلها تعجز عن تعزيز التبادلات مع الدول العربية (الحمد، 2005 :5).

وقد بدأت تتحول العلاقة التجارية بين الوطن العربي والصين منذ عهد أسرة تانغ من 18 يونيو 618 – 1 يونيو 907 من التبادل غير المباشر إلى التبادل المباشر، حيث ازداد عدد التجار العرب القادمون للصين لمزاولة الأعمال التجارية، ففي عهد أسرة تانغ كان يتجمع التجار العرب في مدن الموانيء الدولية الصينية الهامة، كمدينة كوانزو GUANG ZHOU الساحلية جنوب الصين والعاصمة تشانغ، كما كان في يانغجو YANG ZHOU وتشوانجو QUAN ZHOU الكثير من التجار العرب المقيمين فيها (القاق، 2014 :3).

كان التجار العرب يسافرون شرقاً باتجاه شواطئ الجنوب الشرقي للصين، والكثير منهم يرسون في مدينة كوانزو أو مدينة يانجو الواقعة في الشمال منها، حيث كانوا ينقلون المئات من أصناف البضائع (كالعطور، اللبان، الصمغ، الكافور، العنبر، الفلفل، عود الند، عود هندي، عود البخور وماء الورد .. الخ)، والمجوهرات (عاج الفيل، قرن الكركدن، اللؤلؤ، العقيق، المرجان، الكهرمان)، والأدوية (العرّ، الليلك، والقرنفل الخ)، والمنتجات الزجاجية بمختلف الأشكال والأنواع، ويعودون محملين

بالبضائع الصينية كالخزف والحرير والشاي والمسك وغيرها من البضائع الصينية واسعة الشهرة، بينما السفن التجارية الصينية فكانت تبحر بعيداً لتصل عُمان والبحرين والبصرة وبغداد العراقيتين وغيرها، لمزاولة التجارة مع التجار المحليين هناك (القططي، 2012 :3-4).

أصبحت (نظرية ماو)(*) في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات حجر الزاوية في سياسة الصين في الشرق الأوسط، وبالرغم من أن تغييرات كثيرة قد طرأت في سياسة الصين تجاه هذه المنطقة فإن تأثيرات (نظرية ماو) تجاه الشرق الأوسط لاتزال مؤثرة في علاقتها مع الدول العربية، وفي وقت كانت فيه القوة الشعبية في العالم العربي تتابع وتدعم النضال البطولي للشعب الصيني نحو الانعتاق والتحرر، وتابعت هذه القوة بتعاطف كبير للنضال ضد الغزو الياباني للصين والمسيرة الكبرى، وتشير الوثائق إلى ذلك الاستقبال الرسمي والشعبي الحار الذي لقيه وفد صيني بقيادة (الحاج عيسى ماوو لنغ) زار عدداً من الدول العربية خلال الفترة من ديسمبر 1937م – يونيو 1940م، وقد جاء الوفد لحشد تأييد ودعم الشعوب والحكومات العربية لنضال الشعب الصيني في مواجهة الغزو الياباني، وقد حصل الوفد الصيني على دعم عربي رسمي من مصر والمملكة العربية السعودية وغيرهما من الدول العربية التي زارها، ودعماً شعبياً تمثل في مقاطعة الشعوب العربية للبضائع اليابانية كشكل من أشكال التضامن العربي مع الشعب الصيني، بل إن مصر وتضامناً مع القوة الوطنية والديمقراطية في الصين أوقفت تصديرها للقطن المصري (طويل التيلة) لليابان، وذلك عام 1938م، وكانت مصر في تلك الفترة تصدر (60%) من قطنها لليابان (القاق، 2014 :5-6).

كان أول اتصال مباشر بين العرب والصينيين على مستوى رفيع قد تم إبان مؤتمر باندونغ أبريل 1955م، حيث تفاجأ العرب بدعم صيني غير محدود لقضايا

(*) ان الشعب، والشعب وحده، هو القوة المحركة في صنع التاريخ وطور أيضا فهم الخط الجماهيري " جمع آراء الجماهير (الآراء المتفرقة غير المنسقة) و تلخيصها (أي دراستها و تلخيصها في آراء مركزة ومنسقة)، ثم العودة بالآراء الملخصة الى الجماهير و القيام بنشرها و توضيحها، حتى تستوعبها و تصبح آراء خاصة بها، فتتمسك بها و تطبقها عمليا، وتختبر هذه الآراء أثناء تطبيق الجماهير لتعرف أهي صحيحة أم لا.

النضال العربي في فلسطين والمغرب العربي والشام، ففي باندونغ أعلنت الصين بوضوح دعمها لكل حركات التحرر العربية، واستعدادها اللامحدود لدعم هذه الحركات عسكرياً وإعلامياً، والتزاماً بمقررات مؤتمر باندونغ الداعية إلى تعزيز العلاقات التجارية والسياسية بين الصين والدول العربية، أرسلت الصين مباشرة بعد هذا المؤتمر المهم عدداً من الوفود الثقافية والتجارية إلى كل من السودان ومصر وسوريا والعراق والمغرب والسعودية، وسرعان ما بدأت الدول العربية في الاستجابة لنداءات شعوبها واعترفت كل من مصر واليمن وسوريا في عام 1956م بالجمهورية الشعبية في الصين، تبعتها بعد ذلك كل من المغرب والسودان وغيرهما، رغم الضغوط الغربية على هذه الدول(جلال، 2004 :6).

مرت السياسة الصينية منذ عام 1949م بمرحلتين أساسيتين هما:

أولا المرحلة الأولى والتي تمتد من عام 1949 – 1972

تصرفت الصين مع العالم العربي خلال هذه الفترة الزمنية وفقاً لما أملته رؤية الصين في هذه الحقبة للبيئة الدولية، فقد حرصت في سياستها الخارجية على أن لا تكون لدول المنطقة مكاناً تنفذ منه القوى العظمى المناوئة لها، فيزداد الحصار على الدولة الصينية وتحرم من حقها في فرض سياستها على جزيرة (تايوان) وفي هذا الإطار حرصت الصين دوماً على أن تحظى بمزيد من الاعترافات بها كدولة جديدة دون أن ينسحب هذا الاعتراف على الجزيرة المتمردة، وكان من الطبيعي أن تعوّل الدولة الصينية على هذا الأمر، خاصة أنها كانت تنظر إلى معظم دول العالم العربي باعتبارها دولاً تشبهها في كفاحها من أجل الاستقلال والتحرر(سليمان، 2003 :115).

لقد إلتقت الرؤية الصينية مع تصورات عدد من الدول العربية التي شاركت الصين حينذاك الخطوط العامة لرؤيتها العالمية، وخاصة التي تتعلق بالنظرة إلى الولايات المتحدة وإلى دورها الاستعماري (وفق المنظور الصيني) وكان هذا الاتفاق الموضوعي مقدمة لحقبة اتسمت بدور صيني نشط تجاه تلك الدول خاصة عندما سارعت إلى الاعتراف بالصين الشعبية بدءاً من عام 1956 وكان على رأس القائمة كل من: مصر سورية واليمن(فضة، 1980 : 25).

ثانيا المرحلة الثانية والتي تمتد من 1972-1991

تعد السياسة الجديدة التي تتبعها الصين مع العالم، أسلوب يقوم على تبادل المنافع دون التورط في صراعات تستنزف مواردها ومكانتها الدولية، وبالنسبة للدول النامية (من بينها دول العالم العربي) فإنها لم تكن استثناء يخرج عن هذا الإطار. وبالرغم من استمرار القيادة الصينية في الإعلان عن حرصها على التضامن مع شعوب العالم الثالث (النامية) وتأييد كفاح الأمم المضطهدة مع نضالاتها العادلة والمشروعة في سبيل الاستقلال الوطني وتنمية الاقتصاد، على الرغم من هذا فإن الأحداث على هذه التصريحات ما لبثت أن أسفرت عن وجه جديد للصين لا يلقي بالاً لما قد يتسبب في أدنى ضرر للأهداف العليا التي رسمتها الدولة الصينية لنفسها(عبيد، 1994 :17).

3-1-2 العلاقات الاقتصادية الصينية -العربية بعد عام 1991:

اهتمت الحكومات الصينية بعد الحرب الباردة بشكل كبير بتطوير وتحسين التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، وذلك من خلال سلسلة من السياسات والتوجهات التي تتناسب مع التطورات التي يشهدها النظام السياسي والاقتصادي الدولي، حيث شهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تطوراً مهماً بعد تسعينيات القرن العشرين ودخلت التجارة بين الطرفين مرحلة نمو سريع.

التبادل التجاري بين العرب والصين بعد عام 1991

في عام 1991 كان إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين (2.42) مليار دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى (14.6) مليار دولار أمريكي عام 2001، منها (7.1) مليارات دولار أمريكي صادرات صينية إلى الدول العربية- مقابل (7.5) مليارات دولار أمريكي صادرات من الدول العربية إلى الصين، ثم قفزت قيمة حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى (13.5) مليار دولار أمريكي خلال الشهور التسعة الأولى لعام 2002 وكان نصيب الصادرات الصينية منها (7.5) مليارات دولار أمريكي مقابل (6) مليارات دولار أمريكي للصادرات العربية، وتشمل الصادرات الرئيسية من الصين للدول

العربية: الماكينات والمنتجات الكهربائية(تحتل نصيب الأسد في الصادرات)، المنسوجات، الأحذية، الإطارات، منتجات السفر، الحقائب بكافة الأنواع، أما واردات الصين من الدول العربية فتشمل: النفط الخام، المواد الخام الكيماوية، الأسمدة الكيماوية، النفط الجاهز الخ، وفي عام 2001 استوردت الصين (28.24) مليون طن نفط خام من الدول العربية أي(47%) من إجمالي واردات الصين النفطية قيمتها (5.4) مليارات دولار أمريكي، أي(72%)من إجمالي قيمة واردات الصين من الدول العربية، وقد أصبحت الصين منذ عام 1993 مستوردا كبيراً للنفط، وتأتي معظم من وارداتها النفطية من الدول العربية، وأصبحت عام 2003 هي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتّحدة، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يبلغ حجم طلب الصين على النفط (14.2) مليون برميل يومياً بحلول عام 2025 وسوف تستورد منها (10.9) مليون برميل يومياً (إسماعيل، 2015).

يمتلك كل من الجانب العربي والصيني على الصعيد الاقتصادي مقومات يتميز بها، فالعالم العربي غني جداً بالبترول والغاز الطبيعي، بما يمكنه من سد العجز الصيني الكبير في هذا المجال، بينما المستوى الصناعي في الصين عال نسبياً ويتمتع بتفوق تقني وتفوق سلعي أيضاً، بما يمكنه تزويد العالم العربي بخدمات تقنية وكميات كبيرة من المنسوجات والمنتجات الكهربائية وغيرها، وعلى مستوى التعاون والتبادل والدعم فان العرب يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن أبرز ذلك (الحمد، 2005: 59):

أ. التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

ب. استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) دون المرور عبر معبر السياسة الأمريكية أو الغربية.

ج. دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسياً في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.

د. فتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة.

هـ. فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوربية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة.

وتبلغ نسبة الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات الصينية (4.4%)، ما يعني تحقيقها صعوداً من (2.7%)، في مقابل واردات الصين من العالم العربي في الفترة نفسها التي ارتفعت إلى (70.3) مليار دولار من (7.5) مليار دولار، وتضاعفت نسبتها من إجمالي الواردات إلى (6.2%)، وأعلنت السعودية عن اتفاق ووضع (60) مليار دولار حجماً مستهدفاً للعلاقات التجارية المشتركة بين البلدين خلال السنوات الخمس المقبلة (2004–2009)، وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والصين (1.09) مليار دولار أمريكي في عام 2003 منها (153) مليون دولار أمريكي صادرات مصرية للصين، و(937) مليون دولار أمريكي صادرات صينية إلى مصر بزيادة نسبتها (15.4%) عن عام 2002، ثم ارتفع الرقم في عام 2004 إلى (1.5769) مليار دولار منها (187.94) مليون دولار صادرات مصرية للصين و(1.389) مليار دولار صادرات صينية لمصر، وفي عام 2005 تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين، لأول مرة في تاريخهما ملياري دولار، حيث وصل إلى (2.150) مليار دولار أمريكي (القاق، 2014 :11).

إن النمو المتسارع في حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين بلغت قيمته عام 2012 ما مجموعه أكثر من (222) مليار دولار أميركي، وفي عام 2013 بلغت ما يزيد على (238) مليار دولار أميركي مسجلة ارتفاعاً إلى مستوى قياسي حوالي (9%). وتشير البيانات الإحصائية لعام 2014 إلى بلوغ حجم التجارة الإجمالي بين الصين والدول العربية (251.2) مليار دولار أمريكي في عام 2014، بزيادة قدرها (5.2%) عما كان في العام 2013، فقد كان حجم الصادرات للصين (113.9) مليار دولار أمريكي، مسجلاً زيادة قدرها (12.3%)، وتركزت صادرات

الصين على المنتجات الميكانيكية والكهربائية، المنسوجات والملابس، ومنتجات التكنولوجيا الفائقة، والأجهزة وغيرها، أما واردات الصين فكانت ترتكز على النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية، وقد تجاوز رصيد الاستثمار الصيني المباشر فى الدول العربية (10) مليارات دولار أمريكي حتى نهاية عام 2014، وشمل الاستثمار تنمية الموارد، تجميع الأجهزة المنزلية، الصناعات الخفيفة وإنتاج الملابس وغيرها من المجالات، بينما وصل رصيد الاستثمارات الفعلية للدول العربية في الصين إلى (3.1) مليار دولار أمريكي، وتغطى هذه الاستثمارات البتروكيماويات، والخدمات اللوجستية، الصناعات الخفيفة ومواد البناء وغيرها من المجالات، كما تعتبر الدول العربية احدى أهم الأسواق لتنفيذ الشركات الصينية المشاريع فيها(صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 2015).

تمتد العلاقات الاقتصادية العربية– الصينية عبر ما يزيد من ألفي عام من الزمن، حيث شكل طريق الحرير القديم جسراً تاريخياً للتواصل التجاري والثقافي بين العرب والصين، وزاد زخم هذه العلاقات حديثاً، وبخاصة منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني – العربي في كانون الثاني 2004 (جلال، 2004 :9).

ومنذ انشاء هذا المنتدى، تحول الوطن العربي إلى سابع أكبر شريك تجاري للصين، حيث قفز حجم المبادلات التجارية بين الطرفين من (36–250) مليار دولار أمريكي (2004–2014)، وسعت مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى التوصل إلى اتفاقية لإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الصين، وفي عام 2013 طرحت الصين مبادرة استراتيجية تهدف إلى احياء طريق الحرير القديم، في شقيها البري والبحري، حيث يشكل الوطن العربي معبراً لهذه الطريق، جغرافياً واقتصادياً.

3–2 التعاون الصيني–العربي في مجال الطاقة وتقييم لحجم التبادل التجاري بين الطرفين

تسعى الكثير من دول العالم وبخاصة تلك التي تعتمد على المصادر التقليدية للطاقة، كالنفط والغاز الطبيعي، لتطوير مصادر أخرى للطاقة تغنيها أو تقلل من اعتمادها على المصادر التقليدية للطاقة، والصين واحدة من دول العالم التي تتأثر في هذا المجال، إذ إنّ لها استثمارات هائلة في مجال الطاقة المتجددة التي تعتبر جزءاً من

الطاقة غير الأحفورية، والمساعي الصينية ستؤثر سلباً على المدى البعيد على التعاون الاقتصادي بينها وبين الدول العربية، حيث إن مصادر الطاقة التقليدية هي السلعة الأهم في التبادل التجاري العربي الصيني، ويعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل مؤثر في العلاقات العربية – الصينية بعد تضاؤل أثر العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية منذ نهاية السبعينات، ويعتبر النفط السلعة الأهم التي تحتاجها الصين من الدول العربية لمواصلة نموها الاقتصادي وتشغيل صناعاتها المختلفة، وتعاني الصين أزمة تلوث كبيرة في مصدرها لاستخدام الطاقة غير النظيفة كالفحم، فحاجة الصين إلى النفط ومصادر الطاقة التقليدية لا تزال مستمرة، بل أن وكالة الطاقة الذرية تتوقع أن يستمر إعتماد الصين على هذه المصادر وبشكل قوي حتى أواخر العشرينات من هذا القرن (Al-Tamimi, 2017:Arab News.com).

3-2-1 التعاون الصيني- العربي في مجال الطاقة:

ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2018 بحوالي (300) ألف برميل/يوم، أي بنسبة (3.3%) مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ (9.3)مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو (833) ألف برميل/يوم، مقارنة بمستويات الربع المماثل من عام 2017، بينما استقرت وارداتها من المنتجات النفطية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق لتبلغ (1.5) مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو (100) ألف برميل/يوم، مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام 2018، وفيما يتعلق بالصادرات، استقرت صادرات الصين من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2018 عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو (52) ألف برميل/يوم، منخفضاً بنحو (31) ألف برميل/يوم، مقارنة بمستويات الربع المماثل من عام 2017، كما استقرت صادراتها من المنتجات النفطية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق لتبلغ (1.1) مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو (50) ألف برميل/يوم، مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام 2018، وبذلك يرتفع صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الثاني من عام 2018 بحوالي (300) ألف برميل/يوم، أي بنسبة (3.2%) مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى (9.7) برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع

بنحو (914) ألف برميل/يوم مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام 2018(صندوق النقد الدولي، www.imf.org:2019).

جدول رقم (1)

تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصاديات النامية والمتحولة)2017-2018

السنوات	التغير عن (مليون ب/ي) 2018	2017
الدول النامية	0.8	1.1
منها العربية	-	-
الدول الأعضاء	-	-
باقي الدول العربية	-	-
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	(0.2)	0.3
اجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	(0.2)	0.3
الدول الآسيوية والنامية	0.8	0.7
منها: الصين	0.6	0.4
الهند	(0.1)	0.2
الدول الأخرى	0.3	-
دول أمريكا اللاتينية	0.2	0.1
منها : البرازيل	(0.1)	0.1
الدول الأخرى	0.3	-
الدول المتحولة	(0.2)	0.1
منها : الاتحاد السوفياتي السابق	(0.2)	0.1
اجمالي طلب الدول النامية والمتحولة	0.6	1.2

- الأرقام بين قوسين تعني سالباً
- المصادر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك

يشير الجدول السابق أن الطلب على النفط يعد من أهمّ العوامل المتحكّمة بأسعار البترول عالمياً، فعندما ترتفع أسعاره يقلّ الطلب عليه، والعكس صحيح، ولكن في المقابل عندما تنخفض أسعار البترول تقلّ الاستثمارات التجاريّةُ المرتبطة به، مثل: عمليّات استيراد النفط، أو الصناعات التي تعتمد على مشتقّات النفط كالصناعات

البلاستيكيّة، ممّا يؤدي إلى تأثّر سعر النفط في الأسواق الاقتصاديّة العالميّة، ويميل الطلب على النفط إلى الارتفاع خلال الأوقات الاقتصادية الجيدة وإلى الانخفاض خلال الأوقات الاقتصادية السيئة، وقد أنشأت الصين صندوقاً للاستثمار في الطاقة المتجددة برأسمال بلغ (361) مليار دولار في عام 2020، وتحتل الصين اليوم بموجب تقارير وإحصاءات الأمم المتحدة في مقدمة دول العالم المستثمرة والمنتجة للطاقة المتجددة (Renewles 2016).

وبفضل مساعيها الحثيثة أصبحت الصين اليوم الدولة الأكثر تقدماً في العالم في مجال استخدام وتصنيع الطاقة الشمسية (Weest,2017) إلى درجة أن الشركات الأمريكية تسعى اليوم للاستفادة من التكنولوجيا الصينية المتقدمة في هذا المجال، وأخذت الولايات المتحدة تستورد معدات طاقة شمسية من الصين (Report to Congress of U.S. 2010 :203).

يعتبر البحر المنفذ الاستراتيجي الوحيد الهام للصين من الناحية الأمنية الإستراتجية، لأنها تسعى للعب دور بحري يرتبط بشكل مباشر بتنمية اقتصادها الذي يعتمد على النقل البحري للموارد الطاقوية والسلع، لذا لابد ليها من تكوين قوة بحرية تعتمد على تطوير قدراتها العسكرية والبحرية بإقامة قواعد بحرية خارجية، لذا لجأت إلى تبني الإستراتجية الصينية التي تعرف بـ "خيط اللؤلؤ" ففي إطار هذه الإستراتجية قامت بشراء حاملة طائرات من روسيا لتتمكن من تطوير قدراتها، كما خاضت عدة اتفاقيات لبناء قواعد بحرية في المحيط الهندي بشكل يوازي خطوط نقل النفط من منطقة شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط (بنسماعيل، 2013 :163-164).

فاستراتجيه عقد اللؤلؤ الصينية تقوم على خلق روابط دبلوماسية وبناء قواعد بحرية على طول الممرات البحرية إلى الشرق الأوسط، إضافة إلى ذلك فإن الصين تحسن قواتها البحرية في محاولة منها لمنع الوصول الأمريكي إلى المنطقة والحد من التأثير الأمريكي (Spinetta, 2006 :2).

وعلى العموم فإن إستراتجية عقد اللؤلؤ هي عبارة عن وضع سلسلة من المنشئات البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند والمحيط الهندي وخليج البنغال، وكلمة اللؤلؤ هي محور للتواجد العسكري الصيني، حيث تمتد اللآلئ من سواحل البر

الرئيسي الصيني مروراً بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا وعبر المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، حيث أقامت الصين علاقات استراتيجية وطورت قدرتها من أجل تثبيت وجودها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط، ففي ظل سعي الصين لتبني سياسة تضمن لها أمن الطاقة فإنها تتبنى هذه الاستراتيجية بهدف تحقيق أمن بحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية من الخليج العربي إلى المحيط الهندي ومضيق ملقا، وقد طورت الصين هذه الاستراتيجية حتى تكون القواعد العسكرية والروابط الدبلوماسية بمثابة ضمان يحمي مصالحها النفطية والاستراتيجية، ولخدمة مصالح الأمن الأوسع من خلال استراتيجية خيط اللؤلؤ التي تربط العلاقات عبر الدخول في استثمارات مع عدد من الدول في هذا الفضاء بشكل يسمح لها من تطبيق هذه الاستراتيجية وذلك من خلال (Pehrson,2006: 3):

أ. إنشاء القاعدة البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي في جزيرة هاينان.

ب. إقامة الصين لقاعدة جوية في جزيرة وودي.

ج. إقامة قاعدة للتنقيب عن النفط ومراقبته في بحر الصين الجنوبي.

د. استغلال الموانئ البحرية في خليج البنغال التي تشمل الاستثمارات الصينية في كل من: قناة كرا karkanal ولاي مشابانغ بتايلاند وموانئ للتجارة البحرية في بورما (سيتوي، كوكو، هيانغي،Khaukphyu، ميرغوي،ZadetkyiKyun) وكذا ميناء شيتاغونغ ببنغلادش، إضافة إلى ميناء "هامبانتوتا" Hambantota في سريلانكا الذي يتضمن ميناء للحاويات و مصفاة لتكرير النفط.

هـ. بناء قاعدة بحرية و تزويدها بفرقة للمراقبة البحرية في غوادار بباكستان.

وقد أصدرت الحكومة الصينية في عام 2012 وثيقة بيضاء حول سياستها في مجال الطاقة، تضمنت أهداف الصين في هذا المجال، ومنها العمل على الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة، بما في ذلك من طريق زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (China's Energy Policy, 2012)، ويعتبر إصدار مثل هذه الوثيقة مؤشراً واضحاً على حجم التقدم الذي أحرزته ومدى الاهتمام الذي توليه الصين لمجال الطاقة في نهضتها الاقتصادية بوجه عام، وتعمل الادارة الوطنية للطاقة في الصين

(وكالة الطاقة النووية) من أجل الحصول على طاقة نظيفة ومنخفضة الكربون، اضافة إلى نظام طاقة حديثة وآمنة وفعالة، لهذا سيتم تقليل استخدام الفحم الذي يعتبر أحد مسببي التلوث الذي تعاني منه الصين، وسيحل محله الفحم النظيف، كما وتم زيادة حصة الغاز الطبيعي بنسبة (10%) بحلول عام 2020، كل هذه الجهود الرامية لتنفيذ استراتيجية الصين في مجال الطاقة المتجددة خلال الفترة 2016–2020 كلفت الصين نحو (361) مليار دولار، أي أن الصين انفقت نحو (70) مليار دولار سنوياً في هذا المجال (China Eyes Greener Energy Mix by 2020, 2017)، علماً بأن حجم الاستثمار العالمي في مجال الطاقة المتجددة قد بلغ (276) مليار دولار عام 2015.

ومن الجدير بالذكر أن الصين تستهلك اليوم أكثر من ربع طاقتها الكهربائية من مصادر الطاقة الأحفورية (Marc Howe, 2015) وفي الولايات المتحدة تحقق تقدم كبير في مجال النفط الصخري منذ دخول الألفية الثالثة، ففي عام 2000 كانت تنتج (102) ألف برميل يومياً، أما اليوم فإنها تنتج 4.3 مليون برميل يومياً، بمعنى أن انتاجها ارتفع من (2%) عام 2000 إلى أكثر من نصف انتاجها من النفط الخام خلال عام 2016، لذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن النفط الصخري على سبيل المثال بات يهدد البلدان العربية النفطية، إذ إن التقدم الذي حدث في مجال استخراجه بانخفاض تكلفة الانتاج من (80) دولاراً للبرميل الواحد إلى (40) دولاراً هو أحد أسباب أزمة تهاوي أسعار النفط التقليدي التي يمر بها العالم منذ منتصف عام 2014، فزيادة العرض بسبب إنتاج النفط الصخري ساهم في انخفاض أسعار النفط، ومن المتوقع أن تنخفض تكلفة انتاج النفط الصخري لتصل إلى حدود نسبة انتاج النفط التقليدي والتي تبلغ (8) دولارات للبرميل الواحد، وذلك بسبب التقدم التقني في مجال استخراج هذا النفط (الصائغ، 2017 :18) وهذا سيمثل تحدياً كبيراً للبلدان التي تعتمد على النفط التقليدي كمصدر رئيسي للدخل وفي مقدمتها الدول العربية.

ان مساعي الصين في مجال الطاقة المتجددة والتقدم الذي أحرزته في هذا الخصوص يمكن أن يكون تحدياً وفرصة في الوقت ذاته، فهي على المدى البعيد تحد حقيقي للبلدان العربية المنتجة للنفط، التي تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات هذه

السلعة في دخلها القومي، ولهذا فإن أي تطور في مجال الطاقة المتجددة سينعكس سلباً على مبيعات الدول العربية للصين من النفط والغاز. وهذا تحد لابد من التفكير في عواقبه على المدى البعيد، أما الفرصة التي يشكلها تقدم الصين في مجال الطاقة المتجددة، وبخاصة في مجال الطاقة الشمسية، فتتمثل بإمكان استفادة البلدان العربية الغنية بالطاقة الشمسية من التكنولوجيا الصينية والخبرات الصينية لتطوير صناعة عربية في مجال الطاقة الشمسية تكون بديلاً من مصادر الطاقة التقليدية مستقبلاً، وترى الصين أن ما أحرزته من تقدم في مجال الطاقة المتجددة يشكل فرصة لتعزيز التعاون مع الدول العربية في هذا المجال، ولهذا جاء في وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية الصادرة عام 2016 أنّ الصين تعمل على "تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية"، كما أنها ستشارك في "بناء مركز التدريب الصيني – العربي للطاقة النظيفة"(China's Arab Policy Paper, 2016).

ولهذا يمكن للبلدان العربية الاستفادة من آليات منتدى التعاون العربي– الصيني في مجال الطاقة لتطوير وتعزيز التعاون في مجال الطاقة البديلة والاستفادة من الخبرات الصينية في هذا المجال، وتفيد بعض الدراسات بأن دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال يمكنها الاستفادة من مواردها الشمسية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، الأمر الذي يمكن أن يقلل من استخدامها للمياه بنسبة (16%) سنوياً، وتوفير 400 مليون برميل من النفط، وخلق نحو 210 ألف فرصة عمل والحد من وجود الكربون لكل فرد بنسبة (8%) بحلول عام 2030، إذا ما تم تنفيذ استراتيجيات الطاقة المتجددة في هذه الدول (Renwable Energy Market Analysis, 2016).

لم يقتصر التقدم الذي أحرزته الصين في المجال التكنولوجي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بل تعدته لتحقق إنجازات كبيرة في مجال الصناعات الثقيلة كصناعة الطائرات، ففي عام 2008 بدأت الصين تجربة طائراتها من طراز أي آر جي ARJ21-700 التي دخلت طور التجميع في عام 2011 بعد أن حصلت على حقوق الملكية الفكرية للطائرة بالإضافة إلى حصولها على شهادة صلاحية الطيران،

وكانت الصين قد أنهت في عام 2008 عمليات البحث والتطوير لطائرة C919 كبيرة الحجم التي من المقرر استخدامها في الخطوط الرئيسية وتحتوي على 150 مقعداً وممراً واحداً، وفي تشرين الثاني2015 تم تجميع هذه الطائرة في شنغهاي بواسطة شركة كوماكCOMAC الصينية، وما لاشك فيه أن الاحتكار الذي كانت تمارسه شركتا بوينغ الأمريكية وإيرباص الأوروبية طيلة العقود الماضية أصبح في طريقه إلى الزوال خلال السنوات القليلة القادمة، وعلى الرغم من أن صناعة الطائرات الصينية مازالت في مراحلها الاولى، إلا أنها من المجالات التي يمكن أن يستفيد الجانب العربي منها مستقبلاً، إذ من المتوقع أن تكون أسعار هذه الطائرات تنافسية مع مثيلاتها الأمريكية والأوربية (صحيفة الشعب اليومية أون لاين، 2017).

ويمكن للدول العربية أيضاً تحقيق الكثير من المكاسب من علاقتها السياسية الصينية من خلال الاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي، فقد حققت الصين ما يطلق عليه تسمية "المعجزة" في مجال التنمية الاقتصادية، وأصبحت مثلاً يحتذى لجميع الدول النامية إذا ما أرادت النهوض هي الأخرى استلهام الدروس من هذه التجربة الرائدة، وأن حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية وصل إلى (197.7) مليار دولار في فترة الأشهر العشرة الأولى من عام 2018، متجاوزاً إجمالي حجم التجارة بين الجانبين في كامل العام 2017 حيث سجل (191.3) مليار دولار، وبلغ حجم الصادرات الصينية إلى الدول العربية (85.8) مليار دولار خلال فترة يناير– تشرين الأول 2018، بينما وصلت وارداتها من الدول العربية إلى (111.9) مليار دولار، والسعودية أكبر شريك تجاري للصين بين الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، ليصل حجم التجارة بين البلدين إلى (50.1) مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى، تليها الإمارات والعراق وعُمان والكويت ومصر وقطر، التي تجاوز حجم تجارتها مجتمعة مع الصين (10) مليارات دولار (عاصي،2018: www.alaraby.co.uk).

إن العلاقات الودية بين الصين والدول العربية قد نمت بصورة ثابتة ووصلت الصداقة والتعاون بينهما في الوقت الراهن إلى مستوى غير مسبوق وحققت فوائد ملموسة لأبناء الصين والدول العربية، خاصة في المجال الاقتصادي وعقدت في بكين

26 نيسان 2019أعمال الدورة الثانية لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، الذي يعتبر أعلى لقاء دولي في إطار المبادرة، في العاصمة الصينية بكين في الفترة بين 25 و27 نيسان2019، تحت شعار "التعاون في الحزام والطريق: تشكيل مستقبل أكثر إشراقا"، بحضور (37) رئيس دولة وحكومة، وتمثل مبادرة الحزام والطريق ابتكاراً كبيراً للصين في النظرية والتطبيق، وينظر إليها كمنتج عام دولي متبادل النفع ويجسد مبادئ الفوز المشترك، وقد حظيت منذ إطلاقها في 2013 بترحيب كبير وواسع، وكان لها تأثير بعيد المدى وعميق على العالم (شينخو، 2019).

3-2-2 تقييم حجم التبادل التجاري الصيني- العربي:

يعتبر اللاتكافؤ في مضامين التبادل الاقتصادي بين الطرفين (الصين والعرب) مسألة اقتصادية من السهل رصدها، فالأمر لا يتطلب إقحام البعد السياسي لملاحظة الكيفية التي تبدو بها هذه المضامين ضرورية للطرفين، لكنها مهمة للصين أكثر مما هي عليه بالنسبة للوطن العربي، وذلك لما يتمتع به الوطن العربي من موارد اقتصادية نفطية كبيرة لذلك ينبغي على الأدبيات الشائعة أن تتوقف عن استعمال مفهوم التكامل (Integration) للتعبير عن نمط العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية، ان الصين تصدر إلى الوطن العربي معظم حاجاته السلعية بأسعار تنافسية مغرية، في الوقت الذي تُصدر فيه دول عربية محدودة إلى الصين حاجاتها الطاقية المتنامية لتحافظ على تسارع الدوران في عجلة نموها الاقتصادي، وتكمن المشكلة في أن سوق مواد الطاقة، على عكس المنتجات السلعية، تتسم على نحو ما هو معروف بخاصيتين أساسيتين، هما التقلب واللااستدامة، فتقلب الأسعار يجعل عوائد الدول المصدرة غير مستقرة تماماً كما أن قابلية المواد الطاقية للنضوب تجعل تلك العوائد غير ثابتة.

جدول رقم (2)

الواردات الصينية من الوطن العربي (1995-2018)

الواردات	النسبة
وقود معدني، زيوت تشحيم	%84.74
مواد كيميائية ومنتجات	%11.26
سلع زراعية خام	%0.02
منتجات فنية مصنعة متنوعة	%0.10
آلات ومعدات نقل	%0.40
زيوت ودهون حيوانية ونباتية وشمع	%0.07
أغذية مصنعة	%0.63
مشروبات ودخان	%0.00
مواد هام	%2.73
أغذية ومواشي	%0.05

جدول رقم (3)

الصادرات الصينية إلى الوطن العربي (1995-2018)

الصادرات	النسبة
آلات ومعدات نقل	%34.77
زيوت ودهون حيوانية ونباتية وشمع	%0.05
منتجات فنية مصنعة متنوعة	%26.17
سلع زراعية خام	%0.33
مشروبات ودخان	%0.16
أغذية ومواشي	%2.40
أغذية مصنعة	%30.69
مواد خام	%0.46
وقود معدني، زيوت تشحيم	%0.63
مواد كيميائية ومنتجات	%4.35

جدول رقم (4)

صادرات البلدان العربية ووارداتها من الصين 2017 (مليون دولار أمريكي)

	صادرات	واردات	المجموع
السعودية	30155.46	21679.4141	51834.87825
الإمارات	11280.42	37066.1772	48346.60028
العراق	12656.33	7926.950461	20583.28135
عُمان	15052.25	2118.067526	17170.31281
مصر	910.4278	11963.22328	12873.65105
الكويت	7478.746	3775.757917	11254.5044
الجزائر	780.7669	7600.059993	8380.826931
قطر	4594.713	2279.054788	6873.767468
الأردن	287.4897	3430.809649	3718.29938
المغرب	528.7024	2901.481188	3430.183632
سودان	732.1058	2399.325254	3131.431007
ليبيا	945.0405	1895.422988	2840.463505
اليمن	887.7184	1436.403309	2324.121703
لبنان	17.37611	2290.272317	2307.648426
جيبوتي	0.898189	1982.668598	1983.566787
موريتانيا	746.7433	803.874232	1550.617574
تونس	184.949	1238.206132	1423.155084
البحرين	111.5935	1014.461393	1126.054905
سورية	3.479157	1024.445804	1027.924961
الصومال	24.67694	300.016225	324.693165
	87379.89	115126.1	202505.99
بلدان المجلس	68673.18	67932.93	136606.1
نسبة بلدان المجلس المئوية	78.59	59.00	67.46

المصدر: اتجاهات التجارة الخارجية، صندوق النقد الدولي http://www.imf.org

تشير الجداول السابقة الى نمو التجارة بين الصين والدول العربية بمعدل سنوي يبلغ نحو (20%) بين عامي 2016 و2018، واكتسب التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني – العربي قوة دافعة في السنوات القليلة الماضية، وفي العام 2018، بلغ حجم التجارة بين الجانبين 244.3 مليار دولار، بزيادة (28%) على أساس سنوي، ويشير الجدول الى الدول العربية تركز في صادراتها الى الصين على النفط والغاز ولكنها تستورد الكثير من البضائع من الصين.

وان معدل التعاون الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بشكلٍ غير مسبوق منذ اندلاع حرب الخليج الثانية، ويمكن تفهم أهمية المنطقة بالنسبة للصين في ضوء احتياجاتها المتزايدة لمصادر الطاقة المختلفة من النفط والغاز الطبيعي لإدارة التوسع الصناعي الاقتصادي الصيني، ورغم محاولات الصين تنويع مصادر حصولها على النفط والغاز الطبيعي فإنها تحصل على (50%) من احتياجاتها من النفط من الشرق الأوسط، وعلى ما نسبته (30%) من احتياجاتها من كل من السعودية وإيران، وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته (70%) من استهلاك الصين الإجمالي من الطاقة كان مصدره منطقة الخليج العربي عام 2015م، الأمر الذي يكشف عن تزايد اعتماد الصين شبه الكلي على منطقة الخليج في توفير النفط والغاز الطبيعي اللازمين للتوسعات الصينية، ويمثل تأمين الحصول على الطاقة من منطقة الخليج أحد أهم أركان السياسة البراغماتية الصينية المعاصرة، فبسبب من الاعتماد الصيني الواسع المدى على الطاقة، فإن مسألة استقرار المنطقة تمثل أحد أهم أهداف السياسة الصينية الخارجية، فالصين تمثل ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (عبد العظيم، 2017)

ويمكن أن يشكل مشروع الحزام والطريق فرصة كبيرة للعرب، فالمنطقة العربية تحتل، براً وبحراً، موقعاً مركزياً في المشروع، ويمكن أن تقتصر استفادة الدول العربية من المشروع بأن تكون مجرد منصةٍ لتوسيع أقنية في تصريف المنتجات الصينية في الأسواق العربية، وتعهد تنفيذ مشاريع، وأن تكون البلدان العربية محطة عبورٍ لمنتجات صينية في طريقها إلى بلدانٍ أخرى،ويمكن أن يكون المشروع مناسبةً لترجمةٍ فعلية لحديث الصينيين عن مساعدة الدول العربية في رسم السياسات وتصميم الإدارة وإقامة

شراكة في ميادين البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية التصنيع والطاقات الجديدة والطاقة النووية ومشاريع البنية التحتية والاتصالات، وصناعات الفولاذ والمعادن وتنمية صناعات في مجلس التعاون الخليجي ذات كثافة رأسمالية وقيم مضافة عالية، وصناعات خفيفة كثيفة للعمالة في البلدان العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وخصوصاً بعد ارتفاع مستويات الأجور في الصين، وتقيم الصين الآن مناطق صناعية في خليج السويس في مصر، وفي منطقة جيزان في السعودية وفي عُمان.

الفصل الرابع

مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية – العربية

تمهيد:

تقوم مبادرة الحزام والطريق الصينية على أساس تطوير العلاقات الاقتصادية الصينية – الدولية، وتسعى الصين لزيادة حجم التجارة الثنائية بينها وبين دول العالم لتنتقل من 240 مليار دولار في العام 2013 إلى 600 مليار دولار في عام 2025، وزيادة حجم الاستثمارات الصينية غير المالية في الدول العربية من 10 مليارات دولار في العام 2013 إلى أكثر من 60 مليار دولار عام 2025، وتعزيز إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وزيادة حجم مشاركة الدول العربية في البنك الآسيوي للاستثمار في مجال البنية التحتية (جيان، 2017 :3).

وفي المجال الثقافي قامت الصين بتنظيم زيارات متبادلة بين (10) آلاف فنان صيني وعربي، وستطور ودعم التعاون بين (200) مؤسسة ثقافية صينية وعربية، وكانت الحكومة الصينية قد أصدرت في 28 آذار عام 2015 رؤيتها للمشروع المشترك الخاص ببناء طريق الحرير والحزام الاقتصادي وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين. وبحسب تلك الرؤية، سيربط هذا الحزام الصين بالخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا، وقد صمم طريق الحرير البحري لينطلق من الساحل الصيني وصولًا إلى أوروبا، عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي، وهذا يعني أن الشرق الأوسط ليس جزءًا هامًّا من المشروع وحسب، بل هو له دور محوري في نجاح المشروع (سلام، 2018).

4-1 ماهية مبادرة الحزام والطريق الصينية:

تشكل مبادرة الحزام والطريق مدخلاً لاستراتيجية الصين لدمج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي، وتعتمد الصين على المبادرة في ربط قارات العالم بشبكة من طرق النقل بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين ودول العالم، وقد طرح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في عام 2013، مبادرتين اقتصاديتين كبرتين هما "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير "وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"،

وأصبح يشار إلى المبادرتين معاً باسم "مبادرة الحزام والطريق"، وتشمل المبادرة الدول التي كان يمر بها طريق الحرير القديم، الذي كان في حقيقة الأمر عبارة عن مجموعة مختلطة من الطرق والسكك الحديدية والممرات التي سهلت التبادل الاقتصادي والثقافي في أنحاء أوراسيا، ومن المخطط أن تشمل مبادرة الحزام والطريق قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وأن تربط مجموعة كبيرة ومتباينة من الاقتصادات الغنية النشطة اقتصادياً، إلى تلك الفقيرة التي لديها امكانات هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية (براساد، 2017: 25).

وتسعى الصين من خلال مشروعها لتجاوز أزمات حقيقية بنيوية بارزة في الاقتصاد الصيني، تسويق الفائض الإنتاجي، وزيادة الطلب والاستهلاك المحليين، ومواجهة الإجراءات الحمائية المتنامية التي يفرضها الغرب على الصادرات الصينية، وبالنسبة للوطن العربي يمكن أن تشكل الاقتصاديات العربية شريكاً حيوياً استراتيجياً في تنفيذ المشروع، ويشكل هذا المشروع فرصة أمام البلدان العربية للتفاوض مع الصين من أجل الانخراط في شراكة اقتصادية بعوائد ذات قيمة مضافة، بما يسمح للدول العربية بالتخفيف من حدة اعتمادها، سياسياً واقتصادياً على الدول الغربية (أمريكا وأوروبا)، وقد تمكّنت الصين خلال مدة قصيرة، من تحقيق مكانة عالمية، ويلعب العامل البشري دوراً مهماً في تحقيق المكانة العالمية للصين، إذ يتوقع الخبراء أن تحقق المزيد من التقدّم في الناتج المحلي بقدر يفوق الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2021، كما أنها تعد من الدول التي تمتلك حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي (Gaafar, 2005).

ويحقق لها ذلك مكانة سياسية عالمية، وهي تسعى إلى تقوية حضورها في المنطقة العربية من خلال إتباع إستراتيجية منظمة تعتمد على محددات مهمة، منها المصلحة والقوة، وهي محددات مستمدة من الفكر السياسي الصيني مقابل إظهار الآثار السلبية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط (دانيال، 2002 :74).

وعلى الرغم من أن الصين هي التي طرحت أولاً بناء مبادرة "الحزام والطريق"، فإن مختلف دول العالم، وليس الصين فقط، تستفيد من الفرص والإنجازات التي تتحقق

ضمن هذه المبادرة، إذ أن مبادرة "الحزام والطريق" ليست "إستراتيجية جيو– سياسية" كما تدعي بعض مراكز الفكر الغربية، كما أن الهدف منها ليس توسيع "مجال النفوذ الصيني" أو تعميم "النموذج الصيني"، بل تعمل الصين من خلال هذه المبادرة على تعزيز تنمية الاقتصاد العالمي بشكل مستدام إلى أعلى المستويات من خلال تجربتها وممارساتها، والتمسك بروح المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، والقيام بالربط بين الاستراتيجيات الوطنية وتبادل التجارب والخبرات بشأن الإصلاح والانفتاح والحكم وإدارة الشؤون السياسية بين الصين والدول العربية بشكل نشط ومنظم، وتقديم المفهوم الصيني وحكمة الصين، وبرامج الصين من أجل إعداد مجموعات من شخصيات رفيعة المستوى من الجانب العربي لتعرف الصين وتعزز العلاقة معها، وهذا سيساهم بتوفير موارد بشرية ذات كفاءات عالية لبناء مبادرة "الحزام والطريق" بصورة مستمرة لتحقيق النمو والاستقرار للصين والدول الصديقة (مجلة مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، 2019).

وتجسدت فكرة الحزام والطريق من خلال زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني (لي كه تشياتغ) إلى دول جنوب شرق آسيا بتاريخ 2013/10/9، إذ طرح إطار للتعاون مع دول الآسيان بهدف إنشاء صيغة للتعاون بين الطرفين خلال العشر السنوات المقبلة وأهمها ما يلي (مضخور، 2016 :194):

1. تبني استراتيجية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.
2. دفع التعاون البحري بخطوات مضطردة وبذل جهود مشتركة لبناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.
3. الاسراع في بناء البنية التحتية المترابطة بين الجانبين.
4. حسن الاستفادة من الآليات القائمة مثل لجنة التعاون لربط البنية التحتية بين الصين والآسيان لدفع مشروع سكك حديد عموم آسيا.
5. العمل على إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية بما يوفر إطاراً للتمويل لربط البنية التحتية بين دول الآسيان والمنطقة.

وأهم الأهداف الاقتصادية لمبادرة طريق الحزام والطريق هي (براساد، 2017: 25):

أ. خفض كلفة تصدير البضائع ، وخفض كلفة استيراد الصين الطاقة والمواد الخام.

ب. تنويع طرق التجارة الدولية مما يعني مزيداً من الأمن لها في حالة الاضطرابات.

ج. تصريف فائض الانتاج الناجم عن الأزمة الاقتصادية ، وتصدير الصناعة الرخيصة إلى الدول المجاورة وتبني صناعات تقنية أكثر فائدة، وتشغيل (250) مليون صيني يعملون في الزراعة.

د. رفع المستوى المعيشي للمناطق الفقيرة التي تدعو للانفصال مما يدفعها للتمسك بوحدة الصين.

هـ. توحيد النظم الضريبية والجمركية مع الجوار والشركاء مما يعني سهولة وسرعة التبادل التجاري بين الصين ودول العالم.

وقد خصصت الصين للمبادرة حوالي (124) مليار دولار وستستورد الصين منتجات بقيمة تريليوني دولار من الدول المشاركة في المبادرة لمدة خمس سنوات (عيادي، عبدالله، 2019 :73) ، فالصين والدول العربية على قناعة تامة بأن مبادرة الحزام والطريق ستأتي بالمنافع للطرفين، وقد وضعت القيادات الصينية والعربية تخطيطاً لتفعيل المبادرة مع المشاركة الشعبية، إذ إن الأكثر إلحاحاً لذلك هو كيفية ترجمة المبادرة إلى واقع، وهنا لدي بعض الاقتراحات في هذا الصدد:

1. **تكثيف التبادل الدبلوماسي الرسمي على مستوى رفيع:** إن قيادة الدولة الصينية صاحبة القرار وهي تؤدي دوراً حاسماً في رسم السياسات الخارجية، وخلال الاتصال المباشر بين قادة الجانبين سيزيد التفاهم السياسي وتتقوى الرغبة الأكيدة للتعاون، وهو ما يأتي بقوة وحيوية للتعاون على أساس التشارك والفوز المشترك.
2. **تعميق التعاون في مجال الطاقة الانتاجية:** خلال نحو 40 عاماً انقضت ظلت الصين تمشي في طريق الانفتاح والاصلاح وحققت منجزات عظيمة حيث أصبح لها طاقة إنتاجية هائلة على المستويين العادي والعالي، أما البلدان العربية فهي في حالة تصنيع الدولة وزيادة فرص العمل في عملية تنمية الدولة، والتعاون في هذا المجال سيفيد الجانبين.

3. **توطيد التعاون الانساني والثقافي بكل قوة:** إن تفاهم العقول من أهم شروط نجاح التعاون بين الدول، لا تعاون من غير التعارف والتفاهم والثقة، وفي هذا الصدد يتعين بذل الجهود المشتركة لتنفيذ ما جاء من القرارات والتوصيات والترتيبات في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بتطوير العلاقات الصينية – العربية، ولا سيما تعزيز الحوار بين الحضارتين وتوطيد الركائز الثقافية للصداقة الصينية – العربية، والعمل على حماية تنوع الحضارات ودفع الاستفادة المتبادلة بين مختلف الحضارات والرفض سوياً ربط الإرهاب بعرق أو دين بعينه.
4. **تعزيز المتابعة:** من المهم أن توجد القرارات والخطط والإجراءات واستحداث اللجان والآليات والبحوث والدراسات، غير أن ما هو أهم من ذلك هو التنفيذ والمتابعة، وعلى الجانبين الصيني والعربي أن يعطيا المتابعة الأولوية لتحقيق المصلحة المشتركة من خلال التعاون البناء، والجدير بالذكر أنه تم استحداث لجنة عليا بين الصين والسعودية لعلها تتوسع وتتعمم بين الصين والبلدان العربية.

إن الصين والبلدان العربية على قناعة تامة بأن مبادرة الحزام والطريق ستأتي بالمنافع للطرفين، وقد وضعت القيادات الصينية والعربية تخطيطاً لتفعيل المبادرة مع المشاركة الشعبية، إذ إن الأكثر إلحاحاً لذلك هو كيفية ترجمة المبادرة إلى واقع، وهنا لدي بعض الاقتراحات في هذا الصدد:

1. **تكثيف التبادل على مستوى رفيع:** إن قيادة الدولة الصينية صاحبة القرار وهي تؤدي دوراً حاسماً في رسم السياسات الخارجية . وخلال الاتصال المباشر بين قادة الجانبين سيزيد التفاهم السياسي وتتقوى الرغبة الأكيدة للتعاون، وهو ما يأتي بقوة وحيوية للتعاون على أساس التشارك والفوز المشترك.
2. **تعميق التعاون في مجال الطاقة الانتاجية:** خلال نحو 40 عاماً انقضت ظلت الصين تمشي في طريق الانفتاح والاصلاح وحققت منجزات عظيمة حيث أصبح لها طاقة إنتاجية هائلة على المستويين العادي والعالي، أما البلدان العربية فهي في حالة تصنيع الدولة وزيادة فرص العمل في عملية تنمية الدولة، والتعاون في هذا المجال سيفيد الجانبين.

3. **توطيد التعاون الانساني والثقافي بكل قوة:** إن تفاهم العقول من أهم شروط نجاح التعاون بين الدول، لا تعاون من غير التعارف والتفاهم والثقة، وفي هذا الصدد يتعين بذل الجهود المشتركة لتنفيذ ما جاء من القرارات والتوصيات والترتيبات في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بتطوير العلاقات الصينية – العربية، ولا سيما تعزيز الحوار بين الحضارتين وتوطيد الركائز الثقافية للصداقة الصينية – العربية، والعمل على حماية تنوع الحضارات ودفع الاستفادة المتبادلة بين مختلف الحضارات والرفض سوياً ربط الإرهاب بعرق أو دين بعينه.
4. **تعزيز المتابعة:** من المهم أن توجد القرارات والخطط والإجراءات واستحداث اللجان والآليات والبحوث والدراسات، غير أن ما هو أهم من ذلك هو التنفيذ والمتابعة، وعلى الجانبين الصيني والعربي أن يعطيا المتابعة الأولوية لتحقيق المصلحة المشتركة من خلال التعاون البناء، والجدير بالذكر أنه تم استحداث لجنة عليا بين الصين والسعودية لعلها تتوسع وتتعمم بين الصين والبلدان العربية.

لذا يتضح أن مبادرة الحزام والطريق تشمل بناء طرق بحرية وبرية تساعد على تعميق التجارة والاستثمارات الصينية لتصل إلى مختلف مناطق العالم، وربط مناطق أوروبا واسيا وافريقيا بالاقتصاد الصيني، وإيجاد ممرات بديلة للطرق التقليدية لمرور السلع والبضائع، فهذه المبادرة تشمل الربط بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية.

4-1-1 أسباب سعى الصين لطرح مبادرة الحزام والطريق:

هنالك العديد من الأهداف التي تسعى الصين إلى تحقيقها من خلال طرح "مبادرة الحزام والطريق"، منها ما يتعلق بربط اقتصادها ودمجه بالاقتصاد الدولي بآليات جديدة، وأيضاً إيجاد طرق جديدة لخطوط نقل البترول وعبور التجارة بين الدول، ومنها ما يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية والرغبة في تغير نمط هذه العلاقات لتقوم على التعددية القطبية بدلاً من الأحادية، وفيما يلي عرض لها:

1. **التعددية القطبية:** تدرك القيادة الصينية أن النظام الدولي الجديد الذي تهمين عليه الولايات المتحدة الأمريكية، غير عادل وغير متوازن ويصب في مصلحة

الولايات المتحدة وحلفائها، ولذلك تنظر الصين إلى تغيير واقع النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، حيث تعتقد الصين أن التعددية القطبية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في العالم، ويستفيد منها النظامان الدوليان السياسي والاقتصادي وذلك في إقامة نظامين دوليين سياسي واقتصادي يتسمان بالعدل والعقلانية والمساواة، وتبذل الصين جهود دبلوماسية من أجل دفع بناء نظام دولي يقوم على أساس التعددية (ليو شيه؛ دونج، 2003: 98).

2. **تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالمياً:** تهدف الصين عبر مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية (اليوان)، وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعد تمكن العملة الصينية (اليوان) عام 2016 من الانضمام لسلة العملات التي تمتلك حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي إلى جانب أربع عملات أخرى، وهي (الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي والين الياباني والجنيه الإسترليني)، ويمكن استخدام العملة الصينية (اليوان) في التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة، حيث تسعى الصين لتداول عملتها الوطنية على المستوى العالمي (عيادي، عبدالله، 2019 :73).

3. **بناء منظومة الاستقرار النقدي:** تعمل الصين على تعميق التعاون المالي بين دول العالم، وبناء منظومة الاستقرار النقدي العالمي ومنظومة للاستثمار والتمويل وتوسيع النطاق والحجم للمبادلات الثنائية للعملات، وهنا تأتي أهمية (بنك الاستثمار الآسيوي) للبنية التحتية في دعم استراتيجية الحزام والطريق إلى جانب بنك التنمية لدول (البريكس) وصندوق (طريق الحرير)، والسعي لإنشاء هيئة التمويل لمنظمة شنغهاي للتعاون، حيث تهدف الصين إلى تقديم هذه المؤسسات المالية كبديل لنظام (بريتون وودز) فالصين تهدف لبناء عولمة جديدة مركزها بكين وتكون هي الراعي الرسمي له (مضخور، 2016 :196).

4. **تنمية دور شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية:** تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات للاستفادة من المبادرة،

من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية، خاصة شركة (هواوي) فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية (تقرير المستقبل، 2018).

5. **الهيمنة على منابع البترول:** تعد الصين المستهلك الثاني للنفط على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة وتصبح المستهلك العالمي الأول للنفط عام 2030، حيث وصل الاستهلاك الصيني للنفط عام 2013 إلى (10.399) مليون برميل يومياً، ثم ارتفع إلى (11.490) مليون برميل يومياً عام 2015، وقد وصل الى (12.321) مليون برميل يومياً عام 2017، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الطلب الصيني على النفط ليصل إلى (13.9) مليون برميل يومياً عام 2025، و(14.7) مليون برميل عام 2030، ويرتفع إلى (15.1) مليون برميل يومياً عام 2035 (عيادي، عبدالله، 2019 :73)، والجدول التالي يبين واردات الصين من النفط الخام.

جدول رقم (5)

واردات الصين من النفط الخام (2010 – 2018، ألف برميل)

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الإجمالي (2016)%
الشرق الأوسط	2,260	2,607	2,700	2,940	3,222	3,414	3,660	48.1
أفريقيا	1,414	1,201	1,290	1,281	1,355	1,282	1,346	17.7
الأمريكيتان	413	464	546	549	658	842	1,033	13.6
دول الاتحاد السوفياتي السابق/أوروبا	521	610	718	748	815	1,005	1,257	15
إجمالي الواردات	4,781	5,062	5,417	5,656	6,177	6,715	7,609	100

المصدر: وزارة التجارة الصينية، نشرة ميس الاقتصادية لعام 2019

الاستراتيجية الأمنية: ركزت المبادرة على البعد الأمني حيث تضمنت المبادرة فصل مخصص لقضايا الأمن باعتباره إحدى أولويات الصين، نظراً للاستثمارات الصينية المتنامية في دول العالم، وتزايد أعداد الصينيين في الدول المعرضة للمخاطر، ففي عام 2015، تبنت الصين قانوناً لمكافحة الإرهاب يسمح للصين بالقيام بمهام أجنبية لوحدات جيش التحرير الشعبي الصيني، وفتحت أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي، "مركز طريق الحرير البحري"، لتوفر الحماية للمشاريع التي تقوم بها الصين (Eder, 2018). وان التعاون الودي بين الصين والبلدان العربية ستحقق تقدماً مطرداً على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة في إطار التشارك في بناء الحزام والطريق بما يحقق نهوض الأمتين الصينية والعربية، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم مشاركة الصين في حل نزاعات الشرق الأوسط إلى ثلاثة ميادين:

1. **الميدان الأول: الحوكمة السياسية:** وهو ما يتجلى في مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام الأممية في دولة جنوب السودان، ولبنان، وإقليم دارفور بالسودان، بالإضافة إلى مشاركة الصين في حل الأزمة السورية، وفي هذا الصدد أيضاً، بعثات حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة آلية مهمة للتعاون الدولي، وقد انضمت الصين إلى اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام الأممية في سنة 1988، وأرسلت مراقبين عسكريين لأول مرة إلى الشرق الأوسط في سنة 1990، وأرسلت ضباط ارتباط عسكريين، ومستشارين وقوات هندسة للمشاركة في "هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة"، وفي "بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت" (Zhang, 2009 :26). كما ورد في الكتاب الأبيض بشأن الدفاع الوطني الصيني لسنة 2013 أنّ الصين شاركت في بعثات حفظ سلام أممية في تسع مناطق لغاية سنة 2012. وأرسلت ضمن إطار الأمم المتحدة فرقاً هندسية وطبية تضم 335 عنصراً إلى لبنان، و338 عنصراً للمشاركة في " بعثة الأمم المتحدة جنوب السودان"، و315 عنصراً للمشاركة في "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"(Degang Sun, 2014 :23).
2. **الميدان الثاني: حوكمة النزاعات:** كمشاركة الصين في حوكمة الإرهاب في الشرق الأوسط ضمن إطار الأمم المتحدة. فالصين تساند المجتمع الدولي في مجلس

الأمن في محاربة عصابة داعش وإن لم تشارك بأي قوات للإغارة على هذا التنظيم الإرهابي. وفي سنة 2015، دعت الصين إلى حل الأزمة في اليمن بالطرق السلمية والحوار، وهي تشارك في حوكمة الانتشار النووي منذ مستهل القرن الحادي والعشرين، كما أرسلت سفن مواكبة إلى خليج عدن للتصدي للقراصنة الصوماليين.

3. **الميدان الثالث: الحوكمة الاجتماعية:** كحوكمة الصين في موضوع اللاجئين في أفريقيا وغرب آسيا، وهذا يشمل تقديم مساعدات إنسانية للاجئين الأفغان والعراقيين والفلسطينيين والسوريين والصوماليين وغيرهم ، وتشارك الصين منذ سنة 2014 في اعادة إعمار قطاع غزة بالتعاون مع قوى عالمية وإقليمية أخرى، ويوضح الجدول رقم (6)

جدول رقم (6)

أنواع حوكمة الصين الأمنية في الشرق الأوسط

القضية	الجهات الفاعلة	نوع النزاع	الدول/ المنظمات المشاركة في حل النزاع	مستوى المشاركة الصينية
الأزمة السورية	الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، نظام الأسد، المعارضون السوريون	دول اقليمية وخارجية	الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا، فرنسا، الصين	متوسطة
الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي	إسرائيل وفلسطين	بين دول شرق أوسطية	الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، الأمم المتحدة	ضعيفة
النزاع اليمني	ميليشيا الحوثي المسلحة، السنة في اليمن، مجلس التعاون الخليجي، إيران	بين دول شرق أوسطية	دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر وعُمان	متوسطة
قضية إقليم دارفور السوداني	حكومة السودان، قبائل العرب والسود في دارفور، حركة تحرير السودان، حركة العدل والمساواة	ضمن دولة ذات سيادة	الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الصين	قوية
النزاع الطائفي في لبنان	السنة، والشيعة، والمسيحيون الموارنة	ضمن دولة ذات سيادة	الأمم المتحدة، قطر، جامعة الدول العربية	ضعيفة
النزاع الليبي	ميليشيات وأطراف مختلفة	ضمن دولة ذات سيادة	الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية	ضعيفة

القضية	الجهات الفاعلة	نوع النزاع	الدول/ المنظمات المشاركة في حل النزاع	مستوى المشاركة الصينية
محاربة تنظيم "الدولة الاسلامية"	سورية، العراق، ليبيا، تنظيم "الدولة الاسلامية"	نزاعات عبر وظنية	الولايات المتحدة، فرنسا، الأمم المتحدة، مجلس التعاون الخليجي	متوسطة

Source: Zhang, H. (2009) An Analysis of the Impact of Chain a's Participation in the United Nations Peacekeeping Mechanism in the World, International Forum, no 5, P.26.

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى مشاركة الصين في القضايا والازمات العربية كانت بين المتوسطة والقوية والضعيفة حسب طبيعة المصالح الصينية الاقتصادية في المنطقة العربية، وترحب دول الشرق الأوسط بمشاركة الصين في حل النزاعات الإقليمية، ويعزى ذلك من ناحية إلى كون الصين الدولة النامية الوحيدة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي وأنها لا تشبه بشيء الغرب الذي استعمر الشرق الأوسط أو انتهج سياسة تسلطية تجاهه، ومن ناحية أخرى، يعزى ذلك أيضاً إلى تمتع الصين بسجل "خال من الأعداء" من جميع الأطراف في الشرق الأوسط، وهي تولي اهتماماً أكبر لمشاعر الأطراف المتنازعة، مركزة على الموازنة والتوفيق بين إسرائيل وفلسطين، وبين العرب وغير العرب، وبين الفصائل السنية والفصائل الشيعية، وبين إيران والمملكة العربية السعودية، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المستوردة له، وبين الدول الإسلامية المعتدلة والدول الإسلامية المتشددة، بحيث تصون علاقات ودية مع جميع الأطراف، وهو ما يتيح ظروفاً مواتية لمشاركة الصين في حل نزاعات الشرق الأوسط.

أما مضيق هرمز، فقد قررت الصين إنشاء منطقة صناعية كبرى قريبة منه، وتصل تكلفة المنطقة عشرة مليارات دولار وهي على الساحل العماني في منطقة الدقم، ووقعت عُمان مع شركة (وان فانج عمان) الصينية عقد استثمار يتضمن إنشاء مصفاة نفط ومجمع للبتروكيماويات وعدد من المشروعات الكبرى، وبالنسبة لقناة السويس، فالصين أكبر مستثمر يسهم في تنمية محور قناة السويس، فشركة (تيد) الصينية، هي أكبر المطورين الصناعيين في المنطقة الاقتصادية للقناة، وخصصت الحكومة المصرية 7.2 كيلو متر للشركة الصينية، ويمتد نشاط الصين في محور الطريق

والحزام إلى مضيق جبل طارق، حيث يوفر إطلالة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وغرب إفريقيا، واختارت الصين موقعًا استراتيجيًا قرب مدخل المضيق على الجانب المغربي، حيث تم توقيع مذكرة تعاون مع الحكومة المغربية، لإنشاء مدينة صناعية صينية، وتكفلت مجموعة (هايت) الصينية ببناء المدينة، بتكلفة عشرة مليارات دولار على مساحة 2000 هكتار، حيث ينتقل آلاف الصينيين للعمل بالمدينة الجديدة مع العمالة المغربية، وعملت الصين على إشراك المنطقة عسكرياً عبر مبيعات الأسلحة، ووجود قواتها البحرية، ومشاركتها في عمليات حفظ السلام، وتعاونها في المعركة الإقليمية لمكافحة الإرهاب. مدفوعة بالتحديات الأمنية التي يشكلها المتطرفون من بين المسلمين الصينيين في شينجيانغ(أبو الغيط،2018: 25).

يتضح مما سبق أن مبادرة الحزام والطريق لها أهمية سياسية واقتصادية وأمنية بالنسبة للصين، لأنها ستمهد الطريق لمسارات وطرق نقل النفط على المستوى الدولي، وخاصة أنها تربط قارات العالم عبر طرق برية وبحرية مما سيسهم في تخفيض التكاليف في عمليات النقل، وضمان للتنوع في امدادات الطاقة للصين من حيث إيجاد مصادر جديدة للاستيراد من دول مختلفة، في ظل الأزمات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط والتي تؤثر على حصول الصين على مصادر الطاقة وخاصة النفط، كما أن هذه المبادرة ربما تحقق للصين تدويل العملة الصينية (اليوان) من خلال المبادلات التجارية مع الدول، وتعزز عمل الشركات التكنولوجيا الصينية على المستوى العالمي، ولعل الهدف الأهم لهذه المبادرة بالنسبة للصين هو إنهاء سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

4-1-2 مسارات وممرات مبادرة الحزام والطريق:

تتعدد مسارات وممرات مبادرة الحزام والطريق وأهمها ما يلي:

اولا : الطريق البري: يشمل المشروع تشيد شبكات من الطرق وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز، ويتكون طريق الحرير البري من ثلاثة خطوط رئيسية وهي (الصيني، 2017: 8):

1. **الخط الأول:** يربط بين شرق الصين عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية إلى أوروبا.
2. **الخط الثاني:** يبدأ من الصين مروراً بغرب ووسط آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.
3. **الخط الثالث:** يمتد من الصين مروراً بجنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية والمحيط الهندي.

وتتضمن هذه الطرق ستة ممرات برية كبيرة وهي، الممر البري الأوراسي الاقتصادي الجديد، وممر الصين– منغوليا– روسيا، وممر الصين– آسيا الوسطى– غرب آسيا، وممر الصين– شبه الجزيرة الهندية الصينية، وممر الصين– باكستان، وممر بنغلادش– الصين– الهند. إن الممر الأوراسي الجديد يربط الصين حتى كازاخستان وروسيا وبولندا إلى روتردام، وممر الصين آسيا الوسطى غرب آسيا ينطلق من تشنجيانغ غرب الصين ويمر عبر إيران وتركيا من خلال بلدان آسيا الوسطى، ويستمر الممر إلى شبه الجزيرة العربية ودول منطقة البحر الأبيض المتوسط كما يتضمن طريق "الحزام البري" شبكة من خطوط السكك الحديدية، وتشمل هذه الشبكة عدة خطوط وهي، خط سكك حديد شرق الصين الذي يربط جنوب الصين بشمالها وصولاً إلى روسيا، وخط سكك الحديد الوسط الذي يبدأ من جنوب الصين ويمر بمنطقتها الوسطى ثم ينتقل إلى منغوليا ويواصل طريقه إلى غرب روسيا، وخط سكك حديد الغرب الذي يبدأ من جنوب الصين إلى شمالها ويواصل طريقه إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا، ليتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه إلى شمال أوروبا وصولاً إلى لاتفيا وإستونيا وفنلندا، والأخر يمر ببولندا وألمانيا، وصولاً إلى المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا، بالإضافة لبعض الخطوط التي تتجه إلى إيران وتركيا وتنتهي إلى أوروبا عبر بلغاريا والمجر، وتشمل هذه الشبكة خط سكك حديد يونان– بورما الذي يربط الصين بخليج البنغال، وكذلك خط سكك حديد (بان) آسيا الذي يربط الصين بتايلاندا (تقرير المستقبل، 2018: 5).

ثالثا: الطرق البحرية: تتكون الممرات البحرية من خطين رئيسين وهما (الصيني2017: 6):

1. **الخط البحري الأول:** يبدأ الخط الساحل الصيني مروراً بمضيق ملكا إلى الهند ومن ثم إلى الشرق الأوسط ودول شرق إفريقيا، وصولاً إلى سواحل أوروبا، ويهدف الخط البحري إلى تطوير البنية التحتية للموانيء في الدول، ويتضمن إنشاء عدة ممرات بحرية تربط الصين بقارة أوروبا بداية من بحر الصين الجنوبي، مروراً بجنوب المحيط الهادئ، وتكتسب هذه الممرات أبعاد استراتيجية نظراً للطبيعة الاستراتيجية للمحيط الهندي الذي يحتوي على عدة مضائق تتحكم في حركة الدخول والخروج من شمال المحيط فيما يعرف باسم "نقاط الاختناق" (تقرير المستقبل، 2018).
2. **الخط البحري الثاني:** والذي يربط الموانئ الساحلية الصينية بدول ساحلية في المحيط الهادئ. والخريطة التالية توضح ابرز خطوط طريق الحزام.

الخريطة رقم (1)

الطريق البحري لمبادرة الحزام والطريق

Resources: https://www.skynewsarabia.com/world/949218

ثالثا : طرق الحرير الصينية في القطب الشمالي:

أعلنت الصين عن سياستها في القطب الشمالي من خلال الكتاب الأبيض إزاء القطب الشمالي في 26 كانون الثاني عام 2018، وشددت الوثيقة التي حملت عنوان "سياسة الصين إزاء القطب الشمالي" على أن الصين لديها مصالح مشتركة مع دول القطب الشمالي ومستقبل مشترك مع بقية دول العالم حيال القطب الشمالي، والمنطقة اليابسة في القطب الشمالي تشكل نحو (8) مليون كم^2، وتعود السيادة عليها إلى كندا والدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج وروسيا والسويد والولايات المتحدة، فيما تبلغ مساحة المحيط القطبي أكثر من (12) مليون كم^2، وتتطلع الصين إلى تطوير مشترك لموارد

النفط والغاز والمعادن وغيرها من مصادر الطاقة غير الأحفورية والصيد في المنطقة مع دول القطب الشمالي (نيدوغينا، 2018: 4).

وتشجع الصين شركاتها على تطوير البنية التحتية للعمل على بناء ممرات بحرية في القطب الشمالي تكون بدورها "طريق الحرير القطبي"، وتتمثل أهمية الطريق بالنسبة للصين في أنه يختصر طريق الرحلات البحرية إلى أوروبا بمقدار (20 يوم) مقارنة بمسارها التقليدي عبر قناة السويس، كما تسعى الصين من خلال هذا الممر للدخول في شراكة تجارية مع روسيا، وتهدئة مخاوف روسيا تجاه التمدد الصيني في دول الجوار المباشر لروسيا خاصة في مناطق آسيا الوسطى، وينطوي هذا الممر أيضاً على أهمية بالنسبة لروسيا إذ أنه سينقل صادراتها من النفط والغاز عبر القطب الشمالي للأسواق الدولية، ومن هنا تسعى روسيا لتكوين أسطول من السفن كاسحة الجليد مصاحبة السفن التجارية التي تمر عبر الطريق الشمالي، ومن ثم الحصول على رسوم مقابل هذه الخدمة (تقرير المستقبل، 2018 :6).

لقد شرعت الصين عملياً في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على "طريق الحرير البحري" قبل الإعلان رسمياً عن استراتيجية الحزام والطريق كمشروع متكامل، وذلك من خلال سلسلة (اللآلئ) وهي عبارة عن عدد من الموانئ التي طورتها الصين على سواحل المحيط الهندي، وأصبحت قواعد ثابتة لها يقتصر دورها على الخدمات اللوجستية والتجارية، بل توفر لها أفضلية اقتصادية وعسكرية في المحيط الهندي وجنوب آسيا (عزيزة، 2017: 14-15).

وتقوم استراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية على بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها، كما تعمل على توثيق علاقاتها الاستراتيجية ببعض الدول المختارة من بحر الصين الجنوبي وصولاً للشرق الأوسط، فهي بنت وتبني منشأت حيوية واستراتيجية (موانئ، قواعد، رادارات، طرق، مصافي نفط)، في كل من (بنغلادش بورما، كمبوديا، مالديف، ميانمار، السيشل، سيرلانكا، تايلاند، باكستان)، وتسعى إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول التي تنتشر على طول الخط الساحلي الذي يزودها بإمداداتها الخارجية وارداتها البحرية المهمة والمواقع الاستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي من خليج عدن مروراً ببحر العرب ومضيق ملقا(سفيان،2016 :97).

فقد نفذت الصين بناء ميناء (غوادار) في موقع باكستاني استثنائي الحساسية لتفوز بموطئ قدم في مجال التحكم بالخطوط البحرية كما تحركت الصين لبناء الموانئ ومد أنابيب النفط وشق الطرق في ميانمار أيضاً، بالإضافة لميناء (هامبنتولا) الذي شيد بمعونة صينية في سريلانكا، ويعد تنفيذاً مدروساً لاستراتيجية سلسلة اللآلئ، ولعل الهدف الأبرز للصين من وراء هذه الاستراتيجية فرض قوتها الاقتصادية ونفوذها على طرق التجارة البحرية، وتعزيز دورها في المحيط الهندي، عبر تطوير علاقاتها مع دول المنطقة لخلق طريق بحري من الموانئ يبدأ من بحر الصين الجنوبي، لتأمين مسار السفن البحرية الصينية في الوصول إلى الساحل الشرقي لإفريقيا(عزيزة، 2017: 14-15). والشكل التالي يوضح ابرز خطوط طريق الحزام.

الخريطة رقم (2)

طريق الحرير القطبي لمبادرة الحزام والطريق

المصدر: دياب، محمد (2017).كريدي سويس، نقلا عن الرابط:www.abmisr

رابعاً : طريق الحرير الرقمي

ركزت مبادرة الحزام والطريق في عام 2017 على أهمية "طريق الحرير الرقمي"، وتعهد بتقديم الدعم لخطط الابتكار للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والمدن الذكية ومجمعات العلوم والتكنولوجيا، ويتضمن مقترح "طريق الحرير المعلوماتي" إدراج القطاعات الرقمية ومنها الاتصالات والبنية التحتية للإنترنت والتجارة الإلكترونية في مبادرة الحزام والطريق، وتنوي شركات الاتصالات الصينية المملوكة للدولة ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية لأكبر شبكة محمول بتقنية الجيل الخامس في العالم على مدار العقد المقبل لتشجيع التبادل الأفضل

للبيانات وتيسير الحصول على مكاسب هائلة في الإنتاجية (ليانجشيانج، جاناردان، 2018 :5).

ويستهدف هذا المشروع فتح أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية أمام المنتجات الصينية، لاسيما أن هناك فرصاً كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية في الدول المشاركة بمبادرة "الحزام والطريق"، وأن الاستثمارات الصينية في تلك الدول وتوسعها في إنشاء المشروعات القائمة على التكنولوجيا سوف تزيد من عدد مستخدمي الإنترنت بشكل سريع وكبير، كما ستلعب شركات الاتصالات الصينية خاصة (هواوي) و(زد تي إيه) دوراً محورياً في بناء شبكات الاتصالات والمعلومات في تلك الدول. ويأتي في هذا الإطار الاتفاق الذي وقعته شركة (هواوي) مع الحكومة الباكستانية عام 2017، الذي يقضي بإنشاء كابل من الألياف الضوئية يربط باكستان وجيبوتي وكينيا، تحت مسمى "باكستان– شرق إفريقيا كابل أكسبريس"، وقد يمتد الخط شمالاً إلى مصر وجنوباً إلى جنوب إفريقيا، كما تدرس بكين بناء كابل من الألياف الضوئية يربط بين فنلندا واليابان وروسيا والنرويج عن طرق القطب الشمالي (تقرير المستقبل، 2018).

ومن خلال العرض السابق نجد أن الصين تعمل على كافة المسارات من الاستثمارات والعلاقات التجارية والاقتصادية إلى التجارة الإلكترونية في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تهدف لتوطيد وتعزيز التعاون التجاري بين الدول باستخدام مختلف الطرق البرية والبحرية، وتسعى الصين إلى بناء نمط جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية، بهدف وضع حد للهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الدولي، حيث تسعى الصين حسب هذه المبادرة إلى دمج كافة دول العالم في الاقتصاد الدولي، وتحقيق الاستفادة لكافة الدول من عمليات التجارة والاستثمارات على الصعيد الدولي.

4-2 تطور التعاون الصيني- العربي في ظل مبادرة "الحزام والطريق".

تمثل قارة آسيا محوراً استراتيجي في نجاح المبادرة الصينية بحكم الوضع الإقليمي للصين في القارة، حيث تعمل الصين على تطوير علاقاتها مع كافة الدول الآسيوية وخاصة دول جنوب شرقي آسيا، كما تحاول الصين تعزيز علاقاتها مع الدول العربية الآسيوية عن طريق تطوير استثماراتها في مجالات الطاقة والبنية التحتية

والاتصالات، وقد شهدت الصين مؤتمرات وندوات لتعزيز وتحسين علاقاتها مع الدول التي يمر بها طريق الحرير الجديد. فقد أطلقت وكالة أنباء الصين الجديدة خدمة تقييم اقتصاد الدول التي يمر بها الطريق، وتخلل هذه الخدمة تقييم اقتصادي إلى أكثر من (60) دولة آسيوية وأفريقية وأوروبية، لتستمر بعدها بالتوجه نحو الشرق الأوسط الذي يعتبر ضمن أولويات الصين، وعلى الرغم من تأخر التعاون مع منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية بخاصة.

4-2-1 التعاون الاقتصادي والتجاري العربي-الصيني:

تنص أول "وثيقة لسياسة الصين تجاه الدول العربية" والتي صدرت في 2016، على أنه سيتم بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم المبادرة في إطار مبدأ المشاورات الواسعة، والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وتضيف الوثيقة أن الصين والدول العربية سيطبقان نمط 1+2+3* في التعاون بينهما (ليانجشيانج، جاناردان، 2018 :3):

1. التعاون في مجال الطاقة باعتباره الركيزة الأساسية.
2. الإنشاءات وتيسير التجارة والاستثمار.
3. التقنيات المبتكرة في الطاقة النووية، والأقمار الاصطناعية الفضائية، والطاقة المتجددة.

تعبر الصين أن الدول العربية شريكاً محورياً واستراتيجياً في مشروع بناء الطريق والحزام الجديد، حيث تقدم الصين المبادرة كقناة لتسهيل التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة بين العرب والصين، ويتطلب المشروع العملاق استغلال واستحداث آليات تمويل واستثمار جديدة، وتوفر الصين ثلاث آليات أساسية للتمويل، هي: البنك الآسيوي للتنمية، وبنك مجموعة بريكس (BRICS) وصندوق طريق الحرير، وبنك الاستثمار الآسيوي الذي بادرت الصين إلى تأسيسه في تشرين

*-يشير (1) الى التعاون العربي – الصيني في مجال الطاقة (النفط والغاز) كون الصين تعتمد بشكل كبير على النفط العربي، ويشير (2) الى أهمية التبادل التجاري بين العرب والصين والاستثمار، (3) كما يشير الى أهمية الاعتماد على الطاقة النووية والمتجددة.

الأول 2014، ورصدت له رأس مال بقيمة (50) مليار دولار ليتجاوز (100) مليار دولار بعد مساهمة بعض البلدان فيه بما في ذلك الدول عربية، ويتولى البنك الآسيوي الاستثمار في البنى التحتية وتمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية (من ضمنها البلدان العربية)، أما بنك مجموعة البريكس للتنمية فيتولى مهمة توفير قروض تنموية في الاقتصاديات النامية (من ضمنها الاقتصاديات العربية)، وينتظر أن توفر هذه المؤسسات المالية المستحدثة حجماً معتبراً من القروض للبلدان العربية من أجل تمكينها من تحسين البنى التحتية وخلق مناخ استثماري ملائم، وينتظر أن يستمر دور آليات التمويل القائمة في تقديم المعونات والقروض الميسرة لتمويل المشاريع التنموية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي في بعض الدول العربية، ويعول الصينيون على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر أكثر حيوية وديناميةً، ومن شأنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية المحلية بشكل مباشر، التي تدفعها رغبة الشركات الصينية والعربية، على حد سواء، في البحث عن كلفة إنتاج أقل ومنافذ أسواق أوسع (دينغ لونغ، 2015).

ويحظى الشرق الأوسط بأهمية كبيرة في هذه المبادرة، باعتباره أحد أهم مصادر الطاقة بالنسبة إلى الصين، أو واحدًا من الأسواق الاستهلاكية الهامة للبضائع الصينية وكذلك للاستثمارات، بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي كجسر على طريق المبادرة يوصلها إلى منتهاها في أوروبا. لكن ما يعاني منه الشرق الأوسط ودوله من أزمات وصراعات وانعدام للاستقرار يبقى أحد التحديات الكبيرة أمام المبادرة الصينية في ظل عزوف الصين عن الانخراط في لعب دور سياسي في قضايا المنطقة، وتحاول الصين دعم المواقف العربية على أساس تحقيق العدالة، وهي بالتالي ترسم سياسة خارجية تنسجم مع تحقيق المصالح الصينية، وبخاصة أن الصين تسعى إلى الحفاظ على نفوذها في ظل صراع الدول الكبرى على مصالحها، لذا فإن هدف الصين في المقام الأول الحفاظ على المصالح والمكانة العالمية، وهي بقدر ما تطور سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، فإن هذا لا يتناقض مع مكانتها وقوتها التي لن تضحي الصين بها، وتسعى الصين إلى تأييد الدول العربية بثبات في سلوك الطريق الذي تختاره كل دولة بحسب قناعاتها، كما أنها تدعم كل المشاريع العربية التي تحل الخلافات بالطرق

السلمية، وتدفع بعجلة التنمية المشتركة بين البلدان العربية والصين، مع إمكان تحقيق تعاون أكثر في سبيل تحقيق التنمية المشتركة بين الطرفين، ولا تتدخل الصين في القضايا الخاصة بالبلدان العربية، فهي تقف مع مصالحها الشرعية، وتدافع عن حقوقها الإنسانية، وحق تقرير مصيرها، وانطلاقاً من هذا فإنها تعارض أي سياسة أو هيمنة أو تدخل من شأنه أن يضرّ بكرامة الشعوب العربية، وتساندها في مواقفها في القضاء على الارهاب (حيان، 2001 :25).

لقد وصلت التجارة بين الصين ودول مجلس التعاوني الخليجي إلى 114 مليار دولار عام 2016، وفي إطار الزيارة الرسمية التي قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية عام 2017 للصين، تم توقيع صفقات بقيمة (65) مليار دولار، كما وقعت شركات صينية وسعودية (22) اتفاقية تتعلق بفرص استثمارية ركز العديد منها على رؤية السعودية (2030)، وذكر السفير الكويتي لدى الصين أن التعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق يساعد الكويت على إنجاز رؤيته (2035) (David,2017:2-3)

شهدت العلاقات العربية الصينية خلال العقدين الماضين تطورات إيجابية عديدة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية والثقافية، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين ليصل إلى 230 مليار دولار في عام 2017، مما يجعل الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية بعد الاتحاد الأوروبي، ونمت حصة الصين في فاتورة الواردات العربية لتصبح بين (9 و10%) في دول كتونس والمغرب و (15 إلى 18%) في السعودية والإمارات ومصر والجزائر والعراق، أما الصادرات العربية إلى الصين فلا تتصف بالتنوع كونها تعتمد على تصدير النفط والغاز ومنتجاتهما من دول خليجية في مقدمتها السعودية التي وصلت صادراتها النفطية إلى السوق الصينية إلى مليون برميل يوميا أو أكثر، وبدوره يصدر العراق إلى هذه السوق نحو 700 ألف برميل يوميا في الوقت الحاضر، وزاد عدد السياح الصينيين في الدول العربية على مليوني سائح خلال العام 2019. وخلال النصف الاول من عام 2019 أصدر البنك الدولي سلسلة من الاوراق المتعلقة بالمنافع

والتكاليف المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، وتم تجميعها في تقرير بعنوان "اقتصاديات الحزام والطريق: الفرص والمخاطر" (محمد، 2019)

واظهرت البيانات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية 2019 أن حجم التجارة بين الصين والدول العربية بلغ 244.3 مليار دولار أميركي في عام 2018، بزيادة 28 % على أساس سنوي. وقد أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية وتجاوز حجم الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية 15 مليار دولار أميركي، وفي ضوء النمو المضطرد الذي يحققه الاقتصاد الصيني تزداد احتياجات الصين لمصادر الطاقة المتواجدة بوفرة في المنطقة العربية، أضف لذلك تعد الدول العربية من الاسواق المهمة والتي تستوعب العديد من المنتجات الصينية (وزارة التجارة الصينية، 2019). والجدول التالي يبين المتوسط السنوي للصادرات العربية الى الصين خلال الفترة (2001-2018)

جدول رقم (7)

المتوسط السنوي للصادرات العربية الى الصين خلال الفترة (2001-2018) مليون دولار

الدولة	2001-2010	2011-2018
السعودية	17099.02	40085.34
سلطنة عُمان	5659.47	16464.98
الإمارات	2694.90	06230.35
العراق	1385.03	14979.47
الكويت	2284.44	9718.82
قطر	737.94	6911.62
ليبيا	1435.40	2356.07
السودان	3407.53	2046.59
اليمن	1539.74	1658.28
الجزائر	444.65	1636.82
مصر	268.46	842.94
موريتانيا	259.92	770.55
البحرين	196.25	557.61
المغرب	185.66	377.57
الأردن	72.68	194.35
لبنان	24.31	63.60
تونس	32.81	54.71

الدولة	2010-2001	2018-2011
الصومال	3.01	10.74
سوريا	24.53	8.29
فلسطين	0.18	0.31
جيبوتي	0.16	0.25
القمر	0.146713	0.003271
المجموع	37756.08	114694.26

المصدر: عرفان الحسيني، هبه عبد المنعم (2020). التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، ص 77.

أن أكثر من (20) دولة عربية حققت ارتفاعاً في حجم تجارتها مع الصين منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق أغلبها لاتزال مصدراً رئيسياً للبترول الخام وللغاز المسال للصين. لكن في المقابل هناك بعض الدول العربية تطورت علاقاتها مع الصين في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ بالرغم من انها ليست دول مصدرة للنفط ولا للغاز المسال، من بينها تونس، وهي نقطة هامة في طريق مبادرة الحزام والطريق، حيث تتمتع بموقع استراتيجي يجعلها احدى أهم نقاط العبور لأكثر من دولة وأكثر من قارة، حيث يمكن اعتبارها "بوابة إفريقيا"، وهو ما سيخدم المبادرة خاصة بعد أن وقعت تونس في 2018 على مذكرة الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، وتفعيل العديد من المشاريع في إطار هذه المبادرة، ثم إقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين (شبّح، 2019).

كما تضخ الصين منذ أواخر عام 2016 مليارات الدولارات لتحويل منطقة "الدقم"، وهي قرية لصيد الأسماك على بعد 550 كيلو متر جنوب مسقط، إلى مركز صناعي. وفي حين أن المشروع يندرج ضمن استراتيجية عُمان للتنويع الاقتصادي إلا أنه بمثابة نجاح محتمل لجهود الصين في تعزيز مبادرة الحزام والطريق، وتقع منطقة الدقم على بحر العرب، ولهذا فإنها إحدى مراكز العمل المحتملة لمؤسسات الأعمال الصينية بجوار أسواق التصدير التي ترغب الصين في النفاذ إليها في منطقة الخليج وشبه القارة الهندية وشرق إفريقيا، كما أن الدقم تقع على مقربة من بعض المواد الخام التي ستحتاج إليها الشركات الصينية لهذا الغرض وهي النفط والغاز من منطقة الخليج. وقد استثمرت الشركات الصينية

فعلاً ما يزيد عن 3 مليار دولار في سلطنة عمان، ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم ليصل إلى 11 مليار دولار عام 2021 (ليانجشيانج، جاناردان، 2018 :4).

لقد وقعت الصين اتفاقيات التعاون حول مبادرة "الحزام والطريق" مع (18) دولة عربية، وشاركت تسع دول عربية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كأعضاء مؤسسين وأعضاء في المبادرة، ومنذ إطلاق (إعلان العمل بشأن التعاون بين الصين والدول العربية في إطار مبادرة "الحزام والطريق") في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني– العربي لعام 2018، وصل التلاحم الاستراتيجي إلى مستوى جديد، وتعمق التعاون باستمرار بين الجانبين، وعقدت في سبتمبر 2018، الدورة السادسة لمؤتمر التعاون الصيني– العربي في مجال الطاقة تحت شعار "مبادرة "الحزام والطريق" وفرص استثمارية واعدة"، في القاهرة بمصر بتاريخ (5–8) نوفمبر 2018، ووقعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم مع منظمة التعاون العالمي لتطوير الطاقة في الصين، ووقعت الوكالة الوطنية الصينية للطاقة الذرية والوكالة العربية للطاقة الذرية مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مركز تدريب للاستخدام السلمي للطاقة النووية في المنطقة العربية بتاريخ 24 و25 مايو 2017 (الصين اليوم، 2019).

وقد حققت المؤسسات الصينية تقدماً ملحوظاً في مشروعات البنية التحتية الرئيسية لمبادرة "الحزام والطريق" في الدول العربية: وتمثل ذلك ببناء المركز الصيني– العربي لتبادل ونقل التكنولوجيا، وتأسيس ثمانية فروع له في الدول العربية، وإنشاء منصة خدمات المعلومات المتكاملة الصينية العربية لنقل التكنولوجيا، كما تحقق تقدم إيجابي في بناء المركز العربي للتدريب على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ومركز التدريب على الطاقة النظيفة بين الصين والدول العربية، وبالإضافة إلى ذلك افتتح مركز التميز الصيني– العربي (لتكنولوجيا بيدو) في تونس لنظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية، وفازت مؤسسة هاربين الدولية المحدودة للكهرباء بمناقصة مشروع محطة الطاقة النظيفة التي تعمل بالفحم في (دبي)، وتعاونت الصين مع الجزائر لبناء ميناء شحن جديد، وقامت المؤسسات الصينية ببناء مشروع السكك الحديد لمدينة العاشر من رمضان في مصر ومشروع جسر محمد السادس في المغرب

ومشروع محطة العطارات لتوليد الكهرباء في الأردن وغيرها من المشروعات، مما أسهم في توسيع مجالات التعاون الصيني– العربي (عبيد، 2019).

وقد شاركت الدول العربية وجامعة الدول العربية في قمة منتدى "الحزام والطريق" للتعاون الدولي التي عُقدت في 2019، حيث تم إنشاء منصة للتعاون في مجالات الموانئ والجمارك وفحص الجودة، وقدمت الصين عشرين مليار دولار أمريكي من القروض الخاصة لدفع عمليات التعاون في مجال الطاقة و15 مليار دولار أمريكي من القروض الخاصة لتطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة في الشرق الأوسط و10 مليارات دولار أمريكي من القروض التفضيلية سعياً لتعميق التعاون الصيني– العربي، كما أسست الصين مراكز مقاصة (الرنمينبي) في قطر والإمارات العربية المتحدة، وتعاونت معهما لإنشاء صندوق الاستثمار المشترك بقيمة عشرين مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى ذلك، وتعمل الصين على تعزيز مشروعات منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري والمدينة الصناعية الصينية– العمانية في الدقم والمنطقة الصناعية الصينية– السعودية في جازان والمنطقة التجريبية الصينية– الإماراتية لتعاون الطاقة وغيرها، مما يعكس تطور بناء مشروع "الحزام والطريق" في تحقيق الأهداف التي تشمل المعايير العالية وتحسين التنمية المستدامة. كما يرفع المنتدى مستوى التعاون الصيني– العربي، في ظل تمسك الطرفين بفكرة التنمية التي تركز على الشعب والعمل على القضاء على الفقر وزيادة فرص العمل وتحسين حياة الشعب، مما جعل منجزات "الحزام والطريق" تعود بالنفع على الشعوب العربية بشكل أفضل، وتقدم مساهمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتضمن الاستدامة والشفافية في التجارة والشؤون المالية (وانغ يي، 15:2018).

وتشكل الاقتصادات العربية شريكاً حيوياً استراتيجياً في تنفيذ المشروع، كما يمكن أن تستفيد منه في تخطي المشكلات البنيوية التي تعانيها، يشكل هذا المشروع فرصة أمام البلدان العربية للتفاوض مع الصين من أجل الانخراط في شراكة اقتصادية بعوائد ذات قيمة مضافة، ما يسمح لها بالتخفيف من حدة اعتمادها، سياسياً واقتصادياً، على الغرب (سكوبيل، نادر، 2016: 12)، ويبين الجدول التالي الاستثمارات الصينية والإنشاءات في العالم خلال الفترة (2005 –2017)

جدول رقم (8)

الاستثمارات الصينية والإنشاءات في العالم في الفترة (2005 –2017)

المنطقة	حجم الاستثمارات (مليار دولار)	بالمئة من الإجمالي
جميع دول العالم	1485.91	100.0
دول شبه الصحراء الأفريقية	252.61	17.0
أوروبا	227.84	15.33
أمريكا الشمالية	215.65	14.51
شرق آسيا	192.81	12.98
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (لا تشمل فلسطين، لبنان، جزر القمر، جيبوتي، والصومال)	171.71	9.45
أمريكا الجنوبية	136.5	9.19
جنوب آسيا (لا تشمل مملكة بوتان)	102.6	6.90
جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (لا تشمل أرمينيا، أوكرانيا، بلاروسيا ودول البلطيق)، روسيا، وتركيا	101.22	6.81
أستراليا	92.84	6.25
دول طريق الحرير البحري (أفريقيا، الشرق الأوسط، دول جنوب آسيا المطلة على البحر، دول الآسيان، وأوروبا)	927.3	62.40

Resurse: The China Global Investment Tracker.(2019) https://www.aei.org/china-global

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الاوسط قد بلغ 9.45% من حجم الاستثمارات العالمية فمنذ تدشين البنك الآسيوي للاستثمار عام 2016، أصبحت البنية التحتية أحد المنصات الرئيسية متعددة الأطراف لبناء الحزام والطريق، وقد حاز على ثقة وتقدير على المستوى العالمي بشكل متزايد، وبحلول نهاية عام 2018، كان لدى البنك (93) عضواً، ووافق على قروض بقيمة (7.5) مليار دولار أمريكي لإجمالي (35) مشروعاً في (13) دولة من بينها إندونيسيا وباكستان وطاجيكستان وأذربيجان وعمان وتركيا ومصر، وتحاول المبادرة المساعدة في وضع مسار جديد نحو تجارة عالمية أكثر ازدهاراً واقتصاد عالمي أكثر

انفتاحاً وعولمة اقتصادية أكثر شمولاً، وعلى مدار السنوات الست الماضية، تجاوز إجمالي التجارة بين الصين والدول المشاركة الأخرى في المبادرة، حوالي (6) تريليونات دولار، وتجاوزت استثمارات الصين في هذه الدول (80) مليار دولار، وكذلك، أظهرت أحدث الدراسات التي أجراها البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى، أن مبادرة الحزام والطريق سيخفض تكاليف التجارة العالمية بنسبة (1.1) إلى (2.2) بالمائة وأسهم بنسبة (0.1%) على الأقل في النمو العالمي لعام 2019، وأن الاستثمارات المرتبطة ببرنامج المبادرة يمكن أن تساعد في انتشال (8.7) مليون شخص من الفقر المدقع و(34) مليون آخرين من الفقر المعتدل في مجموعة متنوعة من الدول، وخلقت مناطق التعاون الـ(82) التي أقامتها الصين بالاشتراك مع (24) دولة مشاركة، أكثر من ملياري دولار من العائدات الضريبية وحوالي 300 ألف وظيفة للدول المضيفة (عادل، 2019).

وقد أشار السفير الصيني بالقاهرة السيد (سونج ايقوه)، أن حجم التجارة بين بلاده والدول العربية ارتفع بنسبة (11.9%) بنهاية العام 2017، أي ما يقارب (191) مليار دولار(مؤتمر صحفي للسفير الصيني بالقاهرة نقلاً عن وكالة الأناضول الرسمية بتاريخ 14 أذار 2018)، فمعالم هذه المبادرة تم تعزيزها بين الصين والدول العربية وأهمها (تينغ، 2017: 52): التبادل التجاري، تبادل السياسات التنموية، والتواصل الإنساني والثقافي، وترابط المنشأة من خلال التبادل التكنولوجي.

وخير مثال على أهم ملامح نجاح هذا التعاون هو الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي في 10 يوليو عام 2018 الذي ألقى فيه الرئيس الصيني السيد (شي جين بينغ) خطاباً هاماً أشار فيه أن مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية يعمل بشكل جيد وأصبح منصة فكرية لتبادل الخبرات والتجارب في مجال الإصلاح والانفتاح وإدارة البلاد بين الجانبين العربي والصيني، وسيصبح المركز أقوى في المستقبل لتقديم مزيد من الدعم الفكري للجانبين، وان الصين كانت خلال الاعوام الاخيرة ثالث أو ثاني أكبر الشركاء التجاريين للمملكة، وقد بلغت مستوردات المملكة من الصين خلال أول عشرة شهور من عام 2019 حوالي 1.9 مليار دينار، وبزيادة نسبتها 13% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهذا

يمثل حوالي 20% من مستوردات الاردن (مجلة مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، 2019 :72).

4-2-2 التبادلات الثقافية بين الصين والدول العربية:

قامت الصين والدول العربية بالتعاون والتبادل الثقافي في مجالات مختلفة في عام 2019، وركزت الأحزاب ومراكز الفكر من الطرفين على موضوعات حول حوكمة الدولة والخبرات في الإصلاح والتنمية، ويعتبر التبادل بين الشعوب من مختلف البلدان محتوى رئيسي في مبادرة "الحزام والطريق"، وأساساً ثقافياً لبناء "الحزام والطريق"، لقد حققت الصين والدول العربية منجزات بارزة في التبادل الثقافي منذ تأسيس الصين الحديثة، وتطورت الثقافة والتعليم في الصين بشكل سريع، وبدأت بتطوير تعليم اللغة العربية والبحوث فيها تدريجياً ، وفي عام 1987 تم تشكيل جمعية بحوث الأدب العربي الصينية، فزادت التبادلات الأدبية الصينية- العربية نمواً في العقود الأخيرة، وتمت ترجمة الكثير من الكتب الكلاسيكية الصينية إلى العربية، مثل (طاو تي تشينغ) و(حلم القصور الحمراء) و(قصص الممالك الثلاث) و(الزهرات الذابلات الثلاث)، ضمن مشروع ترجمة الكتب الأدبية ونشرها بين الصين والدول العربية، ومشروع طريق الحرير للنشر الأكاديمي والثقافي (عبيد، 2019).

مما يقدم للشعوب العربية وسيلة هامة لمعرفة الثقافة الصينية، وأصبحت الروايات، التي رشحت للجائزة العالمية للرواية العربية، موضوعاً مهماً لرسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الصينية، وإن هذه الجائزة تحث الباحثين الصينيين على نقل انتباههم من الأعمال الأدبية العربية القديمة والحديثة إلى الروايات الحديثة المتعلقة بحياة الشعوب العربية في العصر الجديد، مما يفتح نافذة للباحثين الصينيين لمعرفة الوطن والمجتمع العربي والثقافة العربية. وفي الفرة (2018-2019) هناك (20149) طالباً عربياً يدرسون في الصين، و(1129) طالباً صينياً يدرسون في الدول العربية، وأسست الصين (12) معهد كونفوشيوس وأربعة فصول كونفوشيوس في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وغيرها من تسع دول عربية، وأصبحت

الأردن والبحرين وتونس وغيرها من (13) دولة عربية وجهات سياحية لمجموعات من السياح الصينيين (الصين اليوم، 2019).

وتلعب التبادلات بين مراكز الفكر الصينية والعربية دوراً كبيراً في تعزيز التبادلات الثقافية والسياحية في إطار منتدى التعاون الصيني- العربي، بين 18 و19 نوفمبر عام 2019، في بكين، أقامت وزارة الثقافة والسياحة الصينية مع جامعة الدراسات الدولية ببكين "المنتدى الصيني- العربي للسياحة. وتم تأسيس تحالف التعليم العالي الصيني- العربي للثقافة والسياحة، شارك فيه كأعضاء مؤسسين عشرات من مراكز الفكر الصينية والعربية في مجالي الثقافة والسياحة. كما أخذت الجامعات الصينية والعربية تشارك في الكثير من أنشطة التبادلات الإنسانية ومراكز الفكر، مما وسّع قنوات التبادلات الأكاديمية بين الطرفين، ويشكل النمط المتكون من منصات التبادل الأكاديمي الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى ذلك، تركز الندوات بين الصين والدول العربية أكثر على موضوعات حول البحث عن الصفات والآثار والمحتويات وطرق التعاون في مبادرة "الحزام والطريق"، والتحديات وإمكانيات ترابط الإستراتيجيات الصينية والعربية، مدفوعة باحتياجات الواقعية في بناء "الحزام والطريق"، ويتعزز التعاون بين الصين والدول العربية في الاقتصاد والسياسة وغيرها من المجالات المختلفة بشكل متكامل (يعقوب، 2018: 45).

ويعد التبادل الثقافي هو الخطوة الأولى في تحقيق التبادل بين الشعبين الصيني والعربي، ويمثل قوة محركة هامة لتعميق الصداقة بين الصين والدول العربية وتعزيز علاقة التعاون الإستراتيجية الصينية- العربية، كما يُعتبر طريقاً هاماً لبناء العلاقة الدولية الجديدة على أساس ومبادئ الاحترام المتبادل والإنصاف والعدل والتعاون والتمتع بالفوز المشترك. أقامت الصين علاقات الشراكة الإستراتيجية مع الدول العربية، وتسعى إلى تعزيز السلام والتنمية بشكل مشترك، مما يقدم القوة المحركة لتعميق التعاون الثنائي في مجالات مختلفة، وفي السنوات الأخيرة، يظهر التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية مزايا جديدة، بما فيها زيادة الدعم للسياسات بشأن دفع التبادل الثقافي وتوسيع مجالات التعاون خلال تبادل الثقافة وتنويع طرق التبادل الثقافي وإيلاء المزيد من الاهتمام للتبادل بين الشباب الصيني والعربي (وانغ يي،2018: 17).

وألقى الرئيس الصيني (شي جين بينغ) خطاباً بعنوان "التشارك في خلق مستقبل أفضل للعلاقات الصينية – العربية" خلال زيارته لمقر الجامعة العربية في كانون الثاني عام 2018، "وأكد على أن الصين على استعداد لتكون من بناة السلام في الشرق الأوسط، ودافعة لتنميته، ومساهمة في تطوير صناعاته، وداعمة لتثبيت استقراره، وشريكة في تعزيز تفاهم شعوبه، وستعمل الصين باستمرار على تعزيز التعاون الصيني – العربي في المستقبل بما يشكل شبكة التعاون والشراكة القائمة على المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، وما يحقق مجتمعاً موحداً ذا مصير موحد للبشرية جمعاء، إن الصين والبلدان العربية على قناعة تامة بأن مبادرة الحزام والطريق ستأتي بالمنافع للطرفين، وقد وضعت القيادات الصينية والعربية تخطيطاً لتفعيل المبادرة مع المشاركة الشعبية، إذ إن الأكثر إلحاحاً لذلك هو كيفية ترجمة المبادرة إلى واقع" (الخطيب، 2019: 111).

وإنطلاقاً من هذه الرؤية أعتبر مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية منصة فكرية لتبادل الأفكار والخبرات حول الإصلاح والإنفتاح والحكم والإدارة بين الصين والدول العربية، وتم تحقيق هذه الرؤية من خلال الإرتكاز على أربع منصات وهي كالاتي: منصة الدورات التدريبية، منصة الدراسات والبحوث، منصة إعداد الكفاءات، ومنصة التواصل الإنساني والثقافي (قوانغدا، 2019).

4-3 التحديات التي تواجه مبادرة مشروع الحزام والطريق في منطقة الشرق الاوسط:

تدرك الصين أن الصراعات والتوترات وأعمال العنف والاقتتال مصدرها في الأول غياب التنمية وتهميش المناطق والفئات المجتمعية، لذلك سيسمح المشروع بتغيير أوضاع الفقر واللاعدالة من طريق الاستثمارات الضخمة وإتاحة فرص التشغيل للطاقات الشابة في الدول المعنية سواء في آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا وصولاً إلى شمال أفريقيا. وبذلك يحقق المشروع ميزات أمنية تتمثل بالتالي:

1. العمل على استقرار الدول المنخرطة في المشروع والمساهمة في تمتين علاقات الأنظمة فيها بمجتمعاتها.

2. نجاح المشروع في تنمية المناطق يحولها من بؤر توتر إلى بؤر للسلام بما يؤمِّن ممرات النقل.
3. ينعكس مثل هذا الاستقرار والسلام حتى على الأمن العالمي فينقص تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة العابرة للحدود، وخصوصاً من المناطق المعوزة، والإسهام في تقليص حركة الهجرة العالمية والاختلال الديمغرافي في دول العالم، وكبح حركة النزوح الريفي إلى المدن، ومن المتوقع أن يواجه مشروع "الحزام والطريق" العديد من التحديات في منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل أهم تلك التحديات في الاضطرابات والصراعات التي تهدد استقرار الدول العربية، كما تواجه المنطقة العربية عدة تناقضات إقليمية بعضها في شكل تنافس بين إيران والسعودية من جهة وإيران وتركيا من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك الصراع طويل الأمد بين إسرائيل والدول العربية. من ناحية أخرى، لا تزال البنية الاقتصادية لدول المنطقة ضعيفة، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وإسرائيل. ويمكن إجمال تلك التحديات فيما يلي (البدور، وآخرون، 2019 : 18):

أ. تطور العلاقات الصينية –الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية.
ب. صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية.
ج. اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصاً الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا (CNN و BBC)، والذي يتسبب في:

أ. نقل صور نمطية وسلبية (عن العرب والصين) إذ أن العلاقات الصينية العربية ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية والإستراتيجيات.
ب. نقل صورة سلبية عن العالم العربي للتأثير على القيادات الصينية حيث تعرف المنطقة العربية وفق هذه المصادر كما يلي:

1. منطقة مضطربة وفيها توقعات ليست بالحسبان.
2. قضايا المنطقة معقدة جداً ولا يمكن حلها.
3. المنطقة مليئة بالمخاطر والجهل.

4. تعتبر المنطقة منبع الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي.

5. لا تستطيع الصين التأثير في المنطقة وهي على هذه الحال.

4. ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي–الإسرائيلي.

إن الصين ستدفع نحو بناء مشترك لمشروع "الحزام والطريق" مع دول الشرق الأوسط. وتواجه الصين التحديات التالية لبناء المشروع وهي (جيان، 2017: 4):

1. **توضيح أهداف مبادرة "الحزام والطريق"**: إن مبادرة الحزام والطريق لم يتم توضيحها بشكل كافي، ويغلب عليها الأبعاد الرمزية التاريخية، الأمر الذي يجعلها أقرب للدعاية السياسية منه إلى مشروع واقعي قابل للتطبيق، لاسيما أن هذا الأمر يمتزج مع تحد يتعلق باتساع نطاق المبادرة الجغرافي والاقتصادي ليشمل قارات العالم أجمع، كما أن هناك بعض الآراء التي تثير الشكوك حول الأهداف الحقيقية للمبادرة، والتي ترى أن الصين ترغب من خلال المبادرة في استثمار فوائضها المالية وفتح أسواق دول العالم أمام منتجاتها، بما يصب في مصلحتها فقط، وتسعى جمهورية الصين الشعبية الى تبديد المخاوف وطمأنة الدول المشاركة بأنها لدى تنفيذها للبرنامج الضخم لإنشاء بنية تحتية تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، تحرص على مراعاة الشفافية وعدم التسامح مع الفساد مع التأكيد على تحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي وتوسيع التعاون التجاري والاستثماري، وفي الوقت الذي كثر الحديث فيه عن توقع أزمة مالية عالمية والتخوفات من تباطؤ النمو توفر مبادرة الحزام والطريق أفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، خاصة وأن تنفيذها يتم في اطار من عدم التدخل في الشؤون الداخلية مع حرص الصين على بناء العلاقة مع الشركاء على قدم المساواة ودون فرض الهيمنة فالهدف هو الشراكة والتحفيز الاقتصادي الذي يحقق مصالح مختلف الاطراف المشاركة، وعملياً فإن هذه المبادرة، واضافة إلى كونها تشكل جسراً حيوياً يفتح باباً واسعاً أمام المنتجات الصينية للوصول إلى حوالي 65% من سكان العالم (أبوحمور، 2020).

2.**صعوبة حدوث التوازن بين التحالفات الإقليمية:** تسعى الصين لتطوير علاقاتها مع مختلف الأطراف ضمن المحاور الإقليمية ذات المصالح المتعارضة، الأمر الذي يعيق قدرتها على اتخاذ مواقف واضحة إزاء بعض القضايا في المنطقة، ويبدو ذلك بوضوح في العلاقات الوثيقة بين الصين وكل من إيران وتركيا وإسرائيل، والتي تؤثر على آفاق تطور العلاقات الصينية – العربية، في ظل تباين المصالح بين هذه الأطراف من ناحية ومعظم الدول العربية من ناحية أخرى. كما أن مصالح الصين مع القوى الدولية تؤثر على مواقفها كثيراً من بعض قضايا منطقة الشرق الأوسط، مثل علاقاتها مع روسيا، والتي يتجلى تأثيرها في اتجاه تصويت الصين داخل مجلس الأمن الدولي على القرارات الخاصة بالأزمة السورية، والذي توافق في مجمله مع توجهات روسيا.

فمع دخول الموارد الاستراتيجية وطرق التجارة البحرية ضمن دائرة المصالح الجوهرية للصين، من المتوقع أن تصبح البحرية الصينية أكثر نشاطاً في الخارج من السابق. هنا ترى القيادة الصينية أن تحديث البنية العسكرية خطوة أساسية في تحقيق مكانة البلاد كقوة عظمى، استناداً إلى مفهوم الفرص الاستراتيجية التي طُرحت في عهد الرئيس (شي جين بينغ)، ومع استمرار نمو الصين كقوة عالمية، من المؤكد أن تتوسع مصالح الصين الجوهرية العابرة للحدود القومية. هنا يمكن القول إن مساعي الصين الدائمة لتأمين موارد الطاقة، والحصول على أسواق جديدة، وبناء تحالفات استراتيجية، سيبقى مصدراً للمنافسة المباشرة مع الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم، وخصوصاً في منطقتي آسيا والشرق الأوسط، لكنه قد يدفع الصين مستقبلاً نحو بناء تحالفات أو اتفاقيات عسكرية مع دول في الشرق الأوسط وأفريقيا (Kaufman, 2010:17).

وقد ظهرت أولى التبعات السلبية لفيروس كورونا في تراجع سعر برميل النفط بمعدل 2 إلى 6 دولارات للبرميل منذ اندلاع أزمة فيروس كورونا. وهو الأمر الذي يعني تراجع مداخيل الدول العربية النفطية. كما أن أسواق الدول العربية ستتأثر بتراجع الإنتاج الصناعي الصيني من السلع الاستهلاكية، فمثل هذا التراجع سيقود إلى قلة المعروض من هذه السلع وارتفاع تكاليف النقل والتأمين عليها بسبب المخاوف الحقيقية

والنفسية إزاء التجارة مع الصين والدول المجاورة لها مثل كوريا الجنوبية. ومن تبعات ذلك ارتفاع تكاليف مستوى المعيشة وتراجع القوة الشرائية لفئات الدخل المحدود والطبقة الوسطى العربية التي اعتادت على استهلاك المنتجات الصينية الأنسب سعراً مقارنة بالمنتجات الأوروبية والأمريكية واليابانية المشابهة .

هنالك اصرار صيني على تفعيل البعد الجيوسياسي للمشروع الذي يتجسد في رحلة الطريق الاستراتيجي في 2 كانون الثاني 2017 التي استغرقت 16 يوماً بواسطة قطار انطلق من مدينة يبور الواقعة قرب شتغهاي، فهي رحلة وصلت تخومها بعد قطع مسافة أكثر من 12 ألف كيلو متر لبرلين الألمانية التي تعتبر أكبر عواصم أوروبا (لكريني، 2017 :210).

من هنا نجد أن مبادرة الحزام والطريق تمثل مشروع صيني تسعى من خلاله الصين الى تطوير وتعزيز علاقاتها التجارية مع دول العالم بما يعزز من قدرتها على الحد من النفوذ التجاري الامريكي .

الفصل الخامس

مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية حتى عام 2030 (وفق تقنية دلفي)

تمهيد:

كثفت الصين اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وخصوصاً الدول العربية في العقود الأخيرة لأسباب عديدة، ومن أهمها سياسة الاصلاح والانفتاح التي أطلقتها الصين عام 1978، وحاجة الصين لتمتين علاقتها مع الدول المنتجة للبترول نظراً لحاجتها المتزايدة له، لكون العديد من الدول العربية تمتلك احتياطياً نفطياً كبيراً، إلى جانب حاجة الصين لتحييد الدول العربية في مشكلة إقليم (شينجيانغ) ذي الأغلبية المسلمة من أصول تركية، وكذلك رغبة الصين في توظيف ملفات الشرق الأوسط كأوراق ضغط على الولايات المتحدة لتخفيف ضغوط الأخيرة في ملف تايوان (daniels, 2018).

وعلى الصعيد الدولي تتفق الدول العربية والصين في أن التعددية القطبية في النظام الدولي مما سيسهم في إقامة نظام سياسي اقتصادي معقول، وخلق عمل سياسي دولي مستقر نسبياً يسوده التعاون التبادل في مختل دول العالم ، وسيتناول هذا الفصل مجموعة من القضايا التي ستبين مستقبل العلاقات العربية–الصينية.

5–1 مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية العربية – الصينية.

على الرغم من التقدم الكبير الذي شهدته العلاقات العربية – الصينية، إلا أنها لا تزال دون المستوى المتوقع من الجانبين العربي والصيني، حيث أن جل ما تحقق من تطور في العلاقات العربية – الصينية في العقود الثلاثة الماضية التي أعقبت تبني سياسة الاصلاح والانفتاح الصينية عام 1978 ، ويركز على الجانب الاقتصادي وعلى وجه الخصوص التعاون في مجال الطاقة التقليدية، في وقت لايزال التقدم في العلاقات بين الجانبين على المستوى الثقافي والشعبي محدوداً، ومن المرجح أن تشهد العلاقات العربية–الصينية مزيداً من التطور في المدى القصير والمتوسط ، وبخاصة في ظل المساعي الصينية الحثيثة لإعادة احياء طريق الحرير القديم من

خلال مبادرة الرئيس الصيني الحالي (شي جين بينغ) لعام 2013 المعروفة بمبادرة "الحزام والطريق"، ومع ذلك ينبغي على الجانبين العربي والصيني أن يعملا سوياً في المستقبل على تطوير التعاون بينهما في المجال الثقافي من خلال إعادة صياغة هذه العلاقات وتصحيح الانطباعات الخاطئة لدى الجانبين، ويمكن للتعاون في مجال الاعلام أن يؤدي دوراً في تصحيح بعض هذه المفاهيم الخاطئة، كما أنّ الزيارات المتبادلة وعلى مختلف المستويات يمكن أن تؤدي دوراً في توضيح الصورة الصحيحة لدى الطرفين العربي والصيني، ولا نعني هنا بالزيارات المتبادلة فقط تلك التي تتم بواسطة المسؤولين الرسميين من الجانبين، وتشمل أيضاً الزيارات الشعبية المتمثلة في الوفود السياحية، والطلبة الذين يتلقون تعليمهم في الصين وفي البلدان العربية، فضلاً عن زيارة الأكاديميين، حيث بإمكان هؤلاء جميعاً المساهمة في نقل الصورة الصحيحة وتوضيح ما هو خاطئ من مفاهيم وانطباعات.

وقد نشرت صحيفة الشعب الصينية اليومية واشارت الى أن حجم التجارة في سوق الكتب الإلكترونية في الصين يصل إلى 33.5 مليار يوان (نحو 5.34 مليار دولار أمريكي) في عام 2020، ولا تقتصر النهضة الثقافية للصين على ذلك، بل تشمل النظام التعليمي الذي يعد الأكبر من حيث الحجم في العالم، ولا سيما التعليم العالي الذي شهد اصلاحات كثيرة ضمن سياسة الإصلاح فارتفع بذلك عدد مؤسسات التعليم العالي إلى نحو (2900) جامعة وكلية (Xining, 2016) وأخذت الجامعات الصينية تتبوأ مركزاً مرموقاً في التصنيف العالمي كجامعة (تشينخوا) وجامعة بكين اللتين تصنفان في قائمة أفضل مئة جامعة في العالم (صبري، 2014 :41-44)

لهذا يتعين على الجانبين العربي والصيني تعزيز تعاونهما في المجال التعليمي من طريق تبادل البعثات والأساتذة والمنح الدراسية، فضلاً عن التعاون في مجال اللغة عبر زيادة عدد المنح التي تقدم من الجانبين لدراسة اللغة الصينية والعربية لما لذلك من دور كبير في تحقيق المزيد من التقارب والتعاون العربي – الصيني في مختلف المجالات، وفي مجالات أخرى يتطلب المزيد من التعاون بين الدول العربية والصين كالمجال التكنولوجي، حيث حققت الصين تقدماً كبيراً في هذا المجال، لهذا يمكن للدول العربية أن تستفيد من التجربة الصينية في هذا المجال، خاصة تجربتها في مجال

تكنولوجيا الطاقة البديلة، ويمكن للجانبين العربي والصيني توقيع المزيد من اتفاقيات ومذكرات التعاون في المجال التكنولوجي، والاستفادة من الدورات والمنح التي تقدمها الصين سنوياً للدول العربية، بالإضافة إلى العمل على تبادل الزيارات بين المسؤولين المعنيين بهذا القطاع في الجانبين لاستكشاف فرص التعاون المتاحة والعمل على الاستفادة منها. وفي هذا الصدد قامت جامعة الدول العربية بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة العلوم والتكنولوجيا بجمهورية الصين الشعبية بشأن إنشاء مراكز صينية – عربية لنقل التكنولوجيا، وينبغي للجانب العربي في هذا الخصوص العمل على الاستفادة من كل ما تقدمه الصين حالياً من دورات تدريبية وورش عمل في مجال نقل التكنولوجيا (منتدى التعاون العربي الصيني، 2016: 11)

وقد أكد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في خطابه الذي افتتح به الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي – الصيني في بكين عام 2014 على أهمية التعاون التكنولوجي بين الصين والدول العربية، ولتحقيق التعاون في هذا المجال الحيوي بادرت الصين بإنشاء المركز الصيني – العربي لنقل التكنولوجيا في منطقة (نينغشيا) الصينية خلال افتتاح الدورة الثانية لمعرض الصين والدول العربية (نينغشيا إكسبو) في 10 أيلول 2015، وهدفت هذه المراكز نقل التقنيات والتكنولوجيا الصينية للدول العربية، بما في ذلك مجالات القطارات فائقة السرعة والاتصالات الفضائية والطاقة النووية والطاقة البديلة والزراعة الحديثة، وعلى الرغم من أهمية هذا المركز ودوره في عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان العربية، إلا أنه ينبغي للبلدان العربية أن تعمل أيضاً على المستوى الثنائي مع الصين على إنشاء مراكز وطنية للتكنولوجيا يكون هدفها البحث عن فرص للتعاون في المجال التكنولوجي، مع الأخذ في الاعتبار حاجات وإمكانات كل بلد عربي، كما يمكن للدول العربية العمل عبر الدبلوماسية الثنائية أيضاً تعزيز التعاون في هذا المجال من خلال البعثات التي تقدمها الصين إلى الدول العربية، بحيث تشمل بعض هذه البعثات مجالات العلوم والتكنولوجيا، الأمر الذي من شأنه المساعدة أيضاً على تحقيق هدف نقل التكنولوجيا الصينية للدول العربية من خلال تأهيل كوادر عربية قادرة على الإشراف على هذه المهمة وتنفيذها بالتعاون مع الجانب الصيني (شينخوا، 2015).

ويمكن لتقصي نماذج التعامل الصيني مع الاقاليم السياسية المختلفة في العالم التي يمكن أن تكون دليلا لتعامل الصين مع الاقليم العربي دون اغفال خصوصيات كل اقليم، وتدل المتابعة التاريخية المعاصرة إلى أن الصين قامت بتكييف سياستها الاقليمية في منطقة أفريقيا (2006) وفي امريكا اللاتينية والكاريبي (2008) من خلال (Gonzalez, Zengin, 2016 :270-271).

أ. المساهمة في التدريب العسكري والتعاون التقني.

ب. حفظ السلام وتسوية النزاعات من خلال الامم المتحدة.

ج. مراقبة التعاون مع مختلف الاطراف المشاركة المعلوماتية لمقاومة الارهاب.

وتتعدد المصالح العربية التي يسعى العرب لتحقيقها خلال السنوات العشر القادمة على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، ولكن على صعيد توقع الدعم الصيني فأن ابرز هذه المصالح يتمثل بما يلي (منتدى التعاون العربي الصيني، 2016: 11):

1. تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقراراً سياسياً يعالج نسبة كبيرة من مشاكل الفقر والبطالة في معظم البلاد العربية.
2. تطوير دور الدول العربية في رسم مستقبل الشرق الأوسط ، لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة، وأن يتحقق للعرب مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.
3. دعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية وخاصة تلك المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف عدوانه على الشعب الفلسطيني.
4. تطوير التعاون العربي-الصيني في مجالات الأمن في الخليج بما يحقق التوازن مع الوجود الأميركي والأوروبي، ويحقق الأمن لدول الخليج، ويحافظ على حماية مصادر الطاقة فيه لحماية الحضارة الإنسانية والتطور الصناعي الدولي، وبما يحقق النماء والاستقلال في دول الخليج.
5. الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية ونفوذها السياسي في تحجيم اتجاهات الهيمنة في السياسة الأمريكية المعاصرة، خاصة في سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الأوسط.

6. المساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي، بما يحقق اقتصاداً صناعياً متنامياً، ويطور استخدامات التكنولوجيا فيها، ويوطن الصناعات التكنولوجية.
7. الاستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في الوطن العربي.
8. الاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية التقليدية منها وغير التقليدية لدعم اتجاه التوازن الاستراتيجي للعرب مع إسرائيل وكذلك في مجال تكنولوجيا التصنيع العسكري.
9. تطوير التعاون العربي–الصيني لبلورة موقف حضاري لسياسة حكيمة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي تستند إلى شرعية المقاومة ضد الاحتلال العسكري بكافة الوسائل.
10. محاربة أعمال الإرهاب المنظم ضد الأبرياء والمدنيين دون تمييز مهما كان مصدرها، ووضع استراتيجية مشتركة مع العرب لإقرار هذه التوجهات في الأمم المتحدة، حيث أصبحت قضية الإرهاب الدولي القضية المحورية على أجندة السياسة الدولية بعد أحداث11 أيلول 2001.

وعلى مستوى التعاون والتبادل والدعم فان العرب يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن ابرز ذلك:

1. التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.
2. استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) دون المرور عبر معبر السياسة الأمريكية أو الغربية.
3. دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسيا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.
4. فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس

والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كاستراتيجية إنسانية عامة. (حسين، 2018: 90).

فمع دخول الموارد الاستراتيجية وطرق التجارة البحرية ضمن دائرة المصالح الجوهرية للصين، من المتوقع أن تصبح البحرية الصينية أكثر نشاطاً في الخارج من السابق، فتحديث البنية العسكرية للقيادة الصينية خطوة أساسية في تحقيق مكانة البلاد كقوة عظمى، استناداً إلى مفهوم الفرص الاستراتيجية التي طُرحت في عهد الرئيس الصيني الحالي (شي جين بينغ)، ومع استمرار نمو الصين كقوة عالمية، من المؤكد أن تتوسع مصالح الصين العابرة للحدود القومية، ومساعي الصين الدائمة لتأمين موارد الطاقة، والحصول على أسواق جديدة، وبناء تحالفات استراتيجية، الأمر الذي سيبقى مصدراً للمنافسة المباشرة مع الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم، وخصوصاً في منطقتي آسيا والشرق الأوسط، لكنه قد يدفع الصين مستقبلاً نحو بناء تحالفات أو اتفاقيات عسكرية مع دول في الشرق الأوسط وأفريقيا (Kaufman, 2010:17).

ويعتبر (يان شيتونغ) (Yan Xuetong)، عميد معهد العلاقات الدولية المعاصرة في جامعة (تشينخهوا) في بكّين أحد أشد المنتقدين لـ "مبدأ عدم الانحياز" الذي تنتهجه الصين، ويدعو الصين للتخلي تماماً عن هذا المبدأ واستبداله بشبكة من التحالفات العسكرية، ويؤكد (يان) أن مبدأ عدم الانحياز، كان ملائماً للصين خلال الحرب الباردة عندما كانت الصين ضعيفة، ومن وجهة نظره لكي تصبح الصين دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، فإن الصين بحاجة إلى استراتيجية جديدة تدعم بشكل كامل تكوين تحالفات حقيقية، تلزم كل دولة في الدفاع عن الأخرى في أوقات النزاع أو الحرب (Xuetong, 2016)

وبالرغم من صعوبة التنبؤ بالمستقبل، فإن صعود الصين لا يزال يثير جدلاً كبيراً حول التوجهات المستقبلية للنظام الدولي ، وطبيعة هذا الصعود، وهل سيكون سلمياً كما تأمل القيادة الصينية دائماً، أم أن الصين تسير على خطى الولايات المتحدة والقوى الأوروبية التقليدية في الهيمنة والسيطرة، ولعل الافتراض الأساسي في عدد من الكتابات الغربية يشير إلى أن الصين تتحرك لا محالة نحو التوسع الإمبراطوري. والرواية السائدة حول نظرية التوسع الصيني تقول إن الصين معنية بالدرجة الأولى

بتحقيق الهيمنة في بحر الصين الجنوبي مهما كانت التكاليف، ويدلل أصحاب هذا الرأي بمواقف الصين المتشددة في المطالبات السيادية البحرية، واستصلاح الجزر على نطاق واسع وبناء منشآت عسكرية ومدنية، ورفضها المشاركة في فصل النزاعات من جانب طرف ثالث، وعزمها على تأمين الفضاء الاستراتيجي لموازنة قوة الولايات المتحدة في العالم (Morton, 2016 :910).

ويجادل (جون ميرشايمر)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة (شيكاغو)، أحد أكبر منظري المدرسة الواقعية الهجومية ، أنه إذا استمرت الصين في النمو الاقتصادي، ستحاول لا محالة السيطرة على آسيا بالطريقة نفسها التي سيطرت فيها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، ولا بد من أن تمتلك الصين القوية مصالح في جميع أنحاء العالم، وهو ما سيدفعها إلى تطوير قدراتها العسكرية لنشرها في مناطق أبعد من آسيا، ومن المؤكد أن منطقة الخليج العربي في الشرق الأوسط ستكون على رأس قائمة القوة العظمى الجديدة للمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وهنا يدعو (ميرشايمر) إدارة ترامب إلى الذهاب إلى أقصى حد لمنع الصين من أن تصبح قوة إقليمية مهيمنة (Mearsheimer, 2014)

وتعتقد دول مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وعدد من دول جنوب شرق آسيا التي تعارض المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي، أن استراتيجية الصين تسعى إلى تأكيد قوتها على النطاق القيمي الأوسع، أي طرد الولايات المتحدة والتحول إلى القوة البحرية والجوية المهيمنة في شرق المحيط الهادئ، وتكون قادرة على تأمين خطوط التجارة الرئيسية (Cordesman, 2016).

لا بل إن مؤسسة (راند) الأمريكية ذهبت أبعد من ذلك، وأصدرت تقريراً في شهر تموز 2016 بعنوان "الحرب مع الصين: إعادة التفكير في المستحيل"، مشيرة أن اندلاع الحرب بين الصين والولايات المتحدة أمرٌ غير مستبعد (Gompert,2016)

في المقابل، يؤكد رئيس وزراء سنغافورة الأسبق، الذي يعد مؤسس سنغافورة الحديثة، (لي كوان يو)، أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين حتمية، مستبعداً الصراع بين البلدين، مشدداً في هذا الصدد على أن الوضع يختلف تماماً عن أيام الحرب الباردة، حيث كان الاتحاد السوفياتي يخوض الصراع مع الولايات المتحدة من

أجل التفوق العالمي، مؤكداً أن الصين تتصرف على نحو برغماتي لتحقيق مصالحها القومية، وليست مهتمة بتغيير العالم (Allison&Blackwill, 2013). في حين يطالب (جوزيف ناي) من جامعة (هارفارد) الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بتوخي الحذر واليقظة خشية الانزلاق إلى فخّين رئيسيين أعدهما له التاريخ، الأول (فخ ثيوسيديدز)، التحذير الذي أطلقه المؤرخ اليوناني القديم من احتمال اندلاع حرب كارثية إذا أصبحت قوة راسخة (مثل الولايات المتحدة) شديدة التخوف من قوة صاعدة (مثل الصين). والثاني (فخ كيندلبرجر)، الصين التي تبدو أضعف مما ينبغي وتفشل في الاضطلاع بالمهمات العالمية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة، بالتالي انهيار النظام القائم كما حدث بين بريطانيا والولايات المتحدة، وأدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية (Nye ,2016).

ولكن الصين ترى الأمور من منظور مختلف، إذ تتخوف من أن هناك جهوداً فاعلة تقودها الولايات المتحدة منذ عدة سنوات (وخصوصاً بعد طرح استراتيجية إعادة التوازن في بداية 2012) لاحتواء الصين عبر ما يشبه استراتيجية التطويق، ومن أجل كسر هذا التطويق اقترح بعض المحللين الصينيين سابقاً أنه يتعين على الصين "التوجه غرباً" لأن استراتيجية التطويق الأمريكية لا تبدو قوية في آسيا الوسطى وغرب المحيط الهادئ كما هي الحال في آسيا، فضلاً على أنها تتراجع في منطقة الشرق الأوسط (Scobell&Nader,2016: 10).

ولعل ما طرحه (وانغ جيسي) من جامعة بكّين في مقال نشر في صحيفة غلوبال تايمز الصينية بتاريخ 2012/10/17، من أنه يتوجب على الصين أن تولي مزيداً من الاهتمام بأقصى الغرب على وجه التحديد، داعياً إلى توجهات جيواستراتيجية أكثر توازناً تلقي وزناً لمناطق مثل آسيا الوسطى وغرب المحيط الهادئ، والشرق الأوسط (جيسي،2012)، ولعل هذا الاقتراح قد اكتسب زخماً كبيراً في عام 2013، حين أطلق الرئيس الصيني مبادرة طريق الحرير البري والبحري (Xinhua, 2016)، ومنذ ذلك الحين تحولت تلك المبادرة إلى سياسة رسمية تتبناها القيادة الصينية.

ومن وجهة النظر الصينية،" التوجه نحو الغرب" قد يحقق جملة من الأهداف، بما في ذلك تعزيز الأمن على حدودها مع باكستان ودول آسيا الوسطى، والحصول

على موارد الطاقة، وايجاد أسواق لمنتجاتها، وأعمال لشركاتها الكبرى التي أصابها الركود داخل الصين، أما من الناحية الاستراتيجية، فإن التوجّه غرباً يقلل من الاعتماد المفرط على منطقة شرق آسيا، فضلاً عن أنه قد يؤدي إلى تحسين الاستقرار الداخلي في إقليم (شينجيانغ) الذي يقطنه مسلمو (الإيغور)، ولعل الكتاب الأزرق الذي يتناول قضايا الأمن غير التقليدية والذي يصدر سنوياً عن أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكّين كان أكثر تحديداً في تعريف الأهداف الصينية التي تهدف مبادرة الطريق والحزام تحقيقها والتي من أهمها (Book,2015):

1. توفير الحماية للأمن الاقتصادي الصيني على المستوى العالمي.
2. تعزيز أمن الطاقة للصين من خلال توفير طرق الشحن البديلة.
3. تسهيل أمن الحدود من خلال تطوير المناطق الغربية للصين.
4. مكافحة "الارهاب، والانفصالية، والتطرف الديني" في داخل الصين وخارجها من خلال التنمية الاقتصادية واعادة توزيع الثروة لمعظم دول العالم .
5. بناء نظام أمني دولي جديد يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين وقوتها الناعمة.

لكن اللافت ما طرحته الدبلوماسية الصينية (فو ييِنغ)، التي كانت تشغل نائب وزير الشؤون الخارجية الصيني، وحالياً مسؤولة لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (البرلمان)، حيث عددت الأسباب التي دفعت إلى تصعيد الجهود الأمريكية "لاحتواء" الصين في السنوات الأخيرة، والتي عزتها إلى خيبة أمل الولايات المتحدة في ثلاث مجالات (South China Morning Post,2017):

أولاً: تحديث الصين لم يحقق الاصلاح السياسي: كما توقعت الولايات المتحدة، ولم يظهر "غورباتشوف صيني"، بل حصل العكس، فنجاحات الصين وتنامي ثقتها بنفسها جعل مسار تطورها غير قابل للتراجع.

ثانياً: بعد اندماج الصين في النظام العالمي: لم تستسلم الصين لإرادة أمريكا أو تبني قراراتها وفقاً للمصالح الأمريكية، بل على النقيض من ذلك تماماً، أصبحت الصين أكثر نشاطاً في محاولة تشكيل الشؤون الدولية والاقليمية وفقاً لمصالحها.

ثالثاً: مع دخول الصين المرحلة الأصعب من الاصلاح الاقتصادي: باتت الشركات الأمريكية التي لها مصالح في الصين يتوجب عليها التكيف مع هبوط حاد في الأرباح.

وفي سياق هذه المعطيات الاستراتيجية أن "طريق الحرير البحري" سيكتسب زخماً خلال السنوات المقبلة، وبالتالي فإن مصالح الصين في الشرق الأوسط سوف تتزايد، وقد يتبع ذلك تزايد الوجود السياسي والعسكري الصيني في المنطقة، الذي لا يعني بالضرورة المنافسة مع الولايات المتحدة أو التدخل في صراعات المنطقة، بقدر ما يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية مصالح الصين المتنامية، ومن المؤشرات التي تدعم هذا الاستنتاج تمهيدها لشراكات إستراتيجية مستقبلية مع دول المنطقة، لأن الصين قد طرحت مبادرة "الحزام والطريق"، لكن معظم تجارة الصين تتم عبر البحار، هذا الوضع لن يتغير كثيراً على مدى العقدين القادمين، لأسباب أهمها أن الشحن البحري، أنجع وأرخص، وتعقيداته أقل، ولا يحتاج إلى المرور عبر حدود عدة دول، ومن المتوقع أن يتركز النمو المستقبلي في الاقتصاد العالمي في محيط طريق الحرير البحري وخصوصاً في شرق آسيا من خلال(LNG Imports,2017):

1. **القيمة الاستراتيجية التي يمثلها النقل البحري للاقتصاد الصيني:** يتم عبر النقل البحري شحن (90%) من بضائع التجارة الخارجية للصين (98%) من خام الحديد المستورد، و(91%) من واردات النفط الخام، و(92%) من الفحم المستورد، و(99%) من الحبوب المستوردة (Development of China's, 2016)

وتبرز ثلاثة مضائق تعدها الصين استراتيجية لمصالحها الحيوية:

الأول: مضيق ملقا: الذي تمر عبره معظم تجارة الصين، أكثر من (80%) من وارداتها النفطية، و(30%) وارداتها من الغاز.

الثاني: مضيق هرمز: الذي تمر عبره نحو نصف واردات الصين النفطية، وربع وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، ونحو (5%) من اجمالي الصادرات الصينية.

الثالث: مضيق باب المندب مروراً بقناة السويس: وتعبره نحو (20%) من اجمالي تجارة الصين الخارجية، معظمها مع أوروبا الشريك التجاري الأول للصين، فضلاً عن نحو 200 ألف برميل قادمة من دول مثل، ليبيا، الجزائر، والسودان.

2. **تنويع مصادر واردات الصين من النفط:**

ان نسبة اعتماد الصين على واردات الشرق الأوسط وأفريقيا تمثل الثلثين أو ما يزيد على (5) ملايين برميل يومياً في عام 2016، وجميع السيناريوهات (حتى الأكثر تشاؤماً) تتوقع ارتفاع واردات الصين من النفط، وزيادة اعتمادها على الواردات النفطية من (64.4%) في عام 2016 إلى (75–80%) خلال السنوات العشرين المقبلة (China Oil and Gas Report Q2 2017:18) وأن واردات الصين من النفط الخام ارتفعت (9.5%) على أساس سنوي في 2019، التوقعات الرئيسية من وكالة الطاقة الدولية كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (9)

توقعات امداد الطاقة العالمية 2016، مليون برميل يومياً (2015–2030)

	2015	2020	2025	2030
أوبك (الشرق الأوسط)	28.7	30.4	32.3	33.4
الشرق الأوسط من إجمالي أوبك (بالمئة)	73.4	77.6	78.2	77.9
إجمالي أوبك	39.1	39.2	41.3	42.9
أوبك من الاجمالي العالمي (بالمئة)	42.4	41.9	43.2	44.2
خارج أوبك	53.2	54.3	54.4	54.2
اجمالي الانتاج العالمي	92.3	93.5	95.7	97.1
الطلب العالمي	92.5	95.9	98.2	99.8

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، توقعات الطاقة العالمية (تشرين الثاني/نوفمبر 2016)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن من المتوقع زيادة الطلب على امدادات الطاقة من منطقة الشرق الاوسط في عام 2030 بنسبة 33.4 % من اجمالي امدادات الطلب على الطاقة، وأن منطقة الشرق الاوسط تمثل (77.9) من أجمالي امدادات الطاقة العالمي لعام 2030، وأن زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة سوف يزيد التنافس والصراع بين القوى العالمية للحصول على الطاقة. ومن غير المتوقع أن

ينافس طريق الحرير البري الذي يربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى مروراً بروسيا أو ايران وتركيا، طرق الشحن البحرية لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية ومنها:

أولاً: يوفر النقل عبر السكك الحديد الوقت مقارنة بالشحن البحري: تتمثل في عنصر الوقت، حيث يستغرق الشحن البحري في الغالب من 30 إلى 45 يوماً لإرسال البضائع من الصين إلى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، في حين أن القطارات تحتاج إلى 10–18 يوماً للوصول إلى عدة مدن أوروبية (Kalinina,2017)، ولكن الطريق البحري أرخص والسفن لديها قدرة شحن أكبر كثيراً من القطارات. القطار يمكن أن يحمل ما يصل إلى 200 حاوية (20قدماً)، في حين أن حمولة السفن تستطيع التعامل مع 20 ألف حاوية (20قدماً)، كما أن التكلفة أقل وقد تصل إلى نحو الربع. وعدد قاطرات الشحن التي تعمل في الخدمة بين الصين وأوروبا بلغ نحو 1881 قاطرة مع نهاية النصف الأول من عام 2016 نقلت صادرات وواردات بقيمة 17مليار دولار أمريكي، وتخطط الصين لرفع عدد تلك القاطرات إلى نحو 5000 عام 2020 ومع ذلك فإن هذا الرقم يمثل أقل من (1%) من إجمالي الشحن البحري للصين (Unified Customs Needed to East China –EU Rail PainPoins,2017)

ثانياً: المعوقات التقنية والسياسية التي قد تسهم في عرقلة نمو حجم التجارة عبر القطارات: فقضية توحيد مقاييس السكك الحديد لطريق الحرير تحتاج إلى وقت طويل واستثمارات ضخمة، كما أن النقل بالقطارات لن يكو أرخص من الشحن البحري على المدى الطويل، فضلاً عن أن الشحن بالسكك الحديد ربما لا يكون بالضرورة أكثر موثوقية من النقل البحري في حال وقوع أزمة، أو اضطرابات سياسية، وخصوصاً في دول آسيا الوسطى، أو تغير أنظمة الحكم وحدوث توترات سياسية مع الصين، هذا اضافة إلى أن خطوط السكك الحديد العابرة للقارات تشرف عليها شركات مختلفة تعمل في دول متعددة، وجميعها تمتلك أنظمة، ولوائح، وسياسات وأولويات متضاربة وسياسات جمركية ولوجستية مختلفة. وفي الحصيلة فإن خطوط السكك الحديد العابرة للقارات لن تغني عن الشحن البحري، بسبب القيود التقنية، والتكاليف المالية، والقضايا السياسية أو السيادية (Wu,2017).

ومن المتوقع أن يتركز نمو أسواق الصادرات الصينية في محيط طريق الحرير البحري خلال العقدين المقبلين، حيث لايزال النمو الاقتصادي في هذه المناطق قوياً وخصوصاً شرق أسيا وأفريقيا فضلاً عن زيادة الدخل الفردي والقوة الشرائية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تستقبل منطقة آسيا (باستثناء اليابان) نحو (40%) من إجمالي الصادرات الصينية بحلول العام 2030، كما أنه من المرجح أن تستمر آسيا بوصفها أكبر ممول تجاري للصين حيث ستتوسع حصتها في اجمالي الواردات الصينية إلى ما يقرب من (60%) بحلول 2030 (China Trade Report,2016)

إذا كانت السياسة الصينية تقوم في اتجاهها الرئيسي على عدم التعجل في الانخراط المباشر والعميق في المشاكل الاقليمية، فإن الشرق الاوسط بحكم خصوصياته وبحكم المشاريع الصينية الاستراتيجية على المستوى العالمي سيجعل درجة الانخراط الصيني في مشكلاته أعمق من درجة الانخراط في أقاليم أخرى، ويكفي التوقف عند المؤشرات التالية (Lopez & Pellegrino, 2018 :1-19).

1. شعور بعض الدول العربية بخاصة الخليجية باهتزاز الثقة في الولايات المتحدة، مما يدفعها للاعتماد على قوى دولية أخرى بقدر معين، ومن بينها الصين، على أمل أن يعوض ذلك بعض الشكوك في الثقة الامريكية أو أن يوظف ذلك لدفع الولايات المتحدة لإعادة الثقة في سياستها الشرق أوسطية ولدى الدول الخليجية، لكن مواقف الصين في الازمة السورية(استخدام الفيتو لصالح سوريا) ومساندة السياسة الروسية لا يعزز مثل هذا التصور، وتشبث الصين بقدر كبير باستراتيجية حددت معالمها دراسة صادرة عن معهد (شنغهاي) للدراسات الدولية منذ عام 2008، وتقوم على اعتبار الشرق الاوسط كجزء من غرب آسيا جواراً للصين، وعليه يجب المساهمة في تسوية نزاعات هذه المنطقة وتنمية العلاقات التجارية مع دوله على أساس "متوازن" وهو ما يتضح في التحسن في العلاقات مع السعودية التي تمثل ما نسبته (16% من احتياجات الصين النفطية) (وإيران التي تطمح لان يصل حجم علاقاتها التجارية مع الصين من 60 مليار عام 2015 إلى 600 مليار عام 2025)(عبد الحي، 2019)

2. القلق الصيني من احتمالات تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة في آسيا الشرقية بخاصة حول بحر الصين الجنوبي قد يقود امريكا لإغلاق مضيق ملقا الذي يمر منه اغلب كميات البترول للصين، وهو ما يدفع الصين للتوسع في بناء الطرق البديلة كما يتضح من مشروع "حزام واحد طريق واحد"، والاهتمام بأمن المرور في قناة السويس التي يعبرها (60%) من الصادرات الصينية بخاصة المتوجهة لأوروبا، وبروز ظاهرة القرصنة في مناطق الشرق الاوسط لا سيما في بحر العرب دفع الصين لإرسال سفنها للمساعدة في حماية السفن التجارية، وهو ما يشي باستعدادات حذرة للانغماس التدريجي في شؤون المنطقة، وهو ما تعزز بإجراء تدريبات روسية صينية مشتركة عام 2015 في البحر المتوسط وبالذخيرة الحية في اللحظة التي بدا فيها أن هناك احتمالاً لتدخل غربي في سوريا (Wu,2017).

وتتألف استراتيجية الصين في الشرق الأوسط من أربعة عناصر رئيسية:

أولًا: الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع دول المنطقة الرئيسية: بما في ذلك إيران وإسرائيل والسعودية وتركيا، وبخلاف الولايات المتحدة، تبدي الصين مرونة كبيرة في التعامل مع كافة الأنظمة المختلفة لدول المنطقة، وتمتع الصين بعلاقات متوازنة بين المتنافِسَيْن الرئيسِيَّيْن في المنطقة، وهما السعودية وإيران، فضلًا عن دعمها الرسمي لقيام دولة فلسطين على حدود ما قبل عام 1967، وتتمتع بعلاقات متميزة مع إسرائيل، وعلى الصعيد السوري، احتفظت الصين بدور مستتر في الأزمة، فعلى الرغم من استخدامها حق الفيتو مع روسيا لحماية نظام الأسد في مجلس الأمن، إلا أن الصين كانت لها جهود وساطة حذرة، وتجنبت الخوض في المستنقع السوري وذلك رغم وجود مقاتلين من (الإيغور) في سوريا، مما عزز من صورتها كممثل خارجي "محايد" في الشرق الأوسط (Hiim & Stenslie, 2019: 153–166).

ثانيًا: عدم تحدي المصالح الأمريكية في المنطقة العربية: وامتنعت عمومًا عن استفزاز أمريكا، فمعارضتها للسياسات الأمريكية في الملف النووي الإيراني وحرب العراق كانت بشكل هادئ، وبدون أن يشوبها أي نبرة تحدٍّ أو استفزاز، ويرى الخبراء الصينيون أن انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من المنطقة لن يخدم مصالح الصين، فالصين أصبحت"free rider"، حيث تستفيد من الأمن الذي يفرضه وجود الولايات

المتحدة في المنطقة لتعزيز وجودها الاقتصادي في الشرق الأوسط (ستيلهان، ستينسلي، 2020)

ثالثًا: تعزيز الصين لوجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط: تفعل ذلك دون الدخول بشكل مباشر في أية صراعات، بل تقوم بذلك من خلال تعزيز قوتها الداخلية، فقد عززت الصين بشكل كبير من قوتها العسكرية البحرية التي تلعب دورًا رئيسيًّا في حماية المصالح الصينية في الخارج.

رابعًا: تُفضل الصين النفوذ الاقتصادي على النفوذ العسكري: لتعزيز تواجدها في الشرق الأوسط، وتستغل الصين مبادرة "الحزام والطريق" لتحقيق ذلك، ففي ورقة السياسة العربية أكدت الصين أهمية التعاون في مجال الاستثمار والتجارة، وأبرزت الورقة كذلك رغبتها في تقديم المساعدات والقروض للدول العربية. وفي يوليو 2018، تعهدت الصين بتقديم 20 مليار دولار كقروض تجارية للدول العربية (الفقيه، 2018)

الخلاصة أن استعداد الصين للتعامل مع كافة حكومات الشرق الأوسط، والامتناع عن محاولة نشر قيمها أو أيديولوجيتها في المنطقة؛ خير دليلٍ على ضبط النفس العملي للصين في الشرق الأوسط، ومحاولة خلق صورة مختلفة تماماً لها عن تلك الصورة النمطية للولايات المتحدة.

فرص استمرار البراغماتية الصينية في منطقة الشرق الأوسط.

يجادل بعض الخبراء بأن سياسة الصين البراغماتية في الشرق الأوسط غير قابلة للاستمرار وذلك في ضوء تنامي مصالحها الجوهرية في المنطقة، وسيكون من الصعب على الصين أن تظل على الحياد في كل الأحداث التي تموج بها المنطقة، وبالتالي سيتعين على الصين أن تختار طرفاً لتسانده وذلك على حساب طرف آخر بالتأكيد، حيث يرى بعض الخبراء أنه مع الوقت سيتعين على الصين دعم طرف واحد في ظل تصاعد التنافس السعودي الإيراني، ولكن يرى فريق آخر أن اتساع المشاركة الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط قد يعزز النفوذ الصيني في المنطقة إلى الحد الذي تكون فيه الصين قادرة على تحمل أي ضغوط للانحياز (ستيلهان، ستينسلي، 2020)

ومن غير المرجح أن تتحدى الصين الهيمنة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط في المدى القريب، فعلى الرغم من أن الصين قد تخطط لفتح قواعد عسكرية أخرى بخلاف قاعدة جيبوتي، إلا أن ذلك لن يكون كافياً لدعم أي عمليات بحرية صينية واسعة في الشرق الأوسط، وذلك لامتلاك الولايات المتحدة شبكة قواعد ومرافق عسكرية واسعة في المنطقة، ومن الجدير بالذكر أنه حتى لو قامت الولايات المتحدة بنقل قواعدها العسكرية خارج المنطقة، فإنه من المرجح أن يتم نشر معظم هذه القواعد في المحيط الهادي، وبالتالي ستكون أمريكا قادرة على تحجيم النفوذ البحري الصيني في منطقة المحيط الهادي وهي المنطقة التي تعتبرها الصين منطقة نفوذ حيوية بالنسبة لها، والصين ليست لديها نية حقيقية لتحدي الولايات المتحدة عسكريّاً في الشرق الأوسط، حيث يفضل صانعو السياسات الصينيون أن تظل أمريكا غارقة في الشرق الأوسط بدلاً من التركيز على آسيا، كما أن الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط لا يستنزف الموارد العسكرية الأمريكية فحسب، بل يعمل على منع نشوب الصراعات الإقليمية التي قد تهدد تدفق النفط إلى الصين، خاصة في ظل التعطش المتزايد للنفط في الصين، لذا فانه من غير المرجّح أن تقوم الصين بتغيير سياستها في الشرق الأوسط، والأرجح أنها ستظل مصممة على الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع اللاعبين الرئيسيين، وذلك لتنأى بنفسها عن الصراعات في المنطقة، وفي هذا السياق، من المرجّح ألا تسعى إلى تحدي الولايات المتحدة عسكريّاً، بل ستظل تعمل على تعزيز وجودها الاقتصادي، والذي سيعمل على تعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة، وفي حال تعرض المصالح الصينية بالمنطقة لهجوم إرهابي، قد يدفع صانعي السياسات الصينية إلى تبني سياسة جديدة هناك، وحال حدوث هذا الهجوم من المتوقع أن تختار الصين رداً عسكرياً سريعاً لا يشمل توريطها في المنطقة بشكل أكبر، وقد يشمل هذا الرد استخدام قوات العمليات الخاصة لتنفيذ بعض العمليات أو استخدام الأسلحة الدقيقة لتوجيه ضربات ضد الجماعات أو الحكومات التي تعتبر مسؤولة عن الهجوم، إذ من المستبعد تماماً قيام الصين بشن أي هجوم بري، ويُعزَى ذلك بالتأكيد لعدم رغبتها في تكرار الأخطاء الأمريكية في العراق وأفغانستان (الفقيه، 2018).

5-2 مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية حتى عام2030م في ضوء إجابات الجولة الأولى للخبراء.

من اجل تحقيق اهداف الدراسة والاجابة على اسئلتها والتحقق من صدق فرضياتها، فقد قامت الباحثة حسب تقنية دلفي بتحديد كافة الموضوعات ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة، وهو هنا مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013-2030. ومن اجل التحقق من هذا المستقبل فقد تم دراسة عدد من الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية، ومن ثم تم بعد ذلك تحديد عدد من القطاعات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والثقافية في العلاقات العربية-الصينية.

مجتمع الدراسة وعينتها: يعرف مجتمع الدراسة بأنه :هو مجموع المفردات التي يستهدفها الباحث في دراسته لتحقيق نتائج الدراسة، ويمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر للمجتمع المستهدف في دراسته ويمكن تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته، إلا أنه من الصعب الوصول إلى هذا المجتمع المستهدف نظراً لضخامته، فيتم التركيز على المجتمع الذي يمكن الوصول إليه لجمع البيانات والذي يعتبر جزءاً ممثلاً للمجتمع المستهدف ويلبي حاجات الدراسة وأهدافها (عبد الحميد، 2004 :130) والمفردات بهذا البحث تتمثل بمجتمع الأكاديميين والخبراء. ويعتمد على مجموعة من الخبراء توجه لهم قائمة من الأولويات أو المواضيع بصيغة مسحية متكررة حتى يتم التوصل لتوافق في الآراء (بدر، 2004: 5-7)، وتعتبر أراء الخبراء: من هم أهم العناصر الأساسية في تطبيق أسلوب دلفي بحيث يجري الباحث جولات متكررة بهدف التقريب بينها بعد صياغة القائمة الأولى للبحث وتوزيعها عليهم، وأن الخبراء عبارة عن مجموعة من المتخصصين في موضوع الدراسة ومجال البحث على المستويين العلمي والعملي (Helmer, 1967 :34).

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الخبراء والمتخصصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الأمنية والاجتماعية سواء خبراء ومتخصصين كأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية (الصين، أستراليا، الكويت،

المغرب، سوريا، الجرائر، فلسطين، العراق)، او الخبراء والمتخصصين في ميادين العمل غير الأكاديمية.

عينة الدراسة: نظراً لصعوبة الوصول والتعاون مع الكثير من الخبراء والأكاديميين المطلعين على أسلوب دلفي فقد واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات وبالكاد وصل إلى اثنا عشر خبيراً وأكاديمياً في مجالات مختلفة واختصاصات متداخلة، لذا اقتصر العينة على (12) خبيراً وأكاديميا؛ وتكوّنت عينة الدراسة من جميع الخبراء والمتخصصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والإستراتيجية الأمنية والاجتماعية سواء خبراء ومتخصصين كأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية (الصين، أستراليا، الكويت، المغرب، سوريا، الجرائر، فلسطين، العراق) بالإضافة للخبراء والمتخصصين في ميادين العمل غير الأكاديمي، وتم استطلاع أراء مجموعة من الأكاديميين والخبراء وقد بلغ عددهم (12) خبيراً وأكاديمياً، وحيث تم إرسال استمارة الدراسة إلى خبراء وأكاديميين من هذه الدول إلا انه للأسف لم تأتي منهم الردود، واقتصرت الدراسة على من تعاون من الخبراء والأكاديميين من الأردن وفلسطين، وتم عقد جولتين للتنبؤ بمستقبل العلاقات الصينية العربية تمحورت حول ستة محاور رئيسية هي: محور اقتصادي، ومحور عسكري، ومحور الطاقة، ومحور النفوذ الصيني في المنطقة العربية، ومحور المشروع الصيني الحزام والطريق، ومحور التنبؤ بقيام حروب ونزاعات دولية واسعة النطاق، ومحور التنبؤ بالتنافس بين المشروع الصيني والروسي ، وتم استطلاع أراء مجموعة من الأكاديميين والخبراء وقد بلغ عددهم (12) خبيراً وأكاديميا.

إجراءات تطبيق تقنية دلفي :

استخدمت الباحثة تقنية دلفي من خلال وضع استمارة تغطي مجالات الدراسة، ويعود استخدام هذه الأداة التي يرجع اسمها إلى معبد يوناني قديم اسمه "أبولو" واكتسبت أهمية كمعبد قديم في اليونان، التي يعود تاريخها إلي 1400 عام قبل الميلاد، أما كاهنة دلفي فإنها العرافة التي كان يلجأ إليها القياصرة والأباطرة اليونانيون، استطلاعا لما قد يحمله المستقبل من أنباء عن احتمالات الانتصار والهزيمة في المعارك

والحروب، أو للكشف عما كان يدبر ضدهم في الخفاء من مؤامرات في المستقبل (Linstone,&Turoff,1975: 3-12).

وعادت إلى الحياة هذه التقنية أواخر الخمسينيات من هذا القرن حيث ابتدعها كل من (أولاف هلمر) و(نورمان داكلية) خلال عملهما مع مؤسسة (راند) الأمريكية، واتسع استخدامها في مطلع الستينيات. غير أن بعض الدراسات تشير إلى أن هذه التقنية عرفت بتسمية مختلفة وبعمق أقل في أواخر القرن الثامن عشر حيث استخدمها الصحفي والكاتب الأمريكي (جون الفرث واتكنز) John Elefreth Watkins (عبد الحي، 2002: 74).

ويهدف استخدام تقنية دلفي في الدراسات المستقبلية وفق (هلمر) للوصول توقعات مستقبلية منطقية مع عرض الدلائل والإثبات التي تدعم كل توقع، ويتطلب استخدام تقنية دلفي اختيار مجموعة كافية من الخبراء في مجال الدراسات المستقبلية، ولديهم القدرة على البحث والتحليل في مجال البحث أو الدراسة المستقبلية، حيث يتم في المرحلة الأولى توجيه مجموعة من الأسئلة للخبراء تركز على الفترة الزمنية التي يتوقعها الخبير، والتي ستحدث فيها ظاهره معينة، ومن ثم يتم تحليل العلاقة بين التطورات المستقبلية لمختلف الموضوعات المطروحة، ومن ثم يتم تجميع البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها في الجولة الأولى من تطبيق تقنية دلفي، ومن ثم يتم طرح مجموعة من الأسئلة على الخبراء في الجولة الثانية، ويتم طرح التساؤلات على المشاركين في سلسلة من اللقاءات ثم تنظم إجاباتهم ليعاد طرحها عليهم مره أخرى، ويتطلب ذلك مجموعة من العمليات وأهمها :

العمل على تقسيم الظاهرة إلى مجالات فرعية حتى يتم تقسيمها وتحليلها.

يتم طرح مجموعة أسئلة فرعية على الخبراء ليتم الوصول إلى توقع واضح للتنبؤ بكل جزء من الجزئيات الفرعية .

يتم إعادة طرح الآراء في كل مرة على الخبراء لتكييف آرائهم طبقاً لاطلاعهم على الجوانب الأخرى المجهولة في تطوراتها بالنسبة لهم ليكون ذلك مقدمة لبلورة رأي نهائي.

وتستخدم تقنية دلفي في كافة المجالات تقريباً لاسيما ذات الصبغة العالمية كالأوضاع الدولية وتقوم هذه التقنية على أساس تحديد الاحتمال الأقوى بين عدد من الاحتمالات الخاصة بظاهرة سياسية معينة وتبان درجة الاستعداد الشخصي لدى الخبراء للمشاركة في مثل هذه العملية، وهي التقنية الأكثر شيوعاً لدى المدرسة الأمريكية للدراسات المستقبلية (عبد الحي، 2002: 74).

ولتقنية دلفي في الدراسات المستقبلية مراحل لتطبيقها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

المرحلة الأولى: وتتمثل في تحديد الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

المرحلة الثانية: ويتم فيها اختيار مجموعة من الخبراء والمختصين من ذوي الخبرة في الجانبين النظري والعملي بشأن الظاهرة المدروسة.

المرحلة الثالثة: وتتصل بضبط الظرف الزمني للظاهرة محل الدراسة والتحليل.

المرحلة الرابعة: ويتم فيها توجيه سلسلة من الاستبيانات تتضمن مجموعة من الأسئلة والاحتمالات المتوقعة بشأن الظاهرة المدروسة في المستقبل.

المرحلة الخامسة: وهي المرتبطة بالنتائج المتحصل عليها من خلال احتساب عدد الإجابات المتكررة من تلك الاستبيانات.

وأسس Helmer وزميله Norman Dalkey، من خلال مؤسسة راند (مركز التفكير والدراسات المستقبلية العسكري الأمريكي)، مجموعة من الإرشادات الخاصة بهذه التقنية التي تستهدف استخراج أقوى التوقعات حول موضوع ما وتبيان كافة الدلائل التي تدعم هذا التوقع، للوصول إلى هذه النتائج لا بد من مراعاة ما يلي عند القيام بذلك (Marley-Clark, B., & Comm, 1974 :81-83.)، وتقوم مراحل تقنية دلفي على إتباع الخطوات التالية (Mitchell, 1991:333-358):

1. بعد جمع نتائج الاستمارة الأولى نقوم بتوزيع هذه النتائج على الجميع شريطة مراعاة عدم معرفة أصحاب هذه النتائج تجنبا للتأثيرات الاجتماعية والسياسية، ففي بعض الأحيان قد يؤدي توقع لعالم مرموق إلى التأثير على توقعات الآخرين، لذا من المستحسن معرفة التوقع دون معرفة صاحبه .
2. تكرار الاستمارة يستهدف أن يعدل كل خبير من نتائجه استنادا إلى توقعات الخبراء الآخرين لاسيما ممن يعملون في ميادين خارج نطاق تخصصه، فمثلا لو

توقع خبير سياسي بأن الاستقرار السياسي سيتدعم في دولة نفطية معينة استنادا إلى معطيات سياسية واقتصادية، لكن خبيرا تكنولوجيا توقع العثور على طاقة بديلة خلال فترة زمنية قصيرة، فإن على الخبير الأول أن يعدل من توقعه استنادا إلى ما قاله الخبير التكنولوجي، لذا فإن الخبراء يبقون في حالة تعديل متواصل لتوقعاتهم استنادا إلى توقعات بعضهم البعض ؛ حيث يكشف كل خبير عن معطيات في ميدانه قد تؤثر على توقعات غيره لأنه لم يضع هذه التوقعات في اعتباره بحكم عدم تخصصه مثلا أو نقص درايته .. الخ كما أشرنا سابقا .

3. لا بد من العمل على أساس أن الظاهرة السياسية هي حصيلة تفاعل بين معطيات عديدة، ومن هنا لا بد من تفتيت هذه الظاهرة إلى جزئياتها وطرح كل جزئية على الخبير بها.
4. مؤتمر دلفي،(Delphi Conference): وهو من الأشكال البديلة للتواصل الجماعي وبعض الخصائص التي يبدو أنها تجعلها جذابة لتطبيقات معينة.وإن لديه، على سبيل المثال، القدرات العاجلة لمكالمة هاتفية جماعية ولكنه سيفعل السماح لعدد أكبر بكثير من الأفراد للتشاور بشأن قضية ما. وأساسا مؤتمر دلفي يبدو أن يكون له فائدة عند واحد أو أكثر من استيفاء الشروط التالية (Gordon, 2009:19):

أ. لا يمكن للمجموعة أن تجتمع في كثير من الأحيان بما يكفي في اللجنة لإعطاء الاعتبار المناسب في الوقت المناسب للموضوع بسبب ضيق الوقت أو المسافة.

ب. هناك سبب محدد للحفاظ على عدم الكشف عن هويّة المؤتمرين (على سبيل المثال، التحكيم لأوراق الموقف أو التبادل الحر بين المستويات المختلفة في بناء المنظمة)

ج. المجموعة كبيرة جدًا بحيث لا يمكنها إجراء مكالمة أو تبادل اتصالات هاتفية فعالة.

وتحديد كافة الموضوعات ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة، فلو كنا على سبيل المثال نقوم بدراسة مستقبل دولة إقليم معين، فإن مستقبله مرهون بعدد من

الأبعاد والإقليمية والدولية، ثم بعدد من القطاعات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والبيئية والاجتماعية الإقليمية والدولية، وذلك يعني أن نبدأ بتحديد كل ما يبدو أن له علاقة بالموضوع أيا كانت قيمة هذه العلاقات كبيرة أو صغيرة أو طبيعة هذه العلاقة من حيث هي سلبية أو إيجابية، اختيار نخبة من المتخصصين في كل بعد أو قطاع مما حددناه في الخطوة الأولى، ويوكل لكل منهم معالجة ما يقع في دائرة اختصاصه، وتحديد الواضح للمدى الزمني الذي يراد استشرافه (الزمن المباشر، القريب، المتوسط، البعيد، غير المنظور)، وتوجيه تساؤلات (استمارة) للخبراء الذين وقع عليهم الاختيار كل حسب ميدانه، ويكون المحور المركزي للأسئلة هو: متى ستحدث بعض الظواهر المختلفة من ناحية ثانية، وتكييف النتائج لكل خبير استنادا إلى إجابات الخبراء الآخرين في القطاعات الأخرى، وترتيب القطاعات الستة السابقة الذكر طبقا لمدى معرفة الخبير بكل قطاع، أي أن يرتب الخبير القطاعات حسب مقدرته العلمية في هذه القطاعات، بحيث يضع القطاع الذي يعرف فيه أكثر من كل القطاعات الأخرى في البداية ثم الذي يليه في درجة المعرفة وهكذا حتى أخر قطاع الذي يفترض أن الخبير محدود المعرفة فيه قياسا لمعرفته في القطاعات الأخرى، والإجابة عن عدد من الأسئلة كما هو موضح في الجداول المرفقة (Moorhouse, 2002):

الجدول الأول ويتمثل الجدول في أربعة خانات كما يلي:

الجداول رقم (10)

التطورات المحتملة وتوقعات حدوثها

التطور المحتمل	السنة	لماذا في وقت أبكر	لماذا في وقت متأخر

والجدول مقسم إلى خانة التطور المحتمل: حيث نضع فيها تطورا محتمل (بغض النظر عن مدى صحته أو عدمها) لكل قطاع من القطاعات الستة التي اخترناها مسبقا، أي أن نضع تطورا محتملا لقطاع معين.. الخ. والخانة الثانية فهي

لتحديد السنة التي يعتقد الخبير بأن التطور المحتمل المشار له بالخانة الأولى سيحدث فيها، والخانة الثالثة (الوقت المبكر) فهي مرتبطة بإجابة الخبير، فإذا كان توقع الخبير بأن التطور المحتمل سيقع في فترة أبكر من الفترة التي تحددت في الخانة الأولى فعليه أن يقدم الأسباب التي دفعته إلى الاعتقاد بأن التطور سيحدث في فترة أبكر، وتتماثل الخانة الرابعة مع الخانة الثالثة من حيث الشكل، ولكنها معنية بتوقع حدوث التطور المحتمل في فترة متأخرة عن الفترة التي حددت في الخانة الأولى، فإذا رأى الخبير أن التطور سيحدث في فترة متأخرة عن تلك المحددة من قبل الاستمارة فعليه في الحالة هذه أن يقدم الأسباب التي دعته للاعتقاد بان التطور سيحدث في فترة متأخرة وحيث أن كل قطاع من القطاعات له تأثيره على القطاعات الأخرى، يصبح من الضروري تحديد الأثر الذي سيحدثه كل قطاع لو حدث في فترة أبكر من تلك المتوقعة، فقد يؤدي ذلك إلى تسريع أو تأخير تطورات معينة في قطاعات أخرى، وهو نفس الوضع في حالة حدوث التطور في مرحلة متأخرة عن تلك المفترضة في الاستمارة (Jiang, Kleer, & Piller, 2017 :84-97).

كما يطلب من الخبير أن يحدد فترة يتوقع فيها حدوث التطور في قطاع من الظاهرة، وهنا نطرح عليه التساؤل التالي : ماذا لو حدث هذا التطور في مرحلة أبكر مما تتوقع، أو ماذا لو حدث التطور في فترة زمنية متأخرة عن تلك التي توقعها ؟ ولكي تضبط هذه المسألة فإن التقنية تفترض أن التأخير والتبكير لا يتجاوز نصف المدة الزمنية المتوقعة، فلو توقع الخبير أن التطور سيحدث خلال أربع سنوات، فإن التأخير أو التبكير الذي سنضعه كاحتمال يجب أن يكون في حدود عامين فقط .

جدول رقم (11)

العلاقة بين التطورات المحتملة ووقت حدوثها

التطور	أ	ب	ج	د	هـ	و	مبكرا أو متأخرا
أ							
ب							
ج							
د							
هـ							
و							

وتمثل (أ،ب،ج،د،هـ،و) التطورات الواردة في الجدول رقم (11) ويلاحظ أن لدينا ستة تطورات في الخانة الأفقية الأولى ونفسها في الخانة العمودية الأولى ونفسها في الخانة العمودية الأولى (وهي أ،ب،ج،د،هـ،و) ويقوم الخبير بملء الخانات على أساس فكرة مركزية وهو التأثير المتبادل بين التطورات، ماذا نعني بذلك؟ ويطلب من الخبير أن يضع لنا تأثير حدوث التطور (أ) على احتمال حدوث التطور (ب)، ثم تأثير حدوث (أ) كذلك على احتمال حدوث التطور (ج)، وهكذا مع بقية التطورات المحتملة ونكرر ما عملناه مع التطور (أ) مع بقية التطورات من حيث تأثيرها على غيرها من التطورات، والخانة الأخيرة فنطلب فيها من الباحث أن يحدد لنا التطورات في حالة حدوث التطور موضوع الدراسة (أ،ب،ج..الخ) في فترة مبكرة عن التوقع أو في فترة متأخرة، بمعنى لو حدث (أ) في فترة أبكر مما ذكر الخبير فما هي آثار ذلك على كل من التطورات الأخرى؟ الاستمارة.(Landeta, 2006 :467-482) ولتوضيح ذلك نضع بعض الأمثلة:

لو أخذنا التطور (الخاص باحتمال المحور ب وهو: بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بوعد عام 2030) سنلاحظ أننا وضعنا في نقطة تقاطعه مع التطور المحور د (الخاص بـ: هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة العربية وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الأمريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030) حرف م، أي أن ج سيجعل حدوث أ يتم في وقت أبكر، السيطرة على الطاقة تعني مزيدا من السلع والقدرات الإنتاجية وهو أمر يشجع على مزيد من الإنجاب مثلا.

أو لو أخذنا مثال تأثير ب على د ستؤدي إلى المحور توقع و (وهو: هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل أو عبد 2030).) فقد وضعنا الحرف م، لأن بناء قاعدة عسكرية صينية سوف يسرع من وقوع حرب، وهكذا مع بقية التطورات. ويطلب من كل خبير أن يقدم لنا في الخانة الأخيرة التفسير الذي جعله يضع مبكرا أو متأخرا للعلاقة بين تطورين من التطورات الواردة في الجدول (أي لماذا وضع خ (متأخرا) للعلاقة بين أ و ج على سبيل المثال .. الخ.

جدول تقنية دلفي رقم (12)

التأثير المتبادل بين الزمن والتطورات المحتملة

التطور المحتمل	السنة الوسطى لجميع الأجوبة	السنة الوسطى لخبراء الميدان	مدى التقديرات بعد احتمالين لكل خبير	لماذا سيحدث التطور مبكرا	لماذا سيحدث التطور متأخرا	السنة التي سيحدث فيها التطور باحتمال 90%
أ						
ب						
ج						
د						
هـ						
و						

وتقوم الباحثة بتفريغ إجابات الخبراء ووضعها بالخانة المناسبة حسب الخبير المختص **و**يضم الجدول سبع خانات منها الخانة الأولى الخاصة بالتطورات المحتملة والواردة في الجدول رقم (1) بالتفصيل، أما الخانات الأخرى فهي: الخانة الثانية: السنة الوسطى لجميع الأجوبة أي أننا نقوم بأخذ كل السنوات التي قدر كل الخبراء بأن التطور سيحدث فيها، ثم نرتبها تصاعديا أو تنازليا لنحدد السنة الوسطى بين كل التوقعات (Median Year). الخانة الثالثة : السنة الوسطى لخبراء الميدان، سبق أن أشرنا عند البدء بشرح التقنية قلنا بأننا نطلب من كل خبير أن يرتب الميادين طبقا لقدرته العلمية في كل منها، وهنا نقوم في هذه الخانة بتحديد السنة الوسطى للتطور طبقا لأجوبة جميع اللذين وضعوا ذلك التطور في أول قائمة الميادين، فمثلا التطور (أ) والخاص بالمحور (أ) هناك من الخبراء من وضعه في أول قائمة الميادين من حيث قدرته العلمية، فنقوم في هذه الحالة بأخذ السنة الوسطى لهؤلاء الخبراء فقط. والخانة الربعة: نطلب من الخبراء جميعا إعطاء ثلاث سنوات محتملة لوقوع التطور ومن خلال هذه السنوات نحدد أقرب سنة وردت في التقديرات وأبعد سنة، والخانة الخامسة: الحدوث المبكر للتطور: وفي هذا الجانب نطلب من الخبير أن يحدد لنا الأسباب التي – إذا وجدت – قد تجعل التطور يحدث في فترة مبكرة أما الخانة

السادسة: وفيها نفس المطلب الوارد في الخانة السابقة مع فارق أن هذه تدور حول الأسباب التي إن وجدت قد تؤخر وقوع التطور، والخانة السابعة: نطلب من كل خبير أن يحدد لنا سنة واحدة يعتقد بأن التطور سيحدث فيها بنسبة احتمال 90% ولابد لنا هنا من التذكير بأن الخبراء يقومون بتعديل أجوبتهم في كل مرة استنادا إلى ما قد يتكشف لهم من معطيات لم يتنبهوا لها أو لأنها خارج نطاق تخصصهم أو معارفهم العامة، ومن الضروري التنبيه إلى أن الخبراء سيكون على صلة مع قواعد المعلومات التي يمكن أن توفر لهم قدرا كبيرا من البيانات التي سيحتاجونها سواء في ميدان تخصصهم أو التخصصات الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة . كذلك فإن موضوع الإجابات الخاصة بالتبكير أو التأخير في حدوث الظاهرة موضوع البحث سيبين لنا الأوزان النسبية للمتغيرات، فإذا وجدنا أن أغلب الذين تبنوا التأخير في موعد وقوع الظاهرة بنو ذلك على الأسباب ذاتها أو معظمها فإن ذلك يجعلنا أكثر تنبها لهذه الأسباب دون غيرها على أن لا يعني ذلك إهمال الأسباب الأخرى. ومن هنا فإن هذه الأسئلة تولد العديد من النتائج الفرعية إلى جانب النتائج المباشرة والمقصودة من فريق البحث.

جدول رقم (13)

التطور المحتمل والسنة الوسطى للتقديرات

التطور	السنة الوسطى	المدى بعد ثلاث تقديرات
أ		
ب		
ج		
د		
هـ		
و		

وتقوم الباحثة بجمع متوسطات الإجابات للخبراء ويستهدف جدول رقم (13) بشكل أساسي قياس الفارق بين السنة الوسطى لكل التقديرات وبين المدى لأقرب سنة وابعد سنة بعد تقديرين، وكلما كان الفارق كبيرا فهذا يدل على صعوبة شديدة في الوصول إلى نتيجة لان الفارق بين المتوسط والحد، أما إذا كان الفارق بسيطا فهذا يعزز درجة الثقة في التوقع. وإذا وجدنا أن السنة الوسطى لكل تطور متقاربة من

المدى (بين أقرب وأبعد التقديرات) دل على إمكانية الاستناد إلى هذه النتائج والتخطيط عل أساسها، ولقد قامت الباحثة بجولتين وبصعوبة بالغة وتم الاكتفاء بها نظرا لضيق الوقت الممنوح للباحثة وسوف تستعرض الباحثة نتائج هذه الجولات في الفصل الخامس.

اختبار صدق الأداة:

وبعد اختيار المحاور بالتشاور مع المشرف وبعض الخبراء فقد تم تحديده بشكل نهائي، ولمعرفة صدق أداة الدراسة والمقصود به هو؛ أن تقيس استمارة دلفي ما وضعت لقياسه، ويعني الصدق بصفة عامة أن المحور أو العبارة الموجودة في الاستمارة، تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل، ويعتبر صدق المحكمين أو استطلاع آراء المحكمين الخبراء من أكثر طرق الصدق شيوعًا وسهولة، وأشهرها استخدامًا لدى الباحثين، ولكنها لا تخلو من العيوب، ولكن لا مفر من استخدامها لأنها الوسيلة المتاحة التي تضبط صدق الأداة، وصدق المحكمين هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، ويطلب منهم تصحيح المحاور أو الحكم عليها بأنها مرتبطة بالبعد الذي تقيسه أم غير مرتبطة. والمحكمين هم الذين عمد الباحث إلى أخذ آرائهم لتقدير صدق أداة الرسالة، فيما إذا كانت محاور ومجالات الاستمارة تقيس فعلاً ما وضعت من اجله.

صدق المحكمين والخبراء:

للتأكد من صدق أداة الاستمارة عمد الباحث إلى تحكيم استمارة تقنية دلفي من قبل عدد من الأساتذة والمختصين في مجال الدراسة انظر الملحق رقم (2)، وذلك بهدف الوقوف على وجهة نظرهم في عدة مسائل تتعلق بموضوع الأداة، منها: مدى وضوح كل محور، ومدى أهمية وملائمة كل كلمة للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، ومدى مناسبة كل كلمة لقياس ما وضعت لأجله، مع إضافة أو حذف ما يراه المحكمون من المحاور او التغير في مضمونها؛ وعلى ضوء توجيهاتهم ومقترحاتهم قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفقوا عليها، أما التعديلات التي اختلفوا فيها فلم يرى الباحث ضرورة القيام بها على وجه الإلزام، وإنما هذا عائد إلى مدى قناعة الباحث بها بعد التشاور مع المشرف .

جدول (14)

التكرارات والنسب المئوية والرتب لإجابات المحكمين للمحاور الدراسة

رقم العبارة	العبارات	التكرارات والنسب	واضح	واضح إلى حد ما	غير واضح	يقيس	يقيس إلى حد ما	لا تقيس	مناسب	مناسب إلى حد ما	غير مناسب
أ	يمكن أن تصبح الصين الشريك التجاري الأول	ك	11	1	–	11	1	–	11	1	–
	للعالم العربي عام 2035، فهل تعتقد أن ذلك سيتحقق قبل أو بعد هذا التاريخ؟	٪	91	9	–	91	9	–	91	9	–
ب	بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في	ك	9	3	–	9	3	–	9	2	–
	جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بعد عام 2035.	٪	75	25	–	75	25	–	75	25	–
ج	هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي	ك	11	1	–	11	1	1	11	–	–
	في مستواه الحالي ام يزداد ام يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2035.	٪	91	9	–	100	–	–	100	–	–
د	هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة	ك	9	3	–	9	3	–	11	1	–
	العربية وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2035 أو يتوقف قبل 2035 أو يزداد بعد	٪	75	25	–	75	25	–	91	9	–
هـ	هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق	ك	12	–	–	12	–	–	12	–	–
	قبل أو بعد 2035 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني.	٪	100	–	–	100	–	–	100	–	–
و	هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على	ك	12	–	–	12	–	–	12	–	–
	طريق المشروع الصيني(قبل أو عبد 2035).	٪	100	–	–	100	–	–	100	–	–
ز	هل تظن ان روسيا ومشروعها الأوراسي	ك	12	–	–	12	–	–	12	–	–
	سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة العربية، هل التأثير سيظهر قبل أو بعد 2035.	٪	100	–	–	100	–	–	100	–	–

وقد اتضح من خلال الجدول (14) أن غالبية المحكمين أي ما نسبته 88% يرون أن عبارات المحور مناسبة لما وضعت لأجله، وأن العبارات تقيس المحور الذي وضعت لأجله، وأن العبارات تعتبر واضحة. وهو الجدول الوحيد الذي يحتاج تحكيم، ولان الجداول الأخرى هي جداول إجرائية متفق عليها من مراكز البحث ولا تتطلب تحكيم وإنما إجابات الخبراء وهي حسب التخصص والقناعات المعرفية والعلمية لكل

خبير وأكاديمي. وقد تم توزيع هذه المحاور إلى مؤشرات فرعية سيتم عرضها في الجدول رقم (15).

عرض نتائج تحليل الخبراء

وكان مضمون الجولة الأولى مجموعة من الأسئلة والتي تستطلع الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية–العربية في ضوء مبادرة مشروع طريق الحزام، من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين، على النحو:

جدول رقم (15)

النسب لآراء الخبراء

المؤشر	مرتفعة النسبة المئوية	منخفضة النسبة المئوية
ستصبح الصين الشريك التجاري الاول للعالم العربي، فهل سيتحقق هذا الواقع عام 2030؟ أم ستتغير هذه المكانة قبل او بعد هذا التاريخ.		
تعزيز الاستفادة العربية الصينية من نمو التجارة العربية	%86	%14
تطوير الاقتصاد الصيني والعربي	%85	%15
تعزيز الوجود الصيني في منطقة الشرق الأوسط	%80	%20
تأمين واستقرار امدادات الطاقة	%90	%10
زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين	%90	%10
تمثل الصين قوة عالمية في جذب الاستثمارات العالمية	%88	%12
المتوسط الحسابي لإجابات الخبراء	**%86,5**	**%13,5**
بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل او بعد عام 2030		
تعزيز التوازن العسكري الصيني في المنطقة العربية	%76	%24
تعزيز إنشاء الصناعات العسكرية في المنطقة العربية	%86	%14
تعزيز التعاون في حماية الممرات المائية	%88	%12
زيادة حجم الاستثمار الصيني في الصناعات العسكرية العربية	%85	%15
رفع مستوى الصادرات الصينية العسكرية للمنطقة العربية.	%79	%21
التدخل المباشر في النزاعات الأهلية في المنطقة العربية.	%87	%13
المتوسط الحسابي لإجابات الخبراء	%83.5	%16.5
هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي ام يزداد ام يتراجع طبقا للسنوات حتى عام 2030		
زيادة اعتماد الصين على موارد الطاقة العربية.	%83	%17

المؤشر	مرتفعة النسبة المئوية	منخفضة النسبة المئوية
تفعيل دور الصين في حماية وتأمين ممرات وخطوط نقل الطاقة	%72	%28
دعم مشاريع الطاقة في المنطقة العربية	%80	%20
تسعى الصين للسيطرة على مناطق الانتاج للطاقة	%66	%34
دعم الصين للبنية التحتية في مشاريع الطاقة	%75	%25
توسيع نشاطها الاقتصادي للصين بتحرك عسكري خاصة في الممرات المائية الرئيسية في التجارة العالمية.	%77	%23
المتوسط الحسابي لإجابات الخبراء	%75.5	%24.5
هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2030 او يتوقف قبل 2030 او يزداد بعد 2030		
الصين مرشحة بقوة في الفترة القادمة لان تكون المنافس للولايات المتحدة الامريكية مهددة مكانتها كقطب اوحد في العالم.	%90	%10
نجحت الصين كقوة صاعدة في تحدي آليات النظام الدولي الرأسمالي الأمريكي.	%92	%8
تعزز مبادر الحزام موقع ودور الصين مبادرة الحزام والطريق ومشاريعها على مستوى بنية النظام الدولي وجعلت منها فاعلاً نشيطاً فيه.	%90	%10
تعزز الصين تدخلها السياسي في المنطقة العربية على حساب تراجع الوجود الأمريكي	%75	%25
تعزز الصين تحالفها مع القوى الاقليمية بما يزيد من نفوذها في المنطقة العربية	%72	%28
تعزز الصين مع تحالفها مع روسيا لزيادة نفوذها في المنطقة العربية.	%70	%30
المتوسط الحسابي لإجابات الخبراء	81.5	18.5
هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق قبل او بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني		
تفعل الصين ادوات القوة الناعمة لتقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الأمريكي.	%82	%18
تؤثر ارتفاع تكاليف حماية طريق الحزام على فرص نجاحه	%87	%13
يؤثر تفشي ظاهرة الارهاب الدولي على نجاح طريق الحزام	%75	%25
تؤثر الخلافات بين الدول على تنفيذ مبادرة الحزام	%90	%10
تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الدول لرفض مبادرة الحزام	%90	%10
يؤثر الاقتصاد السياسي لبعض الدول على مبادرة الحزام	%90	%10
المتوسط الحسابي لإجابات الخبراء	%85.7	%14.3
هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل او بعد 2030)		
تزيد مبادرة الحزام من حدوث حرب عالمية ثالثة.	%85	%15
هناك احتمال حدوث حرب صينية يابانية في بحر الصين الجنوبي.	%70	%30
تتزايد حدوث احتمالات حدوث حرب هندية باكستانية	%89	%11
حدوث حرب صينية أمريكية.	%90	%10

المؤشر	مرتفعة النسبة المئوية	منخفضة النسبة المئوية
المتوسط الحسابي لإجابات الخبراء	%83.5	%16.5
هل تظن ان روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة، هل التأثير سيظهر قبل او بعد 2030.		
تعزز مبادرة الحزام من قدرة الصين على الحد من النفوذ الروسي في بعض الدول الأوروبية.	%80	%20
تعزز المبادرة من المصالح الأوروبية في الصين	%83	%17
تعزز المبادرة من قدرة الصين.	%95	%5
يعزز مشروع مبادرة الحزام من مكانة روسيا في النظام الدولي.	%85	%15
تؤثر الخلافات الروسية الأوروبية على المشروع الصيني الأوراسي.	%85	%15
المتوسط الحسابي لإجابات الخبراء	%85.6	%14.4

تحليل نتائج تقنية دلفي للجولة الاولى:

المعيار الأول: مستقبل الشراكة التجارية بين الصين والدول العربية وقدرة الصين على أن تكون الشريك التجاري الأول للعالم العربي حتى عام 2030.

نلاحظ من خلال تحليل اجابات الخبراء على المؤشر الأول حول مستقبل الشراكة التجارية بين الصين والدول العربية وقدرة الصين على أن تكون الشريك التجاري الأول للعالم العربي حتى عام 2030، فقد أشارت إجابات الخبراء والمتخصصين الذين تم استطلاع أرائهم إلى أن الصين سوف تسعى لأن تكون الشريك التجاري الأول للدول العربية حتى عام 2035. وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (86,5%) في حين ان نسبة المعارضين هي (13,5%) ويفسر الخبراء ذلك بكون الصين بلد عدد سكانه وصناعاته هائلة لذا فهي بحاجة مستمرة للنفط العربي، وقد شهد حجم التجارة بين الدول العربية والصين منذ عام 2016 تطورات كبيرة مما عزيز مجالات التعاون التجاري بين الطرفين لذا فإن زيادة حجم التبادل التجاري بين العرب– والصين سيزيد من فرص التعاون التجاري العربي الصيني حتى عام 2030 خصوصا في ضوء الطلب العربي المتزايد على المنتجات الصينية (السواعير، 2018)، ويعود السبب لارتفاع نسبة المؤيدين لان العالم العربي يحتاج الى الصناعات الصينية، واعتماد معظم الدول العربية على المنتجات الصينية بكثافة،ويتوقع أن التجارة الصينية مع العالم العربي ستتجاوز 300 مليار دولار قبل

عام 2025. كما أن الصين تشترك مع الدول العربية في موقع جغرافي مهم يسمح لها بدور اساسي في التبادل التجاري، حيث تعتمد الصين إلى حد كبير على النقل البحري، حيث أن 90 ٪ من الصادرات الصينية يتم عبر القنوات المائية، وتتمركز في المنطقة العربية الممرات الأربع الرئيسية وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي: هرمز وباب المندب وجبل طارق وقناة السويس، علماً أنّ نصف واردات الصين من النفط وربع وارداتها من الغاز الطبيعي تمر عبر هذه القنوات الحيوية." كما يمكن أن يعود ذلك الى بطئ نمو الاقتصاد العربي وقد شهد حجم التجارة العالمية تراجعاً خلال عام 2019 وانخفض بنسبة 1.3% ومتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى 1.5% في المائة في عام 2020 نتيجة تعليق المصانع نشاطها وبقاء العمال في المنزل في محاولة لاحتواء فيروس كورونا، وبالتالي يحتم ذلك تزايد اهتمام العرب بالقوة الاقتصادية الصينية للنهوض والتطور، وبسبب مرحلة عدم الاستقرار التي تشهدها كثير من الدول العربية بعد فترة الربيع العربي، والذي احدث انتكاسات اقتصادية وتجارية كبيرة لكثير من الدول العربية. إضافة إلى حاجة الصين التي تحاول استغلال تراجع وتباطؤ النمو التجاري على المستوى الدولي، لإحياء مشروع طريق الحرير تحت مسمى جديد وهو (حزام واحد، طريق واحد) لحماية المنتجات الصينية، وتطوير الصناعات الصينية (سعيد، 2019).

وبالتالي فإن تطور الاقتصاد الصيني والعربي يعزز من فرص تطور الشراكة التجارية بين الصين والعرب، ويعزز كذلك من مكانة الصين وقدرتها الاقتصادية لضمان وصولها لان تصبح الشريك الأول للتجارة العربية عام 2035 وتعزز ذلك من خلال آراء الخبراء التي رأت أن الاقتصاد الصيني وبلا شك له امتدادات استثمارية في الوطن العربي وسيزداد ذلك عاماً تلو الآخر كما يعزز ذلك حاجة البلدين لهذا التطور في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع الدولي والمتغيرات المجتمعية التي تشهدها المنطقة العربية، الأمر الذي يؤدي الى تضافر الجهود وتعزيز التعاون للتغلب على المخاطر الخارجية وتحقيق المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، وسرعة نمو الاقتصاد الصيني بسبب تراجع حجم النفوذ الأمريكي عالمياً وإقليمياً لأن ذلك يترافق مع تطور المشروع الصيني والاقتصاد الصيني وبلا شك له امتدادات استثمارية

في الوطن العربي وسيزداد ذلك عاما تلو الآخر كما سيزداد الترابط الاقتصادي بينهم بسبب التطور البطيء في الصناعة العربية وحاجة الاقتصاد العربي المتراجع للصناعات الصينية.

إن تعزيز الوجود الاقتصادي الصيني في المنطقة العربية سيؤكد على قدرة الصين على حماية وضعها لأن تصبح الشريك الأول للتجارة العربية حتى عام 2035 كما توقع غالبية الخبراء، بحيث تصبح منافسة حقيقية للولايات المتحدة اقتصادياً، لذلك سعت كثير من الدول العربية نحو الصين لتكون بديل عن أمريكا، حيث تصنف الإمارات بكونها ثاني أكبر شريك تجاري للصين في العالم، كما أنها أكبر شريك للصين في المنطقة العربية، حيث تستحوذ على 235% من حجم التجارة العربية مع الصين، كذلك فإن نحو 60 % من التجارة الصينية يعاد تصديرها عبر موانئ الإمارات إلى أكثر من 400 مدينة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو الأمر الذي أكسبها لقب "بوابة العبور الأولى للتجارة الصينية" لثلثي سكان العالم (عوض الله، 2020)

وفي العام 2018 أطلق البلدان (السعودية والصين) مشاريع بقيمة 225 مليار ريال سعودي تشمل البنى التحتية وقطاع المعلومات، وتهدف لأن تكون السعودية محطّة رئيسية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وفق رؤية السعودية 2030. وفي يوليو 2019 وقعت مجموعة قهتشوبا الصينية (CGGC) التابعة لشركة الصين المحدودة لهندسة الطاقة، اتفاقية تعاون مع مجموعة ASK السعودية في مشروع EPC+O&M لتطوير مصادر الطاقة في السعودية بقيمة إجمالية تصل إلى 780 مليون دولار أمريكي، ومنحت الهيئة السعودية العامة للاستثمار في عام 2017 تراخيص استثمارية لأربع شركات صينية، ويتعلّق الأمر بكل من شركة (ريزيل كاتاليستس)، وشركة (عبر آسيا السعودية)، وفرع شركة (سولو التكنولوجية)، إضافةً إلى فرع شركة (جيانجسو نانتونج سانجيان)، لتتصدر الصين المرتبة الأولى من بين الدول المرخص لها بالاستثمار في السعودية، وفي عام 2020 ابرم الاتفاق الاقتصادي بين الصين ودولة الكويت في بكين، وقد شكّل نقطة تحول استراتيجي واستدارة معاكسة في مؤشر

البوصلة الكويتية، الذي اعتادت على توجيهه إلى الغرب خلال العقود الماضية (الجزيرة نت، 2020).

في هذا الاتفاق تم تأجير جزيرتي فيلكا وبوبيان الكويتيتين إلى الصين الشعبية لمدة 99 عاما، يتم خلالها استثمار ما قيمته 450 مليار دولار لبناء الفنادق والمنتجعات السياحية والجامعات والمدارس والمراكز التجارية والمصارف والمستشفيات وغيرها. كما نص الاتفاق أيضاً على أن تودع الصين مبلغ 50 مليار دولار كقيمة متجددة لحساب الحكومة الكويتية، إضافة لدفع 40 مليار دولار لإقامة البنية التحتية في مدينة الحرير الكويتية، ومن اجل التغلب على المخاطر المحتملة من الاطراف البديلة الأخرى وشدة التنافس مع أمريكا والقبول الصيني في المنطقة وتطور دور الصين في الاقتصاد العالمي. وفي ضوء اعتماد الاقتصاد الصيني على موارد الطاقة من الدول العربية وكون مصادر الطاقة وخصوصاً البترول يمثل أحد أهم الصادرات العربية الى الصين، فقد أنشأت الصين صندوقاً للاستثمار في الطاقة المتجددة برأسمال سيبلغ 361 مليار دولار بحلول عام 2020. وتحل الصين بموجب تقارير واحصاءات الأمم المتحدة في مقدمة دول العالم المستثمرة والمنتجة للطاقة المتجددة فإن تأمين واستقرار امدادات الطاقة العربية إلى الصين يمثل محدد رئيسي في أن تصبح الصين الشريك التجاري الاول للدول العربية.

ومن الملاحظ كذلك أن الصين عملت على زيادة حجم الاستثمارات الخارجية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحفز الاستثمار وقد كان للعرب نصيب كبير من حجم الاستثمارات في الصين لذا تمثل الصين قوة عالمية في جذب الاستثمارات العربية حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين زاد 4% على أساس سنوي في يناير ليصل إلى 87.57 مليار يوان (12.55 مليار دولار)، وبالدولار الأميركي، وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.2% إلى 12.68 مليار دولار، وستساهم هذه الاستثمارات بلا شك في زيادة قدرة الصين لأن تصبح الشريك التجاري للعرب. ويفسر الخبراء ذلك من خلال أن الاستثمارات العربية في الصين في تزايد مستمر حيث عززت الصين وجودها الاقتصادي في العالم العربي بشكل كبير، فتمكنت من رفع حجم استثماراتها في المنطقة من 36.7 مليار دولار في عام 2004

إلى 224.3 مليار دولار في 2018. ستزداد نتيجة لانخفاض قيمة استخدام الايدي العاملة والخامات (البي بي سي، 2019).

وتمثل الصين قوة عالمية من حيث المساحة وعدد السكان، وفي ضوء الفرص المتاحة الحالية ومعطيات الظروف الاقتصادية الحالية أما من حيث حجم المساهمة الصينية في التجارة الدولية، فان الصين تعد حالياً القوة الثالثة من حيث حجم مساهمتها في التجارة الدولية فبحلول عام 2050، وحسب تقديرات المؤسسة الاستشارية العالمية (برايس ووترهاوس كوبرز)(PWC)"، قد تشكّل الصين وحدها 20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والقوة الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث حققت الصين إنجازات كبيرة في جذب رأس المال الأجنبي. وبنهاية 2018، أقيمت نحو 960 ألف شركة باستثمار أجنبي في البلاد، مع تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر المجمع 2.1 تريليون دولار أمريكي، وأيضاً في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج مما سيحسن من دور الصين في القرار الاقتصادي العالمي (شينخوا (2019 :/arabic.news.cn).

ان مشروع "مبادرة الطريق والحزام" التي ستكلف الصين حوالي 6 تريليون دولار سيعبر المنطقة العربية براً وبحراً، وهو ما يجعل المصالح الصينية في المنطقة هائلة، وقد دخلت الشراكات الاستراتيجية الصينية أكثر من دولة عربية، فقد أقامت شراكة استراتيجية مع (الإمارات 2012، قطر 2014، العراق 2015، الأردن 2015، المغرب 2016)، وكانت شراكة استراتيجية شاملة مع (الجزائر 2014، مصر 2014، السعودية 2016) (جيان، 2018)

نخلص مما سبق الى أن مستقبل العلاقات التجارية الصينية العربية والشراكة بين الجانبين ستزداد وستتمكن الصين من أن تصبح الشريك التجاري الأول للعالم العربي مستقبلا كما توقع غالبية الخبراء.

المعيار الثاني: مستقبل التواجد العسكري الصيني في المنطقة العربية

وللوقوف على مستقبل التواجد العسكري الصيني في المنطقة العربية فقد تم وضع بعض المؤشرات التي تبين مستقبل التواجد العسكري في المنطقة العربية كما يلي:

أ. تسعى الصين لتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها الاقتصادية وحمايتها في المنطقة وظهر ذلك من خلال اقامة أول قاعدة عسكرية للصين في جيبوتي عام 2016 لذا من المتوقع قيام الصين بالاستمرار بعمليات بناء قواعد عسكرية جديدة في المنطقة حتى عام 2030. ومن خلال تحليل إجابات الخبراء والمتخصصين في هذا المجال كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (83.5%) في حين أن نسبة المعارضين هي (16.5%) فان مستقبل الوجود الصيني في المنطقة العربية مرتبط بحاجه ملحة لزيادة تواجدها العسكري في المنطقة العربية ولحماية مصالحها الاقتصادية وللمحافظة على توازن القوى الاستراتيجي نتيجة تراجع النفوذ والدور الأمريكي في المنطقة وزيادة الاستثمارات الصينية في المنطقة والحاجة لحمايتها وذلك ضمن متطلبات التوازن الدولي.

ومن أجل تحقيق ذلك فقد عملت الصين على تعزيز دورها العسكري والأمني في المنطقة العربية من خلال قيامها بإنشاء عدد من الصناعات العسكرية في المنطقة العربية، (مصر، اسرائيل) ويرى الخبراء أن ذلك يساعد في كون الصناعات العسكرية مهمة لزيادة التوسع العسكري وتعزيز فرص زيادة التعاون العربي الصيني في مختلف المجالات، وهذا سيساعد في تخفيض الاعتماد العربي على الصناعات العسكرية الأمريكية.

ب. تدرك الصين أهمية الحفاظ على مستوى التجارة العربية الصينية والاستثمارات الصينية في المنطقة العربية، لذا فإن التعاون في المجال العسكري سيسهم في تعزيز التعاون العربي– الصيني في حماية الممرات المائية، وأكد الخبراء على أن حماية الممرات المائية هو حماية للاستثمارات الاقتصادية والعسكرية وسيعزز من النفوذ الصيني في المنطقة العربية، وبما يسهم في حماية المصالح المشتركة نتيجة حاجة الصين لزيادة نفوذها في المنطقة العربية وتأمين تدفق النفط العربي للصين وحماية طرق التجارة وامدادات النفط إلى الصين .

ج. يتطلب زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز النفوذ الصيني في المنطقة العربية تعزيز حجم الاستثمار الصيني في الصناعات العسكرية العربية، حيث يرى

الخبراء الذين كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (88%) في حين أن نسبة المعارضين لنفس الرأي هي (12%) فالصفقات العسكرية الصينية بتزايد مستمر مع دول المنطقة العربية، وتعميق العلاقات الاقتصادية حاجة ملحة للدول العربية والرغبة في تنويع مصادر الدخل نتيجة زيادة التقارب الصيني العربي فتتجه الاولوية للتعاون التجاري والصفقات العسكرية الصينية التي هي بتزايد مستمر في المنطقة العربية، واستمرار تزايد حجم الاستثمار الصيني العسكري بسبب حاجة الدول العربية للسلاح لغايات الأمن الداخلي.

د. يرتبط النفوذ الصيني في المنطقة العربية بقدرة الصين على زيادة حجم صادراتها للمنطقة العربية لأن ذلك سيسهم في تعميق العلاقات بين الطرفين ويضعف من اعتماد العرب على الأسلحة من الدول الغربية، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (79%) في حين أن نسبة المعارضين هي (21%) حيث يرى الخبراء أن رفع مستوى الصادرات الصينية العسكرية للمنطقة العربية، وقد بدأ التصدير الأمني الصيني للشرق الأوسط في منتصف سبعينيات القرن الماضي، ووصل حجمه حتى العام 2017 إلى 12.73 مليار دولار. وسيزيد ميزان صادراتها العسكرية للمنطقة وهي بازدياد ملحوظ ونتيجة للتراجع وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها بعض الدول العربية وترجع دور الشركات الأمريكية فيما يمكن أن يتراجع حجم الصادرات الصينية العسكرية للدول العربية بسبب سيطرة دول اخرى على سوق السلاح في المنطقة العربية (صبري، 2020).

فيما ترى الصين أن تدخلها المباشر في النزاعات الأهلية في المنطقة العربية سيسهم في حماية مصالحها ويعزز من دورها في المنطقة العربية. وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (83.5%) في حين أن نسبة المعارضين هي (16.5%) ويفسر الخبراء ذلك بكون الصين قد بدأت منذ عام 2011 بالتدخل في قضايا المنطقة العربية لضمان مصالحها الاقتصادية على الرغم من كونها تعتمد سياسة الحوار لحل النزاعات ولكن تدخلها جاء نتيجة لزيادة حجم

المصالح الصينية في المنطقة العربية، وقد بدأ أوّل تحرّك عسكري صيني بارز في ليبيا في العام 2011، عندما ساعدت بَحريّة جيش التحرير الشعبي في إجلاء حوالي 37 ألف عامل صيني من البلاد قبل أن يباشر حلف شمال الأطلسي بشنّ الغارات الجوية. وفي عام 2015 جرت مناورة عسكرية صينية روسية مشتركة في البحر المتوسط. ومن التطورات الأمنية المهمة الأخرى إنشاء قاعدة دعم لبحرية جيش التحرير الشعبي الصيني في جيبوتي في يوليو 2017، وهي أول منشأة صينية خارجية من هذا النوع وبُنيت بتكلفة 590 مليون دولار، ومن المتوقع أن تزيد المنشأة بشكل كبير من إمكانات الصين لاستعراض قوتها في منطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي، في ظل تطوير الصين لميناء غوادار الباكستاني، ما يدعم زيادة قدراتها البحرية في المنطقة(الجزيرة نت، 2020).

مثّلت هذه الخطوات نهاية للسلوك الصيني الكلاسيكي المعروف في الامتناع عن بناء منشآت عسكرية خارج حدودها الجغرافية، وبالنظر إلى النمو الهائل للمصالح والأصول والرعايا الصينيين في الخارج، وقد احتاجت الصين إلى إثبات أن لديها القدرة على حماية هذه المصالح وأنها ليست بحاجة إلى الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية في المنطقة. إلا أنه قد يكون لها فيما بعد أغراض أمنية وعسكرية، وقد يبدو من غير المحتمل أن تسمح الدول المضيفة بحدوث ذلك في المستقبل القريب، حيث يخشى العديد منهم أن يؤدي ذلك إلى تهديد التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتمدون عليها بشكل كبير (سلمان، 2020 :7).

المعيار الثالث: مستقبل اعتماد الصين على موارد النفط العربية حتى عام 2030.

وللوقوف على مستقبل اعتماد الصين على موارد النفط العربية حتى عام 2030 فقد تم وضع بعض المؤشرات التي تبين مستقبل الدور الصيني في المنطقة العربية كما يلي:

يعد النفط محور أساسي في العلاقات العربية الصينية خلال الفترة الحالية والمستقبلية لذا فإن النفط سيشكل محدد رئيسي في مستقبل العلاقات العربية الصينية خلال الفترة المقبلة، حيث يرى الخبراء الذين كانت نسبة إجاباتهم المؤيدة 75.5% والرافضة لهذا الطرح 24.5 أنه من الممكن أن تتم زيادة اعتماد الصين على موارد

الطاقة العربية نتيجة زيادة تقارب الصين مع الدول العربية وزيادة دورها في الاقتصاد العالمي وارتفاع الحاجة لمصادر الطاقة بما يتلائم مع معدلات النمو الاقتصادي فيها فيما توقع بعض الخبراء وجود بدائل للنفط العربي وزيادة اعتماد الصين على مصادر طاقة جديدة.

وتركز الصين على الاستثمار في البنية التحتية في مشاريع الطاقة العربية مما يساعد على تفعيل دورها الدولي، ويؤكد الخبراء أن الصين تحاول العمل على دعم الاستثمار لتحقيق الهيمنة على موارد الطاقة، ويظهر ذلك من خلال كون الصين هي من أكبر الداعمين لمشاريع الطاقة في المنطقة العربية حيث دعمت مشاريع الطاقة باكثر من 20 مليار دولار في عام 2019، ويعود ذلك الى رغبتها في الحفاظ على مشاريعها ومصالحها وتقدم التكنولوجيا الصينية في مجال الطاقة والحاجة العربية لتطوير البنية التحتية في صناعة الطاقة، بالإضافة الى رغبة الصين بزيادة الاستثمار في قطاع الطاقة لتأمين احتياجاتها من موارد الطاقة (صبري، 2020).

ومن مؤشرات استمرارية اعتماد الصين على النفط العربي توسع النشاط الاقتصادي للصين والذي يرتبط بتحرك عسكري خاصة في الممرات المائية الرئيسية في التجارة العالمية وذلك بهدف تعزيز مشروع الحزام والطريق وضمان تطور العلاقات العربية الصينية حتى عام 2030 وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (72%) في حين أن نسبة المعارضين هي (28%) حيث يرى الخبراء ان التجارة الصينية البينية مع منطقة الشرق الأوسط بحاجة لحماية الممرات المائية للحفاظ على مصالحها لذا تعمل الصين على التركيز على الممرات المائية في جنوب شرق اسيا والمحيط الهادئ ويرتبط نجاح المشروع الصيني بتزايد حجم تجارة الصين واعتمادها على الطاقة العربية، وأن تحول الصين نحو التحرك العسكري سيتأخر بسبب وجود قوى عظمى لن تسمح بذلك خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

وحول المؤشر المرتبط بتفعيل دور الصين في حماية وتأمين ممرات وخطوط نقل الطاقة لضمان موارد الطاقة العربية، فقد عرض الخبراء ارائهم حول المؤشر وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (72%) في حين أن نسبة المعارضين هي (28%) وأن دوافع الصين لزيادة دورها الأمني في

المنطقة العربية من خلال حماية الممرات المائية يعود الى أن المنطقة العربية غير مستقرة وبالتالي فان ذلك يتطلب من الصين الحفاظ على مصالحها بالإضافة الى زيادة حجم الصراعات والنزاعات الدولية في المنطقة العربية وكون حماية الممرات المائية يمثل مصلحة صينية عربية مشتركة لذا فمن الممكن أن يستمر دور الصين في حماية وتأمين الممرات المائية.

ومن الوسائل التي ستلجأ اليها الصين في حماية مصالحها في مجال الطاقة قيام الصين بدعم مشاريع الطاقة في المنطقة العربية، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (80%) في حين أن نسبة المعارضين هي (20%) وقد اختلفت اراء الخبراء في هذا المجال فالصين دائماً تبحث عن البدائل ولن تبقى رهينة النفط العربي كما بين الخبراء ان الاستثمارات في قطاع الطاقة سوف تكون أقل التكاليف وبالتالي زيادة الارباح التي ستحققها الصين جراء ذلك وسيلبي احتياجات الصين المستقبلية من النفط أو أن توظف الصين دعمها لمشاريع الطاقة بهدف السيطرة على موارد الطاقة أو نتيجة زيادة التقارب العربي الصيني أو دفع الشركات الصينية الى الانخراط بشكل اكبر في المنطقة العربية لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في حين يرى الخبراء أن الصين دوماً تبحث عن البدائل للنفط العربي ولن تبقى معتمدة على النفط العربي.

وتبدي الصين رغبة في السيطرة على مناطق انتاج الطاقة في المنطقة العربية لحاجتها المتزايدة لها حيث تحاول مواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي وتسعى للحفاظ على استقرار المنطقة العربية الامر الذي يؤثر على الحفاظ على مصالحها. ونتيجة تزايد دور الصين في النظام السياسي والاقتصادي العالمي تسعى الصين للتعاون مع القوى الدولية والإقليمية ولا تسعى للسيطرة المباشرة مما يعكس رغبة الصين للحفاظ على موارد الطاقة في المنطقة العربية لذا فهي ملزمة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية.

المعيار الرابع: الانسحاب الأمريكي من المنطقة العربية وتأثيره على النفوذ الصيني.

شكل الانسحاب الأمريكي وتراجعه في المنطقة العربية فرصة لبعض القوى الدولية ومنها الصين وروسيا للعب أدوار في المنطقة العربية ومن الممكن أن

يتضاعف الدور الصيني في المنطقة العربية حتى عام 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030، وللوقوف على مستوى تأثير الانسحاب الأمريكي من المنطقة العربية على مستقبل الدور الصيني فقد تم وضع بعض المؤشرات التي تبين مستقبل الدور الصيني في المنطقة العربية كما يلي:

وقد حدد المؤشر احتمالات أن تكون الصين قوة منافسة للولايات المتحدة الامريكية ومهددة لمكانتها كقطب أوحد في العالم في ضوء الامكانيات الاقتصادية والعسكرية والسكانية والصناعية التي تمتلكها الصين والتي تؤهلها بالقيام بدور رئيسي في النظام الدولي بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (81.5) في حين أن نسبة المعارضين هي (19.5%) حيث أشار الخبراء الى أن الصين تستمد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة بسبب عمل الولايات المتحدة على تقليص تواجدها في المنطقة العربية وتنسحب بشكل تدريجي من المنطقة العربية حيث أعلن الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في عام 2009 عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وقرار الرئيس الأمريكي الحالي (دونالد ترامب) الانسحاب من سوريا 2019، في ضوء تزايد حجم الإنفاق العسكري الصيني ففي عام 2019 زاد حجم الانفاق العسكري ليصل إلى 1.19 تريليون يوان (177.6 مليار دولار وتزايد قوة الاقتصاد الصيني، وسباق التسلح العسكري، وتزايد دور الصين في الاقتصاد العالمي. كما يحتاج التحول نحو تعددية قطبية فترة اطول خاصة وان الولايات المتحدة لا زالت القوة الاولى عالمياً (شينخوا، 2019).

ويعكس المؤشر مستوى نجاح الصين كقوة صاعدة في تحدي آليات عمل النظام الدولي الحالي من خلال استخدام حق النقد (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي مما يعزز من مكانتها الدولية ومن نفوذها في منطقة الشرق الأوسط حيث يفسر الخبراء ذلك كون الصين قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية واعتماد الصين على الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتراجع دور الولايات المتحدة داخل النظام الدولي بالإضافة الى اعتبار استخدام الصين للفيتو كمؤشر لرفضها سياسات الهيمنة الأمريكية وتحدي لمؤسسات العمل الدولية. فيما يعتقد الخبراء أن الصين لم تتخذ مثل

هذا القرار الا نتيجة للتوافق مع روسيا ومصالحها في سوريا، فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%).

وركز المؤشر الأخر على تعزيز مبادرة الحزام والطريق لدور الصين ومشاريعها على مستوى بنية النظام الإقليمي العربي وجعلت منها فاعلاً نشيطاً فيه حيث يرى الخبراء أن الصين ليس لها اطماع بتبعية دول المنطقة لها سياسياً وانما هي بحاجة لتعزيز موقعها في المنطقة، وتعمل الصين على اساس الكسب المتكافئ بين الاطراف بسبب الاندفاع الصيني وحاجة المنطقة لهذه المشاريع وزيادة حجم التجارة العربية مع الصين وبدأ ذلك بوضوح مع تنسيق علاقات بعض الدول العربية مع الصين في هذا الجانب، فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%).

وفي المقابل يرى الخبراء أن ارتباط بعض الدول العربية بالولايات المتحدة الأمريكية قد يضعف من سير مشروع الحزام والطريق الصيني تجاه المنطقة العربية. فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (75%) في حين أن نسبة المعارضين هي (25%).

ويرتبط مؤشر تعزيز تدخل الصين السياسي في المنطقة العربية وتراجع الوجود الأمريكي من وجهة نظر الخبراء بأنه من الممكن أن تكون الصين القوة البديلة للتواجد الأمريكي فيما إذا تم انسحاب امريكا من العراق كما تؤكد الصين على مواقفها المعلنة من الصراع العربي – الإسرائيلي وخطة السلام التي اضعفت تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية وفتح المجال للصين لتحل محلها حتى يكون هناك استقرار واحلال قوة محل قوة بسبب التقدم الصيني وانشغال امريكا في النزاعات المسلحة المتعددة. في حين يرى بعض الخبراء بنسبة 72% أن الهدف الأساسي للتواجد الصيني في المنطقة العربية هو تأمين الصين لمصالحها التجارية في المنطقة العربية فيما اعتبر الخبراء أن الصين ستحل محل الولايات المتحدة الأمريكية فقط في الشؤون الاقتصادية.

وتسعى الصين لتعزيز تحالفها مع القوى الاقليمية بما يزيد من نفوذها في المنطقة العربية على حساب النفوذ الأمريكي، حيث أكد الخبراء على أنه كلما تراجع الدور الأمريكي ساهم ذلك في تزايد الدور الصيني بينما من الممكن أن يكون هناك تبادل أدوار بين القوتين بما يسهم في تحقيق مصالحها المشتركة وحاجة الصين للإبقاء على دورها في النظام السياسي والاقتصادي قوي في المنطقة العربية. في حين يرى خبراء آخرين أنه من غير المنظور في المدى القريب تنامي الدور الصيني بسبب سياسية الصين الداعية الى التعاون مع الدول الكبرى وعدم التنافس ومن الممكن أن تسعى الصين لتعزز نفوذها في المنطقة بالتعاون مع القوى الاقليمية فالدول العربية ملتزمة بالاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة.

وفي ضوء التوافقات الروسية الصينية ومصالحهما المشتركة في رفض السياسة الأمريكية في النظام الدولي تعزز الصين من تحالفها مع روسيا لزيادة نفوذها في المنطقة العربية فيرى بعض الخبراء أن التواجد الروسي على طريق الحزام يعني ضرورة التحالف معها لتأمين الطريق وتشارك في المصالح لمواجهة النفوذ الامريكي وزيادة تراجع النفوذ الامريكي في المنطقة العربية. فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (70%) في حين أن نسبة المعارضين هي (30%) في حين يرى البعض الآخر أن هناك توافق بين الصين وروسيا حول قضايا المنطقة العربية وليس بالضرورة أن تؤدي لمنافسة بينهما، وأن الصين تسعى لتعزيز تحالفها بسبب التواجد الروسي في المنطقة لمواجهة النفوذ الأمريكي.

فمع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القوة العسكرية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية منذ عملية عاصفة الصحراء 1991، وبنائها هيكل أمني إقليمي حافظ على الوضع الراهن الذي تفضله، كان على القوى الأجنبية الأخرى إما العمل ضمن الإطار أو تحديه، وقد ساعدت المظلة الأمنية الأمريكية الصين لترسيخ نفسها كقوة اقتصادية وسياسية في المنطقة العربية، كسلوك انتهازي استفاد من هذه المظلة للتركيز على المشاريع الاقتصادية مع توفير القليل في سبيل المنافع العامة (سليم، 1999 :148 – 147).

والأهم من ذلك هو تصور دول الشرق الأوسط تحديداً حول انحسار دور الولايات المتحدة من المنطقة، إذ شعر العديد من القادة في الشرق الأوسط بالارتباك من السياسة الإقليمية لإدارة (دونالد ترامب)، من خلال الانسحاب من عديد المناطق والقضايا في المنطقة، وكان لاضطرابات الشحن عبر مضيق هرمز في صيف 2019 مكاشفة جديدة للسلوك الأمني الأمريكي في المنطقة العربية، حيث قال ترامب وقتها: "تحصل الصين على 91٪ من نفطها عبر مضيق هرمز، واليابان 62٪، والعديد من الدول الأخرى بالمثل، فلماذا نحمي المسارات البحرية من أجل الدول الأخرى (لسنوات عدة) بدون مقابل، يتعين على جميع هذه الدول أن تحمي سفنها بنفسها على طول هذه الرحلة التي لطالما كانت خطيرة(حمشي، 2005: 45)

ثم ما لبث أن ألغى ترامب الضربة المخطط لها انتقاماً من إيران بعد أن أسقطت طهران طائرة استطلاع أمريكية، كان له وقع كبير على نفوس القادة العرب، مما عزز الاعتقاد لديهم بأن التزام الولايات المتحدة بتحقيق الاستقرار في المنطقة بشكل عام والخليج على وجه الخصوص –الذي ظل ثابتًا منذ إعلان عقيدة كارتر عام 1981– بدأ يتضاءل، وفي هذا السياق قد يكون لتحركات الصين نحو دور أكبر في الأمن والتجارة في الخليج آثار كبيرة، ويظهر إعلان بكين في أغسطس 2019 بأنها قد تشارك في تحالف للأمن البحري الخليجي تدعمه الولايات المتحدة، ويمكن أن يشير إلى بداية مستوى أعمق من الارتباط العسكري مع الشرق الأوسط، في حين تكتفي واشنطن حالياً بتحذير شركائها في المنطقة من عواقب إقامة علاقات أعمق مع الصين، والخلاف الأخير حول إدارة مجموعة ميناء شنغهاي الدولية لميناء حيفا هو مثال على ذلك، حيث طلب وزير الخارجية "مايك بومبيو" ومستشار الأمن القومي آنذاك جون بولتون من المسؤولين الإسرائيليين الاختيار بين بكين وواشنطن، وقد عارض المسؤولون الأمريكيون بشدة إدخال شركة Huawei لأنظمة G 5 لأسواق الشرق الأوسط، مشيرين إلى المخاطر الأمنية المحتملة التي يمكن أن تبرز مع وصول الشركة إلى شبكاتها مثل تكنولوجيا المراقبة الرقمية الغازية (سلمان، 2020: 9).

ونظرا لذلك تبلور تصوران صينيان للموقف من العلاقة مع الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وهما(عبد الحي، 2019):

التصور الأول: هناك تصور بان الموقف الامريكي في المنطقة يتراجع لأسباب كثيرة وعلى الصين ان تستثمر هذا التراجع لمزيد من الظهور على مسرح المنطقة، ولاستثمار التخمة النفطية في الاسواق وتراجع الاسعار بسبب الانتاج الأمريكي الجديد، إذ تدل الدراسات الصينية ان كل ارتفاع بقيمة عشرة دولارات في سعر البرميل الواحد يقود إلى تقلص النمو الاقتصادي الصيني بقيمة 0,315%، كما يتقلص دعم اسعار السلع الاستهلاكية بنفس النسبة.

التصور الثاني: تصور يرى استمرار الصين في سياستها الحالية القائمة على التوسع الهادئ في مصالحها التجارية وترك الولايات المتحدة " تنزف" في المنطقة، ويبدو ان هذا التيار هو الاقوى حتى هذا الوقت.

المعيار الخامس: تعطل المشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق) قبل أو بعد 2030

تسعى الصين من خلال طرحها لمشروع مبادرة الحزام والطريق لأن تكون قوة اقتصادية عالمية بما يسهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي والحد من النفوذ الأمريكي في مؤسسات النظام الدولي لذا تسعى الى استخدام مختلف الأدوات الدبلوماسية لإنجاز هذا المشروع لذا عملت الصين على توظيف أدوات القوة الناعمة لتقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الأمريكي حيث يرى الخبراء أن القوة الناعمة هي القوة الكامنة والحقيقية للصين في المنطقة العربية فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85.7%) في حين أن نسبة المعارضين هي (14.3%) فتقدم النموذج الصيني يحقق مصالح جميع الاطراف ويضعف النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية بمختلف أدواتها وهذه السياسة المعلنة للصين في حين يرى الخبراء أن الصين ستفعل أدوات الدبلوماسية الناعمة.

وأشار الخبراء حول ارتفاع تكاليف حماية (مبادرة الحزام والطريق) على فرص نجاحه كعامل مؤثر على فرص نجاح المشروع الصيني الى أن اقتصاد الصين القوي سيدعم نجاح المشروع في عام 2030 وأن ارباحه سوف تغطي جميع التكاليف المحتملة لتنفيذه مما سيؤثر على الاقتصاد العربي ليدعم نجاح المشروع قدرة الصين المالية الكبيرة بالإضافة الى حجم الاستثمارات الصينية في المشروع تؤكد على اهميته

واستمراره. فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (87%) في حين أن نسبة المعارضين هي (13%) فيما يرى الخبراء أن فرص نجاح المشروع ليست كبيرة نتيجة التفاوتات الاقتصادية بين الدول الاعضاء وسوف تؤثر ارتفاع تكاليف حماية مبادرة الحزم والطريق على فرص نجاحه.

ومن أكثر العوامل والتحديات التي ترى الصين انها سوف تؤثر على نجاح المشروع تفشي ظاهرة الارهاب الدولي حيث يرى الخبراء أن المشروع سيتأثر بظاهرة الارهاب نتيجة التهديدات الامنية وزيادة خطر الجماعات المتطرفة على المصالح الصينية في المنطقة وتأثيرها على الممرات المائية. فيما يرى بعض الخبراء أن التعاون الاقتصادي سيعزز فرصة محاربة الارهاب وأن الأدوات الدولية فعالة في مكافحة الارهاب لذا لا يؤثر تفشي ظاهرة الارهاب على نجاح مبادرة الحزام والطريق، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (75%) في حين أن نسبة المعارضين هي (25%)

ونتيجة لاتساع المشروع وارتفاع عدد الدول التي ستشارك به فإن هناك خلافات كبيرة لدى الدول مما سيؤثر على تنفيذ (مبادرة الحزام والطريق) حيث يرى الخبراء أن ذلك لا يؤثر على نجاح المشروع فعندما تطرأ الخلافات بين الدول المشتركة بالمشروع فان الصين قادرة على التعامل معها وحل الخلافات برضا جميع الأطراف. وعلى الرغم من أن المشروع يركز على العلاقات الصينية مع كل دولة على حدة وسيسهم في زيادة حجم التنافس والصراع بين الدول اقتصاديا وسياسياً وإن حجم الدول المنخرطة في المشروع يشير على وجود رغبة في التعاون بينما نجد أن المصلحة المشتركة لن تؤدي الى تعطيل المشروع، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%)

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية خطورة المشروع الصيني على مصالحها القومية في آسيا الوسطى والمنطقة العربية ودول جنوب شرق آسيا لذا سعت الى تشجيع الدول لرفض (مبادرة الحزام والطريق) حيث يرى الخبراء أن حلفاء امريكا أدركوا واصبحت لديهم قناعاتهم بأن الصين ودبلوماسيتها وقوتها الناعمة افضل من السلوكيات الأمريكية الاستباقية والوقائية في ظل تراجع دور الولايات المتحدة عن

دورها في حل النزاعات الدولية وتزايد المنافسة الامريكية على النفوذ في العالم وتعزيز الولايات المتحدة للخلافات بين الدول الاعضاء في المبادرة وستعمل الولايات المتحدة على تشجيع الدول لرفض مبادرة الحزم والطريق.

وهذا المحدد يؤكد على أن الاقتصاد السياسي لبعض الدول سيتأثر على فرص نجاح مبادرة الحزام والطريق من خلال تحليل الخبراء للتنافس والصراعات الاقتصادية والسياسية بين الدول وصعوبة ارضاء جميع الاطراف المشاركة في المبادرة بالإضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي للدول تؤثر على تحقيق النمو الاقتصادي وحجم الفوائد من المشروع على الدول المختلفة مما يضعف من فرص التأثير على المشروع، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%)

المعيار السادس: قيام حرب عالمية ثالثة تؤثر على (مبادرة الحزام والطريق) الصيني:

يعتقد الخبراء أن المشروع الصيني يؤثر على اقتصاد الدول المشاركة بالمشروع بالإيجاب أو السلب حسب الأهمية للدول وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (83.5%) في حين أن نسبة المعارضين هي (16.5%) ونتيجة لأهمية المشروع السياسية والاقتصادية من المرجح ان تكون آثاره مدمرة للدول اذا تم تسيس المشروع فيعتقد الخبراء ان مشروع (مبادرة الحزام والطريق) لن يساعد في احتمالات حدوث حرب عالمية ثالثة، ولكن يرى آخرون من الخبراء أنه من الممكن التوجه نحو الحروب الاقتصادية التي تكون آثارها بعيده عن السياسة، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85%) في حين أن نسبة المعارضين هي (15%) ويرى الخبراء أنه ممكن ظهور حروب محدودة وحروب بالوكالة وممكن حروب اقليمية، أما احتمال حدوث حرب صينية–يابانية في بحر الصين الجنوبي فرأى الخبراء صعوبة حدوث ذلك نظراً لأن اليابان لا ينتهج سياسة صدامية وواضح أن نتائج الحروب السابقة المؤلمة لا تشجع على حدوث ذلك، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (70%) في حين أن

نسبة المعارضين هي (30%) في حين يرى آخرون أن تضارب في المصالح بين الدول يقود لتوتر دون حرب فسياسة كلا البلدين لا تؤشر على ذلك.

وتوقع بعض الخبراء حدوث حرب هندية باكستانية تؤثر على مبادرة الحزام والطريق، فالحرب محتملة بين الهند وباكستان في كل وقت والتطورات المتسارعة على الساحة الإقليمية والدولية لها احتمالات كثيرة. وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (89%) في حين أن نسبة المعارضين هي (11%) في حين توقع الخبراء زيادة حدة التوتر دون الوصول إلى حرب حقيقية وتوقع خبير آخر أنه ليس من مصلحة الباكستان وقوع حرب في السنوات القليلة القادمة.

وكان رأي الخبراء بالنسبة لمحدد احتمالات حدوث حرب صينية – أمريكية متباين فأشار بعضهم الى أنه من الممكن حدوث حروب بالوكالة او حروب اقتصادية او بيولوجية ولكن ليس حرب عسكرية، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%) فالتنافس وحجم المصالح الاقتصادية بين البلدين لا يشير إلى حدوث حرب عسكرية مباشرة.

المعيار السابع: هل تظن ان روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة، هل التأثير سيظهر قبل او بعد 2030.

تباينت أراء الخبراء حول تعزز المشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق) والروسي في المنطقة العربية وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85.6%) في حين أن نسبة المعارضين هي (14.4%) فقد رأى الخبراء أن المشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق) مصلحة روسية صينية مشتركة قد يفيد الدولتين من الناحية الاقتصادية فيما رأى الخبراء أن التعاون الصيني– الروسي موجود من 2011 للتعامل مع امريكا للحد من هيمنة أمريكا على المنطقة العربية وأن الصين ستتفوق على روسيا في الكثير من المجالات وخاصة الاقتصادية وهذا سيحد من نفوذ روسيا ويفشل مشرعها القائم وأن روسيا لن تقبل مبادرة الحزام ان كان لها تأثير على علاقاتها الاقتصادية مع الدول في المنطقة.

وحول احتمالات أن تعزز مبادرة الحزام والطريق من المصالح الأوروبية في الصين فقد توقع الخبراء أن تعزز المبادرة من العلاقات الصينية الاوروبية كون أوروبا تسعى لتعزيز علاقاتها مع الصين، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (80%) في حين أن نسبة المعارضين هي (20%) وأن المصالح بين اوروبا والصين تتوسع وتتزايد بشكل مستمر حيث نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأوروبية في الصين سنة 2018، أكثر من 100 مليار دولار، وبلغت استثمارات الصين في الاقتصاد الأوروبي حوالي 250 مليار دولار، ويعزز المشروع المصالح المشتركة بين الجانبين، وممن الممكن أن يؤثر انفتاح الصين بشكل اكثر على آسيا على علاقاتها مع أوروبا.

وحول احتمالات أن تعزز المبادرة من قدرة الصين على منافسة النفوذ الروسي في المناطق المتنازع عليها بين الدولتين فقد رأى الخبراء أن روسيا هي حليف للصين والتحالف هو روسي–صيني ضد امريكا وتعترف روسيا بالنفوذ الصيني، ومباركة الكثير من الدول الاوربية لمبادرة الحزام، بينما نلاحظ أن النفوذ الصيني يزداد على حساب روسيا وذلك نتيجة زيادة دور الصين في الاقتصاد العالمي.

وحول احتمالات أن يعزز مشروع مبادرة الحزام من مكانة روسيا في النظام الدولي يرى الخبراء أنه كلما زاد النفوذ الصيني كلما أثر ذلك ايجاباً على روسيا الحليفة وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85%) في حين أن نسبة المعارضين هي (15%) بينما نجد أن بعض الخبراء يرى أنه ستبقى مكانة روسيا محفوظة في النظام الدولي وأن ذلك مرتبط بتعزيز المحور الروسي الصيني ومعالجة العديد من القضايا بين البلدين بما يعزز من مكانة الطرفين.

وحول احتمالات ان تؤثر الخلافات الروسية الأوروبية على المشروع الصيني نلاحظ أن الصراعات بين دول أوروبا ستصب بمصلحة الصين وسيجعلها قادرة على بناء التحالفات الفردية مع دول اوروبا، وستؤثر هذه الخلافات على المشروع، ولكن من الممكن ان يتم تجاوزها تدريجياً نتيجة تبادل المصالح المشتركة، والمشروع يخلق تعاون ومصلحة صينية روسية اوروبية مشتركة، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85%) في حين أن نسبة المعارضين هي (15%).

5-3 تحليل نتائج تقنية دلفي للجولة الأولى والثانية لأراء الخبراء :

أولا: عرض الجداول:

من خلال إتباع خطوات دلفي المتسلسلة للوصل إلى تحليل أراء الخبراء، في الجولتين التي استطاعت الباحثة الوصول إليها، كما تقوم الجداول بتوضيح ذاتها، كما يتم تحاليلها جميعا تباعا:

1. التطور المحتمل في القطاعات المحددة حسب اراء الخبراء في الجولتين.

الجداول رقم (16)

التطور المحتمل في القطاعات

التطور المحتمل	السنة	لماذا في وقت أبكر	لماذا في وقت متأخر
متوقع أن تصبح الصين الشريك الاقتصادي الأول للعالم العربي، فهل ستحتل هذا الموقع حتى عام 2030؟ أم ستتغير قبل أو بعد هذا التاريخ	2033		لان حاجة الدول العربية للتصنيع تبقى مستمرة
بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بعد عام 2030	2035	نعم سوف تستمر الصين ببناء قواعد عسكرية بسبب تدني النفوذ الأمريكي مستقبلا	
هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي أم يزداد أم يتراجع طبقا للسنوات حتى عام 2030	2035		ربما اكتشاف بدائل عن النفط لاحقا
هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الأمريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030	2035	هناك انسحاب عسكري وهذا محتمل التخفيف من الوجود العسكري الأمريكي. وهناك انسحاب بمعنى انخفاض مستوى النفوذ بسبب تواجد النفوذ الروسي والصيني لخدمة مصالحهم وخصوصا الصين	

		التي تسعى لإيصال الحزام والطريق إلى معظم الدول العربية لإنفاذ مشاريعها الاستثمارية.	
هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني	2036		لان يتعطل ولكن سيكون بطيئا أحيانا في بعض الدول وبطيئا جدا في دول أخرى، والسعودية أدخلت اللغة الصينية إلى مدارس التربية وهذا يعد استعداد لهذا المشروع تم إدخال اللغة الصينية إلى بعض الجامعات العربية
هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل أو عبد 2030)	2031		حروب كبرى فقط حروب بالوكالة بهذه المنطقة أو حروب محدود غير مدمرة
هل تظن أن روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة،هل التأثير سيظهر قبل أو بعد 2030.	2035		لان يؤثر المشروع الأوراسي وإنما سيكون داعم إلا أن هناك كثير من الاتفاقيات الروسية الصينية بخصوص الحزام والطريق واقتراب المصالح السياسية للتقليل من النفوذ الأمريكي في المنطقة

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك إجماع بين الخبراء على حدوث التغييرات في المحاور الخاصة بالتنبؤ بمستقبل العلاقة الصينية تجاه المنطقة العربية وان هناك اجمع بين الخبراء على السنوات التي يتم فيها التغير.

2. الخطوة المتسلسلة التالية من خطوات تقنية دلفي وهي بيان التأثير المتبادل بين القطاعات كما هو موضح بالجدول أدناه حسب متوسط اراء الخبراء.

جدول تقنية دلفي رقم (17)

التأثير المتبادل بين القطاعات حسب متوسط أراء الخبراء

التطور	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	مبكرا أو متأخرا
أ		أ		أ	أ	هـ	أ	(سيكون تأثير أ على ب متوازي يتمشيا معا) (أما أ فسوف يزداد تأثيره على د بسبب زيادة التواجد الصيني التجاري والعسكري) سوف تسهم أ بازدياد التأثير على ز بسبب التعاون الروسي الصيني..الخ
ب	أ		ج	د		أ		(كلما كان هناك توسع بالتجارة الصينية مع الدول العربية سوف تزاد القواعد العسكرية)(وتؤثر ب على ج بسبب تزايد الاعتماد على النفط العربي) ..الخ
ج	أ					و		(أ فتأثيره على ج سيبقى في الفترة المحددة..الخ
د		أ	أ		هـ	و		توثر د على و+هـ بسبب الحروب بالوكالة في المنطقة، لكن تتغلب عليها الصين بحدود عام ..الخ 2030
هـ	أ							ربما يؤخر هـ على أ من الاعتماد على الحزام والطريق حتى 2035..الخ
و		و			هـ			لا اعتقد أن و تؤثر على أ حتى عام ..الخ 2030
ز	أ	ب						توثر ز على ب ايجابيا للتقليل من النفوذ الأمريكي..الخ

والخطوة التالية هي تحديدي أي المحاور التي توثر على المحاور الأخرى حسب رأي الخبراء في الجولتين، وذلك حسب أهميتها وقوة التأثير التي تؤدي إلى حدوث على محور منها، ويتبين على سبيل المثال مايلي:

سيكون تأثير (أ) على (ب) متوازي يتمشيا معا، وأما (أ) فسوف يزداد تأثيره على (د) بسبب زيادة التواجد الصيني التجاري والعسكري.وسوف تسهم (أ) بازدياد التأثير على (ز) بسبب التعاون الروسي الصيني، وكلما كان هناك توسع بالتجارة الصينية مع

الدول العربية سوف تزاد القواعد العسكرية، وتؤثر (ب) على (ج) بسبب تزايد الاعتماد على النفط العربي. أما (أ) فتأثيرها على (ج) سيبقى في الفترة المحددة، كما تؤثر (د) على (و+هـ) بسبب الحروب بالوكالة في المنطقة، لكن ستتغلب عليها الصين بحدود عام 2030، وربما يؤخر (هـ) المحور (أ) من الاعتماد على الحزام والطريق حتى 2035، ولا يعتقد الخبراء حسب الجدول أعلاه أن (و) تؤثر على (أ) حتى عام 2030، وتؤثر (ز) على (ب) ايجابيا للتقليل من النفوذ الأمريكي.

3. التأثير المبكر او المتأخر حسب متوسط اراء الخبراء للتطور المحتمل.

والخطوة الأخرى وهي معرفة أي المحاور تجعل تقديم أو تأخير في حدوث محاور على موعده أو أبكر من ذلك أو بعد ذلك بنسبة تأخير عما هو متوقع.

جدول تقنية دلفي رقم (18)

التأثير مبكر أو متأخر حسب متوسط أراء الخبراء

التطور	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	لماذا مبكرا أو متأخرا
أ		مبكر		مبكر	متأخر	مبكر	متأخر	(أ +ب ازدياد خطوط التجارة يتطلب حماية)
ب	متأخر		مبكر	متأخر		مبكر	متأخر	(ب +أ يتأخر ب على أ بسبب اعتماد ب على أ)
ج	مبكر							(ج+أ يحتاج التقدم الصناعي إلى النفط)
د	متأخر	متأخر			متأخر	مبكر		(أ و ب +د يؤدي إلى انخفاض مستوى التواجد السياسي والعسكري الأمريكي)
هـ	متأخر				متأخر	متأخر		هـ + أ بسبب الأزمات والحروب بالوكالة
و	متأخر	مبكر			متأخر	متأخر		(و+ب بسبب حجم الدمار الذي سيلحق بالعالم)
ز	متأخر			متأخر				ز + أ بسبب اجتماع المصالح

والجدول أعلاه يبين ويحدد أي المحاور التي توثر على المحاور الأخرى حسب رأي الخبراء في الجولتين، وذلك حسب أهميتها وقوة التأثير التي تؤدي بهذه المحاور إلى تقديم أو تأخير في حدوث محاور على موعده أو أبكر من ذلك أو بعد ذلك بنسبة تأخير عما هو متوقع، ويتبين على سبيل المثال مايلي:(أن المحور أ يحدث أبكر

بسبب اعتماد (ب) على (أ)،وان (أ +ب) ازدياد خطوط التجارة يتطلب حماية، كما أن محور (ج) يحدث مبكرا على محور (أ) لأنه حاجة التقدم الصناعي إلى النفط بشكل مستمر.

وان محورا (أ و ب+د) يؤدي بشكل متأخر إلى انخفاض مستوى التواجد السياسي والعسكري الأمريكي، كما أن المحور (هـ) يعمل على حدوث متأخر لمحور (أ) بسبب الأزمات والحروب بالوكالة، وفي نفس الوقت يعمل محور (و) على التأثير المتأخر على (ب) بسبب حجم الدمار الذي سيلحق بالعالم، كما أن اجتماع المصالح الروسية الصينية سيعمل محور (ز) على تأخير حدوث محور (أ) بسبب اجتماع المصالح، وهكذا مع بقية الجدول.

جدول رقم (19)

متوسط السنوات المتوقعة حسب إجابات الخبراء لحدوث التطورات المحتملة

التطور المحتمل	السنة الوسطى لجميع الأجوبة	السنة الوسطى لخبراء الميدان (التخصص)	مدى التقديرات بعد احتمالين لكل خبير	لماذا سيحدث التطور مبكرا	لماذا سيحدث التطور متأخرا	السنة التي سيحدث فيها التطور باحتمال 90%
أ	2033	2035	2030، 2036	*	*	2034
ب	2035	2035	2030- 2040	*	*	2035
ج	2035	2035	2030-2040	*	*	2035
د	2035	2035	2030-2040	*	*	2035
هـ	2036	2035	2031-2041	*	*	2036
و	2031	2035	2028، 2034	*	*	2032
ز	2035	2035	2030-2040	*	*	2035

*يتم الإجابة عليها من خلال الشرح لعدم اتساع الجداول لها (انظر جدول رقم الذي فوقه مباشرة يكتب الرقم لاحقا عند ترتيب ارقام الجداول). ولقد تم الوصول إلى مجمل نتائج تقديرات الخبراء من خلال قياس الفارق بين السنة الوسطى لكل التقديرات وبين المدى لأقرب سنة وابعد سنة بعد ثلاث تقديرات، على النحو التالي: تم التوصل إليها بعد تفريغ إجابات الخبراء حول التأثير المتبادل بين الزمن والتطورات المحتملة والجدول أعلاه يوضح ذلك.

5. مجمل نتائج الجولتين لتقديرات الخبراء النهائية.

وتاليا الخطوة الأخيرة وهي حصيلة توقع الخبراء لمجمل الجولتين

جدول رقم (20)

تقنية دلفي مجمل نتائج مجمل تقديرات الخبراء

التطور	السنة الوسطى	المدى بعد تقديرين
تعد الصين حالياً الشريك التجاري الأول للعالم العربي، فهل ستبقى في هذا الموقع حتى عام 2030؟ أم ستتغير هذه المكانة قبل أو بعد هذا التاريخ.	2033	2030، 2036
بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة قبل أو بوعد عام 2030.	2035	2030– 2040
هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي ام يزداد أم يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2030.	2035	2030–2040
هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الأمريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030.	2035	2030–2040
هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني.	2036	2031–2041
هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني (قبل أو عبد 2030)	2031	2028، 2034
هل تظن أن روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة، هل التأثير سيظهر قبل أو بعد 2030.	2035	2030–2040

يظهر الجدول أن تقديرات الخبراء تتوقع بتنبؤاتهم أن حدوث التغيرات بين الأعوام 2028 إلى 2041 وان متوسط حدوث التغير ما بين 2031 إلى 2035. من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاجابات متقاربة وهذا يدل كما تعتقد الباحثة على دقة التنبؤات لمجمل تقديرات الخبراء مالم يحدث عامل يغير في هذه التنبؤات. ومن خلال اجابة الخبراء حول التطور المحتمل والسنة الوسطى لجميع الأجوبة والتقديرات بعد ثلاثة احتمالات لكل خبير بالسنوات والسنة التي سيحدث فيها التطور باحتمال 90% تبين ما يلي:

المحور الأول: هل ستصبح الصين الشريك التجاري الأول للعالم العربي عام 2030، فهل تعتقد أن ذلك سيتحقق قبل أو بعد هذا التاريخ؟

تباينت آراء الخبراء حول مستقبل استمرارية الصين كشريك التجاري الأول للعالم العربي عام 2030 وكانت السنوات تتراوح بين(2033 2030، 2036). ويمكن أن يعود ذلك لأنه أُعلن في القمة نتائج التقرير السنوي لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية لعام 2018، وكشفت أن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية زاد بحوالي 28% مقارنة بالعام 2017، ليصل إلى 224.3 مليار دولار.كذلك زاد حجم عقود المقاولات الصينية في الدول العربية بنسبة 9%، لتصل إلى 35.6 مليار دولار. هذا بخلاف الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية، والتي تبلغ قيمتها 1.2 مليار دولار.من التجارة العربية الخارجية(bbc,2020).

ومن المتوقع بعد عام 2035 أن يتجاوز الاقتصاد الصيني الاقتصاد الأمريكي مما يوفر فرصة لإقامة شراكة بشكل أكبر بين الدول العربية والصين، أو بسبب تراجع تأثيرات الولايات المتحدة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي، أو بسبب الدور الكبير للاقتصاد في العلاقات الدولية وتأثيره على بقية العوامل الأخرى، حيث إن اقتصاد الصين سيتفوق على نظيره الأمريكي من حيث حصته من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2029 بقيمة ناتج محلي تبلغ 25.6 تريليون دولار، مقابل 24.5 تريليون دولار للولايات المتحدة. (فرحات، 2019)

المحور الثاني:بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة قبل أو بعد عام 2030.

كانت السنوات المتوقعة من الخبراء (2035و2030و2040) لفرص بناء قواعد عسكرية في المنطقة قبل أو بعد عام 2030، حيث من الممكن أن يكون هناك توسع في بناء قواعد عسكرية ويرتبط ذلك بالعلاقات والطريق وارتباط الدول العربية بالقوى الغربية مما قد يشكل عائق أمام توسع الصين في بناء القواعد العسكرية، فيما يتوقع زيادة هيمنة الصين على النظام الدولي نتيجة بدأ تراجع النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها الاقتصادية لذا سيكون للصين حضور مبكر جدا بسبب تسارع وتيرة محاولة السيطرة على النفوذ في العالم.

المحور الثالث:هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي أم يزداد أم يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2030.

كانت السنوات المتوقعة لإجابات الخبراء لهذا المحور كما يلي (2035، 2030، 2040) فقد تنبأ الخبراء بمستقبل الاعتماد على النفط العربي حتى 2030. حيث سيزداد اعتماد الصين كون تحقق نجاحات اقتصادية ستؤهلها لتكون الاقتصاد رقم واحد عالمياً، وبالتالي ستكون الصين بحاجة إلى مزيد من النفط، وسيزداد الاعتماد الصيني على النفط العربي نتيجة زيادة القوة السياسية والعسكرية والاقتصادي الصينية والتي ستبقى بحاجة لإمدادات الطاقة العربية، فيظهر مستوى أعلى من حاجتها للنفط العربي، ستطور الصين بدائل للطاقة التقليدية إلى طاقة غير تقليدية.

المحور الرابع:هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الأمريكي مستمر حتى 2030، أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد2030.

تنبأ الخبراء باحتمال تراجع الانسحاب الأمريكي مبكراً حيث توقع الخبراء السنوات التالية (2035، 2030، 2040) لأن الولايات المتحدة لن تفرط بمنطقة حيوية كالشرق الأوسط بسبب تنامي وجود خصومها (روسيا والصين) فيها يمكن أن يبدأ انحصار تأثير الولايات المتحدة وانسحابها من المنطقة نتيجة ضعفها الاقتصادي والسياسي، وبدأ ظهور تأثيرات دول أخرى وبشكل خاص التأثير الصيني في النظام الدولي. وسوف تنافس الصين أمريكيا وستكون متواجدة بطرق مختلفة سواء العسكرية أو الاقتصادية والسياسية

المحور الخامس:هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق قبل أو بعد 2035 أم 2030، بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني.

كانت توقعات الخبراء للسنوات التالية (2031، 2041،2036)وتنبأ الخبراء بفرص تعطل المشروع الصيني الحزام بسبب وجود العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية وتناقض مصالح الدول المزمع شراكتها، ومن الممكن أن يتأثر المشروع الصيني نتيجة سعي الصين للبحث عن مشاريع أخرى أكثر تأثيراً على النظام الاقتصادي العالمي،

ويمكن أن يتأخر ولكن لا اعتقد أن يتعطل، حيث سيتم تقسيم المكتسبات لإرضاء بعض الأطراف سوف يزداد اعتماد العالم على الصين من خلال الحزام.

المحور السادس: هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل أو بعد 2030).

كانت السنوات المتوقعة من الخبراء كما يلي (2028، 2034،2031) وتوقع الخبراء أنه من ممكن قيام حرب بين أمريكا والصين قبل عام 2050.

المحور السابع: هل تظن أن روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة، هل التأثير سيظهر قبل أو بعد 2030.

تنبأ الخبراء بفرص واحتمالات قيام حرب على طريق الحزام والطريق خلال السنوات (2040,2035, 2030) حيث ستكون الصين قادرة آنذاك على مقارعة الدول العظمى بالمنطقة مما يتسبب بهذه الحروب، وقد تنشأ حروب بالوكالة ومحدودة تصل إلى مرحلة الحروب البيولوجية تنتهي بتفوق الصين وانحصار تأثير الولايات المتحدة من النظام الدولي قد تكون حروب غير عسكرية أو حروب بالوكالة، ومن الممكن قيام حرب بين أمريكا والصين قبل عام 2050.

السيناريو الأرجح للسياسة الصينية المستقبلية في الشرق الاوسط:

تشير الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة إلى أنها ستعتمد استراتيجية تقوم على الخطوط الرئيسية التالية(عبد الحي، 2019: al-omah.com): تكونت هذه السيناريوهات بناء على نتائج تحليل الباحث لاراء الخبراء ولا يتم استقائها من المصادر والمراجع الاخرى

أ. سياسة التوازن بين المتخاصمين الإقليميين في المنطقة العربية والشرق الأوسط. حيث ستنتهج الصين هذه السياسة مع كل من إيران والسعودية، وهو ما يتضح في تصدر الدولتين لمبيعات النفط للصين، ورغم العداء بين الدولتين الاقليميتين. كذلك بين العرب واسرائيل، فهنالك تعاون عسكري بل ومشاركة شركات صينية في توسيع الموانئ الاسرائيلية لتكون جزءاً من مرافق المشروع الاستراتيجي الصيني "طريق واحد – حزام واحد"، بالإضافة إلى استمرار تعاون الصين مع كل من الجزائر(الصين هي الشريك التجاري الاول) والمغرب(الصين

هي الشريك التجاري الثالث للمغرب) رغم الحساسية بين هاتين الدولتين العربيتين...الخ.

ب. اعتماد وجود عسكري صيني في المنطقة على غرار تواجدها في الاقاليم الأخرى، وهو ما يتمثل في مبيعات الاسلحة والتدريب وقواعد ارتكاز لحماية المصالح الصينية لا سيما من الارهاب والقرصنة أو للقيام بإجلاء الرعايا الصينيين عندما تستشعر الحكومة الصينية باحتمالات التعرض للخطر، لكن الصين ستبقى في المدى المنظور حريصة على عدم الانغماس المباشر في العلميات الحربية(القتال) الدائر بين مختلف الاطراف في المنطقة، وهو امر مخالف لسياسات روسيا والولايات المتحدة والكثير من دول الاتحاد الأوروبي المنغمسة في قضايا المنطقة العربية.

ج. سيبقى الدور الصيني في تسوية المنازعات في المنطقة في الظل خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل، أي انها قد ترسل مبعوثين للتواصل مع اطراف الخلافات دون الظهور بمظهر " الطرف الثالث" في التسويات الدولية، وهو ما يلاحظ في عدم عضويتها في اللجنة الرباعية لتسوية الصراع الشرق الاوسطي (والاكتفاء بإرسال مبعوثين للتواصل مع الاطراف وفي حدود ضيقة)، أو استضافة بعض شخصيات المعارضة في بعض الدول دون عقد المؤتمرات الدولية بهذا الخصوص.

د. ضمان علاقات جيدة مع كل الدول في المنطقة لضمان القدرة على عبور مشروع "طريق واحد – حزام واحد "، لتربط اسواقها بأوروبا عبر الشرق الاوسط، والاستظلال بالدور الروسي في المحافل الدولية بخاصة في المواقف التي تستشعر فيها الصين مخاطر استراتيجية على مصالحها، كما برز في الحالة السورية والهواجس الصينية من الحركات الدينية، وهي مواقف تتقارب فيها الصين مع روسيا التي تعاني من مخاطر الاسلام السياسي المسلح في الشيشان وداغستان الروسية كما في (شينجيانغ) الصينية.

وما يؤكد هذا السيناريو أن عمليات الانخراط الصيني في هذه الاقاليم يعتمد على استراتيجية تفاوضية تقوم على ثلاثة محاور هي (عبد الحي، 2019 :al-omah.com):

1. عدم التدخل المباشر والاستعاضة عن ذلك برفع مستوى التنسيق وبشكل فعال مع الاطراف المعنية في معالجة الموضوع المطروح.
2. اعتماد آليات السوق التبادلية وطويلة الامد مع دول الشرق الاوسط بدلاً من السياسات قصيرة الامد والأقرب لصفقات التجزئة (صفقة بصفقة).
3. الدبلوماسية الثنائية بدلا من التنسيق الاقليمي، بمعنى ان الصين تدير علاقاتها مع كل دولة دون ربط ذلك بعلاقاتها مع بقية الدول في الاقليم.

ويبدو ان هذه القواعد ستجد طريقها على الارجح في العلاقات الصينية العربية للسنوات العشر القادمة على الأقل، وهذا يفترض بأن الصين ستقوم بذلك بشكل تدريجي من خلال تطوير منتدى التعاون الصيني العربي الذي بدأ عام 2004 والذي ترتب عليه جولات حوار للتعاون في مجال الطاقة عامي 2006 و 2010، والذي تنعكس ملامحه في الوثيقة التي طرحتها الصين في يناير 2016 تحت اسم "ورقة السياسة العربية "، وقد لاحظ الدكتور وليد عبد الحي* أن انخراط الصين في قضايا الشرق الاوسط يسير بالتوازي مع حجم مصالحها في كل موضوع، بمعنى ان المصالح الاكبر في قطاع معين يدفع الصين للانغماس في مشكلات ذلك القطاع بقدر كبير والعكس صحيح، وهو ما يتضح في الجدول التالي (عبد الحي، 2019) والجدول التالي يبين درجة الانخراط:

* – أ. د. وليد عبدالحي: متخصص بالدراسات المستقبلية ومنها الصينية، جامعة اليرموك.

جدول رقم (21)

درجة الانخراط

الموضوع	درجة الانخراط المصالح الاقتصادية الصينية	الانخراط الصيني في الموضوع
الموضوع النووي الايراني	3	3
الازمة السورية	2	2
القضية الفلسطينية	2	2
الصحراء الغربية	1	1
الأزمة اليمنية	1	1
دارفور السودان	3	3
جنوب السودان	3	3
مشاكل لبنان	1	1
الازمة الليبية	2	1
ضرب داعش في العراق	1	2

تطابق مستوى الانخراط الصيني في موضوعات الشرق الاوسط مع المصالح الصينية (3 تعني مستوى عالياً، 2 مستوى متوسطاً، 1 مستوى ضعيفاً).

يتبين من الجدول السابق ان الصين تنخرط في المناطق التي تعتبرها مناطق ذات مصالح استراتيجية واسعة، ومن غير المرجح أن يتغير ذلك في المستقبل المنظور، حيث تقيس الصين نفوذها في الشرق الأوسط ووجودها فيه بشكل أساسي من حيث تأمين إمدادات الطاقة، والعلاقات التجارية، والمنافع التجارية، وتشعر الصين بالارتياح مع سياستها الراهنة المتمثّلة في تجنب الانخراط السياسي في الخلافات العديدة في المنطقة العربية، وذلك لإن مصالح الصين في الشرق الأوسط سوف تتزايد، وقد يتبع ذلك تزايد الوجود السياسي والعسكري الصيني في المنطقة العربية، وهذا لا يعني بالضرورة المنافسة مع الولايات المتحدة أو التداخل في صراعات المنطقة، بقدر ما يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية مصالحها المتنامية. هنا يمكن أن نعرض عدة مؤشرات تدعم هذا الاستنتاج: القاعدة الصينية في المنطقة العربية، التدخل الصيني في سوريا والتحالف مع روسيا .

الخاتمة

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013 –2030، وقد أنطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: وجود علاقة ارتباطية بين واقع المصالح السياسية والاقتصادية الصينية في المنطقة العربية وبين القدرة على التنبوء بالافاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013 – 2030 باستخدام تقنية دلفي، وتوظيف المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإستقرائي، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على اسئلتها والتحقق من صدق فرضياتها، فقد قامت الباحثة حسب تقنية دلفي بتحديد كافة الموضوعات ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة، وهو هنا مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة 2013–2030. ومن أجل التحقق من هذا المستقبل فقد تم دراسة عدد من الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية، ومن ثم تم بعد ذلك تحديد عدد من القطاعات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والثقافية في العلاقات العربية–الصينية، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الخبراء والمتخصصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الأمنية والاجتماعية سواء خبراء ومتخصصين كأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية (الصين، أستراليا، الكويت، المغرب، سوريا، الجزائر، فلسطين، العراق)، او الخبراء والمتخصصين في ميادين العمل غير الأكاديمية، وتم استطلاع أراء مجموعة من الأكاديميين والخبراء وقد بلغ عددهم (12) خبيراً وأكاديمياً، وتم عقد جولتين للتنبوء بمستقبل العلاقات الصينية العربية تمحورت حول ستة محاور رئيسية هي: محور اقتصادي، ومحور عسكري، ومحور الطاقة، ومحور النفوذ الصيني في المنطقة العربية، ومحور المشروع الصيني الحزام والطريق، ومحور التنبؤ بقيام حروب ونزاعات دولية واسعة النطاق، ومحور التنبؤ بالتنافس بين المشروع الصيني والروسي، ويتم التنبؤ بمستقبل العلاقات الصينية – العربية في المجالات السابقة من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية في المجال الاقتصادي والعسكري والطاقة والنفوذ الصيني في المنطقة العربية التنبؤ بقيام حروب ونزاعات دولية واسعة النطاق، ومحور التنبؤ بالتنافس بين المشروع الصيني والروسي.

النتائج :

تم تطبيق نموذج دلفي للدراسات المستقبلية في التنبؤ بمسقبل العلاقات العربية – الصينية

1. بينت الدراسة أن مستقبل الشراكة التجارية بين الصين والدول العربية وقدرة الصين على أن تكون الشريك التجاري الأول للعالم العربي حتى عام 2030، وبينت أن الصين سوف تسعى لأن تكون الشريك التجاري الأول للدول العربية حتى عام 2035. وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (86,5%) في حين أن نسبة المعارضين هي (13,5%) ويعود السبب لارتفاع نسبة المؤيدين لأن العالم العربي يحتاج الى الصناعات الصينية، واعتماد معظم الدول العربية على المنتجات الصينية بكثافة .
2. بينت الدراسة إن تأمين واستقرار امدادات الطاقة العربية إلى الصين يمثل محدد رئيسي في أن تصبح الصين الشريك التجاري الاول للدول العربية، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (75.5%) في حين ان نسبة المعارضين هي (24.5%)
3. أشارات تحليلات الخبراء الى أن مستقبل العلاقات التجارية الصينية العربية والشراكة بين الجانبين ستزداد وستتمكن الصين من أن تصبح الشريك التجاري الأول للعالم العربي مستقبلا كما توقع غالبية الخبراء.
4. يعتقد الخبراء أن الصين تسعى لتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة وظهر ذلك من خلال اقامة أول قاعدة عسكرية للصين في جيبوتي عام 2016 لذا من المتوقع قيام الصين بالاستمرار بعمليات بناء قواعد عسكرية جديدة في المنطقة حتى عام 2030، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (83.5%) في حين أن نسبة المعارضين هي (16.5%) .
5. يرى الخبراء أن زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين وتعزيز النفوذ الصيني في المنطقة العربية يتطلب تعزيز حجم الاستثمار الصيني في

الصناعات العسكرية العربية، حيث يرى الخبراء الذين كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (88%) في حين أن نسبة المعارضين هي (12%).

6. بينت الدراسة أن الصفقات العسكرية الصينية بازدياد مستمر مع دول المنطقة العربية، وتعميق العلاقات الاقتصادية حاجة الدول العربية والرغبة في تنويع المصادر ونتيجة زيادة التقارب الصيني العربي والاولوية للتعاون التجاري والصفقات العسكرية الصينية بتزايد مستمر في المنطقة العربية.
7. أشارت نتائج توقعات الخبراء الى النفوذ الصيني في المنطقة العربية يرتبط بقدرة الصين على زيادة حجم صادراتها للمنطقة العربية لأن ذلك سيسهم في تعميق العلاقات بين الطرفين ويضعف من اعتماد العرب على الأسلحة من الدول الغربية، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (79%) في حين أن نسبة المعارضين هي (21%).
8. ترى الصين أن تدخلها المباشر في النزاعات الأهلية في المنطقة العربية سيسهم في حماية مصالحها ويعزز من دورها في المنطقة العربية. وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (83.5%) في حين أن نسبة المعارضين هي (16.5%) .
9. يعد النفط محوراً أساسياً في العلاقات العربية الصينية خلال الفترة الحالية والمستقبلية لذا فإن النفط سيشكل محدد رئيسي في مستقبل العلاقات العربية الصينية خلال الفترة المقبلة، حيث يرى الخبراء الذين كانت نسبة إجاباتهم المؤيدة (75.5%) والرافضة لهذا الطرح (24.5) لذا فانه من الممكن أن تتم زيادة اعتماد الصين على موارد الطاقة العربية نتيجة زيادة تقارب الصين مع الدول العربية وزيادة دورها في الاقتصاد العالمي وارتفاع الحاجة لمصادر الطاقة بما يتلائم مع معدلات النمو الاقتصادي فيها فيما توقع بعض الخبراء وجود بدائل للنفط العربي وزيادة اعتماد الصين على مصادر طاقة جديدة.
10. بينت الدراسة أنه من خلال مؤشرات استمرارية اعتماد الصين على النفط العربي سيتوسع النشاط الاقتصادي للصين والذي يرتبط بتحرك عسكري خاصة

في الممرات المائية الرئيسية في التجارة العالمية، والتي تهدف إلى تعزيز مشروع الحزام والطريق وضمان تطور العلاقات العربية الصينية حتى عام 2030 وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (72%) في حين أن نسبة المعارضين هي (28%) .

11. أن التجارة الصينية البينية مع منطقة الشرق الأوسط بحاجة لحماية الممرات المائية للحفاظ على مصالحها لذا تعمل الصين على التركيز على الممرات المائية في جنوب شرق اسيا والمحيط الهادئ ويرتبط نجاح المشروع الصيني بتزايد حجم تجارة الصين واعتمادها على الطاقة العربية، وأن تحول الصين نحو التحرك العسكري سيتأخر بسبب وجود قوى عظمى لن تسمح بذلك خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.
12. تعمل الصين على تفعيل في حماية وتأمين ممرات وخطوط نقل الطاقة لضمان موارد الطاقة العربية، فقد عرض الخبراء ارائهم حول هذا المؤشر وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (72%) في حين أن نسبة المعارضين هي (28%) .
13. بينت الدراسة أن دوافع الصين لزيادة دورها الأمني في المنطقة العربية من خلال حماية الممرات المائية يعود الى أن المنطقة العربية غير مستقرة بالتالي فإن ذلك يتطلب من الصين الحفاظ على مصالحها بالإضافة الى زيادة حجم الصراعات والنزاعات الدولية في المنطقة العربية وكون حماية الممرات المائية يمثل مصلحة صينية عربية مشتركة لذا فمن الممكن أن يستمر دور الصين في حماية وتأمين الممرات المائية.
14. بينت الدراسة أن من الوسائل التي ستلجأ اليها الصين في حماية مصالحها في مجال الطاقة قيامها بدعم مشاريع الطاقة في المنطقة العربية، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (80%) في حين أن نسبة المعارضين هي (20%) وقد اختلفت اراء الخبراء في هذا المجال فالصين دائماً تبحث عن البدائل ولن تبقى رهينة النفط العربي .

15. بين الخبراء أن الاستثمارات في قطاع الطاقة سوف تكون اقل تكلفة وبالتالي زيادة الارباح التي ستحققها الصين جراء ذلك وستلبي احتياجات الصين المستقبلية من النفط وتوظف دعمها لمشاريع الطاقة بهدف السيطرة على موارد الطاقة أو زيادة التقارب العربي الصيني أو دفع الصين الى الانخراط بشكل اكبر للشركات الصينية في المنطقة العربية لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في حين يرى الخبراء أن الصين دوماً تبحث عن البدائل للنفط العربي ولن تبقى معتمدة على النفط العربي .
16. حدد المؤشر احتمالات أن تكون الصين قوة منافسة للولايات المتحدة الامريكية ومهددة لمكانتها كقطب أوحد في العالم في ضوء الامكانيات الاقتصادية والعسكرية والسكانية والصناعية التي تمتلكها الصين والتي تؤهلها بالقيام بدور رئيسي في النظام الدولي بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (81.5) في حين أن نسبة المعارضين هي (18.5)حيث أشار الخبراء الى أن الصين تستمد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة من كون الولايات المتحدة تعمل على تقليص تواجدها في المنطقة العربية وتنسحب بشكل تدريجي من المنطقة العربية .
17. يرى الخبراء أن الصين ليس لها اطماع بتبعية دول المنطقة لها سياسياً وانما هي بحاجة لتعزيز موقعها في المنطقة، وتعمل الصين على أساس الكسب المتكافئ بين الأطراف بسبب الاندفاع الصيني وحاجة المنطقة لهذه المشاريع وزيادة حجم التجارة العربية مع الصين وبدأ ذلك بوضوح مع تنسيق علاقات بعض الدول العربية مع الصين في هذا الجانب، فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%).
18. يرى الخبراء أن ارتباط بعض الدول العربية بالولايات المتحدة الأمريكية قد يضعف من سير مشروع الحزام والطريق الصيني تجاه المنطقة العربية. فقد

كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (75%) في حين أن نسبة المعارضين هي (25%).

19. يرتبط مؤشر تعزيز تدخل الصين السياسي في المنطقة العربية وتراجع الوجود الأمريكي من وجهة نظر الخبراء بأنه من الممكن أن تكون الصين القوة البديلة للتواجد الأمريكي فيما إذا تم انسحاب امريكا من العراق كما تؤكد الصين على مواقفها المعلنة من الصراع العربي – الإسرائيلي وخطة السلام التي اضعفت تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية وفتح المجال للصين لتحل محلها حتى يكون هناك استقرار واحلال قوة محل قوة بسبب التقدم الصيني وانشغال امريكا في النزاعات المسلحة المتعددة.
20. يرى بعض الخبراء بنسبة 72% أن الهدف الأساسي للتواجد الصيني في المنطقة العربية هو تأمين الصين لمصالحها التجارية في المنطقة العربية فيما اعتبر الخبراء أن الصين ستحل محل الولايات المتحدة الأمريكية فقط في الشؤون الاقتصادية.
21. ان التواجد الروسي على طريق الحزام يعني ضرورة التحالف معها لتأمين الطريق والمشاركة في المصالح لمواجهة النفوذ الامريكي وزيادة تراجع النفوذ الامريكي في المنطقة العربية. فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (70%) في حين أن نسبة المعارضين هي (30%) في حين يرى البعض الآخر أن هناك توافق بين الصين وروسيا حول قضايا المنطقة العربية وليس بالضرورة أن تؤدي لمنافسة بينهما، وأن الصين تسعى لتعزيز تحالفها بسبب التواجد الروسي في المنطقة لمواجهة النفوذ الأمريكي.
22. عملت الصين على توظيف أدوات القوة الناعمة لتقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الأمريكي حيث يرى الخبراء أن القوة الناعمة هي القوة الكامنة والحقيقية للصين في المنطقة العربية فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85.7%) في حين أن نسبة المعارضين هي (14.3%) فتقدم النموذج الصيني يحقق مصالح جميع الاطراف ويضعف

النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية بمختلف أدواتها وهذه السياسة المعلنة للصين في حين يرى الخبراء أن الصين ستفعل أدوات الدبلوماسية الناعمة.

23. ان اقتصاد الصين القوي سيدعم نجاح المشروع في عام 2030 وأن ارباحه سوف تغطي جميع التكاليف المحتملة لتنفيذه مما سيؤثر على الاقتصاد العربي ليدعم نجاح المشروع قدرة الصين المالية الكبيرة بالإضافة الى حجم الاستثمارات الصينية في المشروع تؤكد على اهميته واستمراره. فقد كانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (87%) في حين أن نسبة المعارضين هي (13%) فيما يرى الخبراء أن فرص نجاح المشروع ليست كبيرة نتيجة التفاوتات الاقتصادية بين الدول الاعضاء وسوف تؤثر ارتفاع تكاليف حماية مبادرة الحزم والطريق على فرص نجاحه.
24. ان التعاون الاقتصادي سيعزز فرصة محاربة الارهاب وأن الأدوات الدولية فعالة في مكافحة الارهاب لذا لا يؤثر تفشي ظاهرة الارهاب على نجاح مبادرة الحزام، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (75%) في حين أن نسبة المعارضين هي (25%)
25. ان المشروع يركز على العلاقات الصينية مع كل دولة على حدة وسيسهم في زيادة حجم التنافس والصراع بين الدول اقتصادياً وسياسياً وإن حجم الدول المنخرطة في المشروع يشير إلى وجود رغبة في التعاون بينما نجد أن المصلحة المشتركة لن تؤدي الى تعطيل المشروع، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%)
26. ان الاقتصاد السياسي لبعض الدول سيتأثر على فرص نجاح مبادرة الحزام والطريق من خلال تحليل الخبراء للتنافس والصراعات الاقتصادية والسياسية بين الدول وصعوبة ارضاء جميع الاطراف المشاركة في المبادرة بالإضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي للدول الأمر الذي يؤثر على تحقيق النمو الاقتصادي وحجم الفوائد من المشروع على الدول المختلفة مما يضعف من فرص التأثير على المشروع، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من

الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%).

27. ان المشروع الصيني يؤثر على اقتصاد الدول المشاركة بالمشروع بالإيجاب أو السلب حسب الأهمية للدول وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (83.5%) في حين أن نسبة المعارضين هي (16.5%).
28. ان مشروع (مبادرة الحزام والطريق) لن يساعد في احتمالات حدوث حرب عالمية ثالثة، ولكن يرى آخرون من الخبراء أنه من الممكن التوجه نحو الحروب الاقتصادية التي تكون آثارها بعيده عن السياسة، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85%) في حين أن نسبة المعارضين هي (15%) ويرى الخبراء أنه من الممكن ظهور حروب محدودة وحروب بالوكالة أو حروب اقليمية، أما احتمال حدوث حرب صينية–يابانية في بحر الصين الجنوبي فرأى الخبراء صعوبة حدوث ذلك نظراً لأن اليابان لا ينتهج سياسة صدامية وواضح أن نتائج الحروب السابقة المؤلمة لا تشجع على حدوث ذلك، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (70%) في حين أن نسبة المعارضين هي (30%) في حين يرى آخرون أن تضارب في المصالح بين الدول يقود لتوتر دون حرب فسياسة كلا البلدين لا تؤشر على ذلك.
29. توقع بعض الخبراء حدوث حرب هندية باكستانية تؤثر على مبادرة الحزام والطريق، فالحرب محتملة بين الهند وباكستان في كل وقت والتطورات المتسارعة على الساحة الإقليمية والدولية لها احتمالات كثيرة. وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (89%) في حين أن نسبة المعارضين هي (11%) في حين توقع الخبراء زيادة حدة التوتر دون الوصول إلى حرب حقيقية وتوقع خبير آخر أنه ليس من مصلحة الباكستان وقوع حرب في السنوات القليلة القادمة.

30. كان رأي الخبراء بالنسبة لمحدد احتمالات حدوث حرب صينية – أمريكية متباين فأشار بعضهم الى أنه من الممكن حدوث حروب بالوكالة او حروب اقتصادية او بيولوجية ولكن ليس حرب عسكرية، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (90%) في حين أن نسبة المعارضين هي (10%) فالتنافس وحجم المصالح الاقتصادية بين البلدين لا يؤشر على حدوث حرب عسكرية مباشرة.
31. تعزز المشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق) والروسي في المنطقة العربية وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85.6%) في حين أن نسبة المعارضين هي (14.4%) فقد رأى الخبراء أن المشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق) مصلحة روسية صينية مشتركة قد يفيد الدولتين من الناحية الاقتصادية فيما رأى الخبراء أن التعاون الصيني– الروسي موجود من 2011 للتعامل مع امريكا للحد من هيمنة أمريكا على المنطقة العربية وأن الصين ستتفوق على روسيا في الكثير من المجالات وخاصة الاقتصادية وهذ سيحد من نفوذ روسيا ويفشل مشرعها القائم وأن روسيا لن تقبل مبادرة الحزام ان كانت لها تأثير على علاقاتها الاقتصادية مع الدول في المنطقة.
32. أن تعزز مبادرة الحزام والطريق من المصالح الأوروبية في الصين فقد توقع الخبراء أن تعزز المبادرة من العلاقات الصينية الاوروبية كون أوروبا تسعى لتعزيز علاقاتها مع الصين، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (80%) في حين أن نسبة المعارضين هي (20%)
33. أن يعزز مشروع مبادرة الحزام من مكانة روسيا في النظام الدولي فيرى الخبراء أنه كلما زاد النفوذ الصيني كلما أثر ذلك إيجاباً على روسيا الحليفة وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85%) في حين أن نسبة المعارضين هي (15%) .
34. أن تؤثر الخلافات الروسية الأوروبية على المشروع الصيني فنلاحظ أن الصراعات بين دول أوروبا ستصب بمصلحة الصين وستجعلها قادرة على بناء

التحالفات الفردية مع دول اوروبا، وستؤثر هذه الخلافات على المشروع، ولكن من الممكن أن يتم تجاوزها تدريجياً نتيجة تبادل المصالح المشتركة، والمشروع يخلق تعاون ومصلحة صينية روسية اوروبية مشتركة، وكانت نسبة إجابات من أيدوا هذا الرأي من الخبراء والمتخصصين هي (85%) في حين أن نسبة المعارضين هي (15%).

35. تباينت آراء الخبراء حول مستقبل استمرارية الصين كالشريك التجاري الأول للعالم العربي عام 2035 وكانت السنوات تتراوح بين(2028، 2035، 2037، 2040،2050). ويمكن أن يعود ذلك لأن تجارة الصين مع كامل الدول العربية لا تتجاوز 8% من التجارة العربية الخارجية، ومن المتوقع بعد عام 2035 أن يتجاوز الاقتصاد الصيني الاقتصاد الامريكي مما يوفر فرصة لإقامة شراكة بشكل أكبر بين الدول العربية والصين، أو بسبب تراجع تأثيرات الولايات المتحدة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي، أو بسبب الدور الكبير للاقتصاد في العلاقات الدولية وتأثيره على بقية العوامل الاخرى.

36. كانت السنوات المتوقعة من الخبراء (2025، 2035،2037،2040،2045) لفرص بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بعد عام 2035، حيث من الممكن أن يكون هناك توسع في بناء قواعد عسكرية ويرتبط ذلك بمبادرة الحزام والطريق وارتباط الدول العربية بالقوى الغربية مما قد يشكل عائق أمام توسع الصين في بناء القواعد العسكرية، فيما يتوقع زيادة هيمنة الصين على النظام الدولي نتيجة بدء تراجع النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة العربية لحماية مصالحها الاقتصادية لذا سيكون للصين حضور مبكر جداً بسبب تسارع وتيرة محاولة السيطرة على النفوذ في العالم.

37. كانت السنوات المتوقعة لإجابات الخبراء لهذا المحور كما يلي (2030، 2035، 2036،2038) فقد تنبأ الخبراء بمستقبل الاعتماد على النفط العربي حتى عام 2035 حيث سيزداد اعتماد الصين كونها تحقق نجاحات اقتصادية ستؤهلها لتكون الاقتصاد رقم واحد عالمياً، وبالتالي ستكون الصين بحاجة الى مزيد من النفط، وسيزداد الاعتماد الصيني على النفط العربي نتيجة زيادة القوة

السياسية والعسكرية والاقتصادي الصينية والتي ستبقى بحاجة لإمدادات الطاقة العربية، فيظهر مستوى أعلى من حاجتها للنفط العربي، وستطور الصين بدائل للطاقة التقليدية الى طاقة غير تقليدية.

38. تنبأ الخبراء باحتمال تراجع الانسحاب الامريكي مبكراً حيث توقع الخبراء السنوات التالية (2025، 2035، 2036، 2035) لأن الولايات المتحدة لن تفرط بمنطقة حيوية كالشرق الأوسط بسبب تنامي وجود خصومها (روسيا والصين) فيها يمكن أن يبدأ انحسار تأثير الولايات المتحدة وانسحابها من المنطقة العربية نتيجة ضعفها الاقتصادي والسياسي، وبدأ ظهور تأثيرات دول أخرى وبشكل خاص التأثير الصيني في النظام الدولي. حيث ستنافس الصين امريكا بطرق مختلفة سواء العسكرية او الاقتصادية والسياسية.

39. كانت توقعات الخبراء للسنوات التالية (2030،2035، 2038،2040،2050) وتنبأ الخبراء بفرص تعطل المشروع الصيني الحزام بسبب وجود العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية وتناقض مصالح الدول المزمع شراكتها، ومن الممكن أن يتأثر المشروع الصيني نتيجة سعي الصين للبحث عن مشاريع أخرى أكثر تأثيراً على النظام الاقتصادي العالمي، و يمكن ان يتأخر ولكن لا اعتقد ان يتعطل، حيث سيتم تقسيم المكتسبات لإرضاء بعض الاطراف سوف يزداد اعتماد العالم على الصين من خلال الحزام.

40. توقع الخبراء أنه من الممكن قيام حرب بين امريكا والصين قبل عام 2050.

41. تنبأ الخبراء بفرص واحتمالات قيام حرب على طريق الحزام والطريق خلال السنوات (2028–2050) حيث ستكون الصين قادرة آنذاك على مقارعة الدول العظمى بالمنطقة مما يتسبب بهذه الحروب، وقد تنشأ حروب بالوكالة ومحدودة تصل إلى مرحلة الحروب البيولوجية تنتهي بتفوق الصين وانحسار تأثير الولايات المتحدة من النظام الدولي وقد تكون حروب غير عسكرية أو حروب بالوكالة، ومن الممكن قيام حرب بين امريكا والصين قبل عام 2050.

التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي :

1. العمل على زيادة التعاون الصيني – العربي في القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها:

أ. دعم اليات الحوار والتعاون بين الصين والدول العربية الثقافي والاعلامي والامني والعمل على تخفيف هيمنة الحضارة الغربية على العالم.

ب. التعاون بين الدول العربية والصين في تطبيق قواعد القانون الدولي ودعم وإصلاح المنظمات الدولية.

ج. تعميق مجالات التعاون العسكري بين العرب والصين .

د. تطوير وتعزيز الادوار التي تقوم بها الصين في التعامل مع القضايا العربية وبما يخدم مصالح الطرفين.

2. ضرورة العمل على بناء علاقات عربية–صينية متماسكة قائمة على قاعدة التعاون وتبادل المصالح والتحالف في النظام الدولي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ. تبادل المعلومات والوثائق والأفكار بين المؤسسات والأفراد المثقفين في الطرفين.

ب. تطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدى الطرفين.

ج. عقد الندوات المؤتمرات المشتركة بين المؤسسات المتشابهة.

3. تبني الصين لرؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على ما يلي:

أ. اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية الصينية في المنطقة العربية.

ب. التركيز على التعاون الثنائي والمتعدد بين الدول العربية والصين ، والتركيز على التنمية الاقتصادية والشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية والصين .

ج. العمل على زيادة وتطوير مجالات التبادل الاقتصادي بين العرب والصين ، وقيام الصين بنقل صناعة التكنولوجيا الرقمية الحديثة الى الدول العربية.

د. تحتاج العلاقات العربية الصينية إلى تطوير شامل في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتقنية، وأيضاً التبادل على المستويين الرسمي

والشعبي، وزيادة فرص التعاون المشترك لتدخل العلاقات بين الصين والدول العربية مرحلة نمو جديدة تنعكس إيجاباً على مصالح الطرفين وتخدم القضايا العربية الكبرى، وخصوصاً القضية الفلسطينية.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

المصادر:

أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (1979). **القاموس المحيط** . تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .

ربيع، محمد (1994)، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت.

الكتب:

أحمد، سامر (2009). **العرب ومستقبل الصين (اللانموذج التنموي والمصاحبة الحضارية)**. أبو ظبي: ثقافة للنشر والتوزيع بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم،

الأخرس، إبراهيم (2005)، **التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها**، ايتراك للنشر والتوزيع.

باعبود، عبد الله (2017). **أهمية النمو السريع في التفاعل الاقتصادي بين الصين ودول الخليج**، بيروت: مركز دراسات الوحدة.

بدر، أحمد (2004). **اسلوب دلفي كمنهج حديث في بحوث المكتبات والمعلومات**، الرياض: مكتبة الادارة.

براساد، إسوار (2017). **الطريق إلى التأثير الصين تتبع منهجاً متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الدولي الاقتصادي والسياسي العالمي**، صندوق النقد الدولي.

تقرير المستقبل (2018). **مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي**، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

تينغ، خه يي (2017). **قراءة حول الموضوعات الأساسية في أفكار الرئيس الصيني شي جين بينغ عن الإشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد**، دار الشعب للنشر: مدرسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني،

جامعة المنصورة، (2007). **العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والصين**، القاهرة: كلية الحقوق.

جودة، محمود خليفة محمد (2014) **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م**، ألمانيا: المركز الديمقراطى العربى.

جيان، وانغ (2017). **العلاقات الصينية–الشرق أوسطية من منظور "الحزام والطريق"**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الحداد، منى (2017)، **قراءة في تاريخ العلاقات العربية الصينية وسبل تعزيزها**، الخرطوم : جامعة إفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الإفريقية.

حسين، سهرة (2018)، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

الحمارنة، مصطفى (1994)، **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية.

حمشي، محمد (2017). **الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية– الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة.

خشيب، جلال (2019). **الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

دانيال، مارك هاينز (2002). **عالم محفوف بالمخاطر: استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، ترجمة: أدهم شاكر عضيمة. الرياض: مكتبة العبيكان.

الدبس، شاكر (1948)، **الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة**، دمشق، مطبعة الإنشاء.

الدجاني، أحمد صدقي (1995)، **أضواء على الصين اليوم**، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع.

زاهر، ضياء الدين (2004) **مقدمة في الدراسات المستقبلية :مفاهيم – أساليب– تطبيقات** . القاهرة : مركز الكتاب للنشر.

سكوبيل، أندرو، نادر، عليرظا (2016). **الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر**، واشنطن: راند.

سلمان، عامر (2020). **خارطة النفوذ الصيني في المنطقة العربية إلى أين؟**، القاهرة: منتدى السياسات العربية.

السنبل عبد العزيز بن عبدالله (2003)، **استشراف مستقبل التعليم في السعودية**، جامعة الملك سعود، السعودية .

شمس الدين، جين تشونغ جيه (2017). **مبادرة الحزام والطريق وتعاون الصين والدول العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة.

الصيني، محمود إدريس (2017). معرفة حقيقة الحزام والطريق، **مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، المحور الأول طريق الحرير البري والبحري**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم،.

عبد الحى، وليد (2018) العلاقات العربية – الصينية في الفترة من "2001–2015 م" دراسة حالة (مصر)"

عبد الحي، وليد (2002). **مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان ، المركز العلمي للدراسات المستقبلية .

عبد الحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978–2010)**، أبو ظبي (الإمارات): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

عرفان الحسيني، هبه عبد المنعم (2020). **التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصاديات العربية**، صندوق النقد العربي.

العسلي، بسام (2008)، الصين والتوازن العالمي، **مجلة الدفاع العربي**، العدد(11)، بيروت، دار الصياد.

العطار، حسين (1999)، **العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية.

العيادي، اسلام (2018) **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي

عيادي، إسلام؛ عبدالله، زينب (2019). **مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

فضة، محمد إبراهيم (1980)، **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث (1949-1969)**. نشر بعدم من الجامعة الأردنية.

الكبيسي، عامر خضير (1981). **الادارة العامة لين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني**، دار الخليج.

كيسنجر، هنري (2002)، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي.

ليانجشيانج، جين؛ جاناردان، إن (2018). **مبادرة الحزام والطرق الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية**، البرنامج الأكاديمي البحوث والتحليل، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية.

ليو شيه؛ تشنج، دونج، لى شى (2003). **الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان**، ترجمة عبد العزيز عبد العزيز، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

مايكل دي. سوين (1997)، **الصين، عن كتاب التقييم الاستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

يعقوب، دهقاني (2018). الصين ومشروع طريق الحرير دراسة في الانعكاسات الاستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، **ضمن كتاب دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001-2017**)، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

يوتشن، قاو (2017) **الحزام الإقتصادي وطريق الحرير والارتقاء بالعلاقات الصينية – العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

بنسماعيل، زكريا (2013). **أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

الحمراوي، محمد (2008) **السياسة الخارجية الصينية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر.

سفيان، بحري (2016). **تحول موازين القوى في آسيا– الباسفبك دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امحمد بوقرة– بومرداس، الجزائر.

سليمان، أمجد سليمان (2003)، **الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إمكانية القطبية الثنائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية.

المجلات والدوريات المحكمة:

أبو طالب، حسن (2008)، الصين والشرق الأوسط: رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 173، القاهرة،.

البدور، بكر، الحمد، جواد، شياويان، شيه، محافظة، علي، محمود، قاصد، لي تشنغ ون، معن النسور(2019). **اتجاهات تطور العلاقات العربية–الصينية** ضمن سلسلة دراسات مركزة رقم (8)

جلال، محمد نعمان (2004)، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، **مجلة الصين اليوم**، العدد 4.

الجهني، محمد فالح (2009). تطبيق افتراضي لأسلوب دلفاي في الدراسات المستقبلية، مجلة المعرفة، العدد (37).

حمشي محمد (2005). الاقتصاد السياسي العلاقات العربية الصينية التحديات والفرص الاستراتيجية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (450).

حيان، لي وي (2001). تحليل ودراسة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد 145.

الخطيب، احمد حسين (2019). الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد (24).

سليم، محمد السيد (1971)، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، القاهرة.

سليم، محمد السيد (1999). السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، **مجلة الفكر السياسي**، العدد7.

صالح، عبد الله (1998)، التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (132).

عبد الحي، وليد (1996) تطوير استخدام تقنية دلفي للدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية الإقليمية، **مركز دراسات المستقبل**، 1 (1)، 39–60.

عبد الحي، وليد (2005) العلاقات العربية الصينية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 28 (322)، 47–58.

عبد الحي، وليد (2012). محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقارير **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 3 نيسان/أبريل.

عبد الحي، وليد (2016) تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، استشراف للدراسات المستقبلية، **أوراق**، 1 (1)، 24–45.

عبد الرحمن، عواطف (1998). الدراسات المستقبلية، الاشكاليات والآفاق، **عالم الفكر**، 18 (4).

عبد الناصر، وليد (1998)، ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (132).

عبيد، هناء (1994)، العلاقات الأمريكية–الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (117).

فرحات، محمد (2014) **السلوك الصينيّ الروسيّ إزاء موجة الربيع العربيّ قراءة في ما وراء المصالح الاقتصاديّة**". مجلة سياسات عربية، العدد ا.

قنديل، حنان (2007)، الصين والعرب، **مجلة شؤون عربية**، العدد 129، القاهرة، الجامعة العربية.

كاخيا، إبراهيم (2008)، الصين بين القنبلة النووية والقنبلة البشرية، **مجلة (الدفاع العربي)**، العدد (10)، بيروت.

كامل، عثمان (1999)، العلاقات الأمريكية الصينية في ظل النظام العالمي، **مجلة الدفاع العربي**، العدد (157).

كرار، جعفر أحمد (2007)، الصين و العرب: الواقع، المشكلات، الفرص، مقال (الدبلوماسية الشعبية و العلاقات العربية – الصينية)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167، القاهرة.

الكريني، إدريس (2017). الصين و تحولات النظام الدولي الراهن، المستقبل العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 461.

الكيلاني، شمس الدين (2009)، موقع الصين في المتخيل العربي، **مجلة التسامح**.

مجلة مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية (2019).

مضخور، باهر (2016). استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، **مجلة دراسات دولية**، بغداد، العدد 67.

نيدوغينا، يلينا (2018). الحزام والطريق وتطويع الحتميات الجغرافية صينياً، حزام وطريق إنسانياً وتنظيمياً، المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي، **الصين بعيون عربية**، العدد 101.

هلال، رضا محمد (2008)، العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 173، القاهرة.

الياس هاني والحديثي، خضر (1999)، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، **شؤون الأوسط**، العدد (89).

الصحف والجرائد اليومية:

أبو الغيط، أحمد (2018). منتدى التعاون العربي الصيني: أفق جديد للعلاقات بين الجانبين. جريدة الشرق الأوسط اللندنية، الاثنين 09 يوليو، العدد (14468).

صبري، عادل (2014). العظماء في رحاب جامعة بكين، الصين اليوم .

صحيفة الأخبار الالكترونية، عدد 1397، 2011/4/26.

الصائغ، جعفر (2017). النفط الصخري، صحيفة الوسط (البحرينية)، 1/16/.

المؤتمرات والندوات العلمية:

الحمد، جواد (2005)، **اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية–العربية، 2005–2010** ، ندوة حوار العلاقات العربية–الصينية، بكين.

عزيزة، طارق (2017). استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، أبحاث **اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، الدوحة، قطر.

العويمر، وليد عبد الهادي (2013). الصين والربيع العربي، **المؤتمر الدولي الأول حول التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي** خلال الفترة ما بين10–11 /6/ 2013

منتدى التعاون العربي الصيني (2016) **البرنامج التنفيذي**. الدوحة 12 مايو.

يي، وانغ (2018). **التطلع للتشارك الصني العربي في تخطيط التعاون**، في إطار "الحزام والطريق" في العصر الجديد الدورة الثامنة للإجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصينين العربي.

المواقع الإلكترونية:

أبوحمور، محمد (2020). الأردن ومبادرة الحزام والطريق هل من فرصة لاغتنامها؟، نقلا عن الرابط: **https://www.fmprc.gov.cn/**

إسماعيل، حسين، (2015)، بعد خمسين عاما من العلاقات الدبلوماسية، الصينيون والعرب يتحدثون لغة مشتركة، نقلا عن الرابط**www.chinatoday.com.cn**

البي بي سي (2019). دعوات مقاطعة الصين: حجم التجارة الصينية مع الدول العربية. /**https://www.bbc.com**

الجزيرة نت (2020) اتفاق التجارة الأميركي الصيني هدوء يسبق العاصفة. نقلا عن الرابط:**www.aljazeera.net**

جيان، ني (2018) طريق الحرير والصداقة الصينية العربية. نقلا عن الربط: **www.alittihad.ae**

جيسي، وانغ (2012). التوجه غرباً: استراتيجية الصين الجيوسياسية لإعادة التوازن،غلوبال تايمز، 10/17/، نقلا عن الرابط: **opinion.huanqiu.com**

دونغ، شن شياو (2012). الموقف الصيني من القضايا العربية، مركز الجزيرة . نت، حلقة برنامج لقاء اليوم، 6/14/، أنظر **aljazeera.net.**

دياب، محمد (2017). كريدي سويس، نقلا عن الرابط: **www.abmisr**

دينغ، لونغ (2015). الصين والعالم العربي: نحو علاقات اقتصادية وتجارية أوثق"، الحياة، نقلا عن الرابط: /**www.alhayat.com/Opinion/Writers**

ستريت فرانس (2019). الصين في الشرق الأوسط. عن ماذا يبحث التنين؟، ترجمة سارة المصري، نقلا عن الرابط**midan.aljazeera.net/reality**

ستيلهان، هنريك ستينسلي، هايم (2020) نهج حذر:هل تتوسع بكين على حساب واشنطن بالشرق الأوسط ؟**futureuae.com**

سعيد، إسلام (2019). التمثيل التجاري: نشاط كبير بالمنظمات والتجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية، نقلا عن الرابط . **https://www.youm7.com**

سلام، أحمد (2018) العلاقات العربية– الصينية في إطار "الحزام والطريق" **www.chinatoday.com**

السواعير، ابراهيم (2018) الصين ثاني أكبر شريك للأردن بحجم تبادل تجاري 3,084 مليار دولار، صحيفة الرأي، نقلا عن الرابط /**alrai.com/article**

شبّح، أُنـس الزليطني (2019) مقالة خاصة: 6 سنوات من النجاح في العلاقات الصينية–العربية في إطار مبادرة "الحزام والطريق" صحيفة الشعب اليومية أونلاين، .**eople.com.cn/n3/2019**

شينخو (2019). الدورة الثانية لمنتدى الحزام والطريق تفتح آفاقا جديدة للتعاون الدولي. نقلا عن الرابط: **www.chinainarabic.org**

شينخوا (2019). اجتماعات "الدورتين السنويتين" المهمة تضع أساسا قويا لتحقيق هدف "شياوكانغ" /**http://arabic.news.cn**

صبرى، شروق (2019). إسرائيل تخشى تصدير الأسلحة الصينية للشرق الأوسط، متاح على الرابط: **https://www.mobtada.com**

صحيفة الشعب اليومية أون (2017). لاين طائرة الركاب الصينية C919 الثانية تجري أول رحلة طيران، (الصينية)، **arabic.people.com.cn**/12/18

صحيفة الشعب اليومية أونلاين، (2015)، تقرير اخباري : 251.2 مليار دولار إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية فى عام 2014، نقلا عن الموقع**arabic.people.com.cn/n/2015**

صندوق النقد الدولي (2019) :**www.imf.org**.

الصين اليوم (2019).العلاقات الصينية العربية، نقلا عن الرابط: **chinatoday.com.cn/ctarabic**

عادل، عمرو (2019) المبادرة خطة طموحة لربط العالم الإمارات شريك محوري للصين في الحزام والطريق /**https://www.albayan.ae**

عاصي، لميس (2018). إيرادات النفط السعودي خلال يوم واحد. ماذا يمكن أن تفعل بالاقتصادات العربية؟. نقلا عن الرابط: **www.alaraby.co.uk**

عبد الحي، وليد (2019) مستقبل السياسة الصينية في الشرق الأوسط، **المنتدى العربي Arab Forum** .

عبد العظيم، حنفي (2017) المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، موقع منبر الحرية **https://www.albayan.ae/opinions**

عبيد، اياد (2019). مبادرة الحزام والطريق فرص واعدة لصناعة الطاقة المتجددة، نقلا عن الرابط: /**http://arabic.people.com.cn**

عوض الله، سامح (2020). الصين تمزج التاريخ مع المستقبل،**www.emaratalyoum.com**

فخري، ايمان (2019). كيف تعزز روسيا من ارتباطها بمشروع الحزام والطريق الصيني. **www.elsiyasa-online**

فرحات، محمد (2019). 9.7 مليون برميل يوميا.. الصين أكبر مستورد للنفط في العالم. نقلا عن الرابط:**al-ain.com/article**

فرحات، محمد (2019). الاقتصاد الصيني يتخطى الأمريكي خلال 10 سنوات، العين الإخبارية، **al-ain.com/article**

الفقيه، احسان (2018) الصين في قلب الخليج لمنافسة الولايات المتحدة، **www.aa.com.tr**

القاق، عبد الله محمد (2014)، الصين وهي تحتفل بيوم الجيش، **مقالات رم**، وكالات رم للأنباء.

القططي، أريج أحمد (2012)، أثر وتأثير الحضارة العربية الاسلامية في الحضارة الصينية، شبكة فلسطين للحوار.

قوانغدا، وانغ (2019) الوفد الإعلامي يزور مركز الدراسات الصيني العربي **www.alnilin.com**

محمد، عبد الرحمن (2017). ارتفاع التبادل التجاري بين الصين والدول العربية بـ11.9% في 2017، نقلا عن الرابط: **https://www.aa.com.tr/**

هارولد، لنستون وموراي، توروف، (2002)، موراي توروف هارولد لنستون،أسلوب دلفي: تقنيات وتطبيقات، TOC III.B.3. سياسة دلفي الوطنية الخاصة بإساءة استعمال المخدرات.

وزارة التجارة الصينية (2019) **mofcom.gov.cn**.

وكالة الطاقة الدولية (2016). توقعات الطاقة العالمية، تشرين الثاني/نوفمبر.

المراجع الأجنبية:

Allison, G and Blackwill R (2013). Interview: Lee Kuan Yew on the Future of U.S. China Relations **http://www.theatlantic.com**

Al-Tamimi, Naser (2017). Analysis China and Saudi Arabia :Reinvigorating Ties, **Arab News. Saudi Arabia**, 16/3/

Black, will (2016) **china s Strateg for Asia: maximize power, Replace America_ Beijing s big goals, and how Washington can counter them** ."foreign policy"

Botez,M. and Celac ,M. (1981). **Global Modelling without Models, Theory,** Methodology and Rhetoric in world modelling, HSDRGPID-51UNUP-258,N.Y.

Bruckmann,G. (1980). **Global Modelling Review**, Austria, International Institute for Applied Systems Analysis (IIASA).

Charles Ziegler (2006). **The Energy Factor in China's Foreign Policy**, Journal of Chinese Political, Science,vol.11, 8-12.

China dispatches PLAN 3 1st fleet to the Gulf of Aden, (2018) Navy Recognition, December, accessible at: **https://goo.gl/fyTr4m**

China Eyes Greener Energy Mix (2017). China Daily ,6/1/

China Oil and Gas Report Q2 (2017). BMI Research, April.

China Trade Report (2016). HSBC Bank, December **globalconnections.hsbc.com/**

China's Arab Policy Paper (January 2016)

China's Energy Policy (2012). **Information Office of State Council**, Pepole's Republic of China, Beijing

Cordesman, Anthony H (2016). Chinese Strategy and Military Modernization in, Center for Strategic and International Studies, www**.csis.org/analysis**

Critchlow, Andrew (2011). China's Mideast Headache", the Wall Street Journal,14/3/,**https://www.wsj.com/**

David, Jonathan (2017). **The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI) Curbing Their Enthusiasm**, Middle East Institute,.

Development of China's Transport (2016). China's State Council Information Office ،**http://www.scio.gov.cn/**

Douglas H. (2001). China: Muggad by Reality in Libya, Carnegie Endowment**, carnegieendowment.org**

Downs, Erica (2018). **China's Djibouti military base the first of many**, East Asia Forum,June 27, **accessible at :https://goo.gl/Wyzdf3**

Eder, Thomas (2019). Mapping the Belt and Road initiative: this is where we stand, Date released, Date retrieving 20/6/, **https://www.merics.org/en/bri-**

Fisher,D (1981). major Global Trends and Casual Interactions AmongThem, **Hsdrgpid-76,Unup-341,Ny:**.

Gaafar K.Ahmed (2005). Chaina Relations with Middle East and North Africa, International Review. **htt://www.siis-orgen.**

Gompert, David C (2016). Astrid Cevallos, and Cristina L. Garafola, «War with China: Thinking through the Unthinkabl **http://www.rand.org/pubs/research**

Gordon, T. J. (2009). **The real-time Delphi method**. Futures research methodology version, 3, 19.

Hadley, G (1967). **Introdution to Probability and Statistical Decision Thery**. San franisco . holden day.

Hass, John D (1987). **Teaching about the future, tools, Topics and Issues**, Social Science Education Consortium. USA.

he China Global Investment Tracker (2019) **https://www.aei.org/china-global**

Helmer, Olaf (1967). **An Abbreviated Delphi Experiment in Forecasting**. A Paper Submitted to OSLS Conference.

Hiim, Henrik Stålhane & Stenslie, Stig (2019). China's Realism in the Middle East, **Survival**, 61 (6), 153–166

Jererny Page (2017). Paul Sonne, Unable to buy U.S Military Drones , Allies Place Orders With China, Wall Street Journal ,July 17, **accessible at: https://goo.g/wCVXq5**

Jiang, R., Kleer, R., & Piller, F. T. (2017). **Predicting the future of additive manufacturing: A Delphi study on economic and societal implications of 3D printing for 2030**. Technological Forecasting and Social Change, 117, 84-97.

Kahn ,H, and Wiener ,A (1967). **The Year 2000, a Framework for Speculation on the Next Thirty Three Years**, N.Y. Hudson Institute.

Kalinina, Kira (2017). Why China launched a freight train to London via Kazakhstan and Russia,» RBTH 13 January **https://goo.gl/VYzuWR.**

Kaufman A (2010). The Century of Humiliation Then and Now, **Chinese Perceptions of the International Order**, 25 (1) 1‑33

kim, hwajung (1999). **cultural characteristics prevalent in the Chinese negotiation process**, china: china international stydes

Koppes, C.R. (1976). **Captain Mahan, General Gordon and the origin of the term Middle East**. Middle East Studies 12.

Kumarawamy, P.R. (1994). Israel,China Odyssey, New Delhi: Institute for Defense Stuies and Analyses, **Delhi Papers**,no.2.

Landeta, J. (2006). Current validity of the Delphi method in social sciences. **Technological forecasting and social change**, 73(5), 467-482.

Linstone, H. A., & Turoff, M. (Eds.). (1975). **The delphi method. Reading**, MA: Addison-Wesley.

LNG Imports (2017). China 2017 MEES, 27 January ،(**http:// archives.mees.com**/

Lynch, Marc (2012). **The Arab Uprising: The Wave of Protest That Toppled the Status Quo and the Struggle for a New Middle East**. New York: Public Affairs.

Marc Howe (2015). Non-Fossil Fuel Sources Provide 25% of China's Electricity, **https://cleantechica.com/2015/03**.

Marley-Clark, B., & Comm, B. (1974). The Delphi method and urbanization. **Long Range Planning**, 7(6), 81-83.

Mearsheimer, John J. (2014). Can China Rise Peacefully?, The National Interest **http://nationalinterest.org**

Mesarovic ,M. and pestel, E.(1974) **Mankind at the Turning Point, The Second Report to the Club of Roma**, N.Y, Reaser's Digest Press.

Mitchell, V. W. (1991). The Delphi technique: An exposition and application. **Technology Analysis & Strategic Management**, 3(4), 333-358.

Moorhouse, J. (2002). **Desired Characteristics of Ethical Leaders in Business, Educational**, Political and Religious Organizations from East Tennessee: A Delphi Investigation.

Morton, Katherine (2016). China's ambition in the South China Sea, International Affairs, **The Royal Institute of International Affairs**, vol. 92, no. 4.

Non-Traditional Security Blue Book (2015) Report on China's Non-Traditional Security Studies (2014–2015), **https://tinyurl.com/j8hd3jx**.

Nye, J (2016). The Kindleberger Trap,» Project Syndicate (9 January 2016 **https://www.project-syndicate.org/**

Olaf, Helmer (2000). **An Abbreviated Delphi Experiment in forecasting ،** A paper submitted to OSLOW Conference on Mankind.

Pehrson J., (2006). **String of pearls**: meeting the challenge of China's rising power

Peter J.Pham (2010). Libya As and African Power" World Defese Review, **http: worlddiefensereview.com**

Renewles (2016). Global Status Report **www.ren21.net/**

Report to Congress of U.S.(2010). **China Economic and Security Review Commission,111 Congress,2nd ed**. Session ,U.S. Government Printing Office ,Washington.

Richard C. & Bruck.H. & Sapin.B.(1962).**Foreign Policy Decision Making**. New York: Free Press.

Schklaifer, R (1969). **Analysis Under Uncertainty**, new york Mc Graw Hill Book Company

Scobell Andrew and Nader (2016). China in the Middle East: The Wary Dragon, RAND Cooperation, **http://www.rand.org/pubs/.**

Scruton, R (1982). **A Dicionary of Political Thought**. Macmillan Press.

Sebag-Montefiore, (2013). **The Bookworms of China**, The New Youk Times,

South China Morning Post (2017). In the Trump Era, We Cannot Rule Out War between China and the US, Whether over Trade or Security **https://tinyurl.com/zz6gtl3**.

Spinetta ,Major (2006). **Lawrence The Malacca dilemma- countering china**, string of perarls "with land-based airpower ,athesis presented to the faculty of the school of advanced for completion of graduation requirements ,school of advanced air university Maxwell air force base ,Alabama ,june.

Sun, Degang (2014). China's Soft Military Presence in the Middle East in the new Era, **World Economics and Politics**, no.8.

Swami, Praveen (2011). **Why Oil is Burning Issue for World's Superpowers**, Irish Independent .

TIV of arms exports from china, 2013-2017, (2018). Stocholm International Peace Research Institute, , accessible at: **https://goo.gl/ijpHPu**

Turoff, M. (1971). Delphi conferencing: Computer-based conferencing with anonymity. **Technological Forecasting and Social Change**, 3, 159-204.

Turoff, Murrat (1971). **The Delphi Conference**. The futurist 5 (2).

Unified Customs Needed to East China –EU Rail PainPoins, (2017)

Weest ,James (2017). **China Spending Billions to Become Worldwide Renewable Energy Leader**, Newsweek.

Wilson Ernest J. (2008). Hard Power, Soft Power. Smart Power. **Annals of the American Academy of Political and Social Science**. Vol. 616. Public Diplomacy in a Changing World Mar.

Wu, Shang-su (2017). The Limits of China's «Silk Road» to Europe,» The Diplomat> ‹**http://thediplomat.com/2017/01**

Xinying, Zhao, (2016). **China Has 1 in 5 of all College Students in the World**: Report, China Daily,8/4/.

Zeng, J Xiao,Y (2015), Securing China's Core Interests: The State of the Debate in China, **International Affairs**, vol. 91, no. 2.

Zhang, H. (2009). An Analysis of the Impact of Chaina's Participation in the United Nations Peacekeeping Mechanism in the World, **International Forum**,no 5.

الملاحق

الملحق (أ)

مقياس لاحتمالات تطور العلاقات الصينية – العربية

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العُليا

الأستاذ الدكتور.....المحترم

السيد الخبير الفاضل :..... المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد،،،،

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان "الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية 2013م–2030م (دراسة إستشرافية باستخدام إسلوب دلفي)"، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة مؤتة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء مقياس لاحتمالات تطور العلاقات الصينية – العربية، وكونكم من الأكاديميين والخبراء والمهتمين بالعلاقات الصينية – العربية والقدرة على التنبؤ بمستقبل العلاقات، لذا أرجو العمل على تقديم معرفتكم بما يسهم في إثراء موضوع الدراسة، من خلال المساهمة العلمية عبر جولات تقنية دلفي، علماً أن تطبيق تقنية دلفي تتطلب عمل أكثر من جولة.

شاكرين لكم حسن تعأونكم...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

إشراف الأستاذ الدكتور: وليد عبدالهادي العويمر

الباحثة عنود عبد الرحمن الحباشنة

الاسم :.....

الجامعة:.....

مكان العمل:.....

مجال الخبرة: .....

مدة الخبرة في المجال:.....

التطور المحتمل في القطاعات المحددة والمرتبطة بالعلاقات الصينية – العربية

ارجو الاطلاع على الشروحات التالية المتعلقة بالجدول الأول وما بعده والتي تشيى الى التطور المحتمل في قطاعات محددة والمرتبطة بالعلاقات الصينية – العربية

- تشير الخانة الأولى الى التطور المحتمل حدوثه حيث تم وضع تطوراً محتمل (بغض النظر عن مدى صحته أو عدمها) لكل قطاع من القطاعات المتعلقة بتطور العلاقات الصينية العربية.
- تحدد الخانة الثانية السنة التي تعتقدون بأنها تطور محتمل والمشار له بالخانة الأولى.
- أما الخانة الثالثة (الوقت المبكر) لحدوث التطور المحتمل ومرتبطة بإجابتكم، فإذا كان التطور المحتمل سيقع في فترة أبكر من الفترة التي تحددت في الخانة الأولى فيرجى تقديم الأسباب التي دفعتكم إلى الاعتقاد بأن التطور سيحدث في فترة أبكر.
- تتماثل الخانة الرابعة مع الخانة الثالثة من حيث الشكل، ولكنها معنية بتوقع حدوث التطور المحتمل في فترة متأخرة عن الفترة التي حددت في الخانة الأولى، فإذا رأى الخبير أن التطور سيحدث في فترة متأخرة عن تلك المحددة من قبل الاستبيان فعليه والحالة هذه أن يقدم الأسباب التي دعته للاعتقاد بان التطور سيحدث في فترة متأخرة وحيث أن كل قطاع من القطاعات له تأثيره على القطاعات الأخرى، يصبح من الضروري تحديد الأثر الذي سيحدثه كل قطاع لو حدث في فترة أبكر من تلك المتوقعة، فقد يؤدي ذلك إلى تسريع أو تأخير تطورات معينة في قطاعات أخرى، وهو نفس الوضع في حالة حدوث التطور في مرحلة متأخرة عن تلك المفترضة في الاستبيان.

تقييمكم للتطور المحتمل في القطاعات المحددة والمرتبطة بالعلاقات الصينية – العربية:

التطور المحتمل	السنة	لماذا في وقت أبكر	لماذا في وقت متأخر
أ. تعد الصين حالياً الشريك التجاري الأول للعالم العربي، فهل ستبقى في هذا الموقع حتى عام 2030؟ أم ستتغير هذه المكانة قبل أو بعد هذا التاريخ.			
ب. بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بعد عام 2030.			
ج. هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي ام يزداد ام يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2030.			
د. هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة العربية وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030.			
هـ. هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني.			
و. هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني(قبل أو بعد 2030).			
ز. هل تظن أن روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة العربية، هل التأثير سيظهر قبل أو بعد 2030.			

التطور المحتمل للعلاقات العربية الصينية في ضوء مبادرة مشروع طريق الحزام (الصينية)

المؤشر	التطور المحتمل	السنة	الوقت المبكر	لماذا	الوقت المتأخر	لماذا
تعد الصين حالياً الشريك التجاري الأول للعالم العربي، فهل ستبقى في هذا الموقع حتى عام 2030؟ أم ستتغير هذه المكانة قبل أو بعد هذا التاريخ، ومن المؤشرات على ذلك ما يلي:						
تعزيز الاستفادة الصينية من نمو التجارة العربية.						
تطور الاقتصاد الصيني والعربي.						
تعزيز الوجود الاقتصادي الصيني في المنطقة العربية.						
تأمين استقرار امدادات الطاقة العربية إلى الصين.						
زيادة حجم التبادل التجاري بين العرب– والصين.						
تمثل الصين قوة عالمية في جذب الاستثمارات العربية.						
بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بعد عام 2030، ومن المؤشرات على ذلك ما يلي:						
تعزيز التواجد العسكري الصيني في المنطقة العربية.						
تعزيز إنشاء الصناعات العسكرية في المنطقة العربية.						
تعزيز التعاون العربي– الصيني في حماية الممرات المائية.						
زيادة حجم الاستثمار الصيني في الصناعات العسكرية العربية.						
رفع مستوى الصادرات الصينية العسكرية للمنطقة العربية.						
التدخل المباشر الصيني في النزاعات الأهلية في المنطقة العربية.						
سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي ام يزداد ام يتراجع حتى عام 2030						
زيادة اعتماد الصين على موارد الطاقة العربية.						
تفعيل دور الصين في حماية وتأمين ممرات وخطوط نقل الطاقة.						
دعم الصين لمشاريع الطاقة في المنطقة العربية.						
تسعى الصين للسيطرة على مناطق انتاج الطاقة في المنطقة العربية.						
دعم الصين للبنية التحتية في مشاريع الطاقة العربية.						
توسيع نشاط الاقتصادي للصين بتحرك عسكري خاصة في الممرات المائية الرئيسية في التجارة العالمية.						

هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة العربية وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030

الصين مرشحة بقوة في الفترة القادمة لأن تكون قوة المنافسة للولايات المتحدة الامريكية ومهددة لمكانتها كقطب أوحد في العالم.

نجحت الصين كقوة صاعدة في تحدي آليات عمل النظام الدولي الحالي (مجلس الأمن الدولي).

تعزز مبادرة الحزام موقع ودور الصين ومشاريعها على مستوى بنية النظام الإقليمي العربي وجعلت منها فاعلاً نشيطاً فيه.

تعزز الصين تدخلها السياسي في المنطقة العربية على حساب تراجع الوجود الأمريكي.

تعزز الصين تحالفها مع القوى الاقليمية بما يزيد من نفوذها في المنطقة العربية على حساب النفوذ الأمريكي.

تعزز الصين من تحالفها مع روسيا لزيادة نفوذها في المنطقة العربية.

هل سيتعطل المشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق) قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي للمشروع الصيني:

تفعل الصين أدوات القوة الناعمة لتقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الأمريكي.

تؤثر ارتفاع تكاليف حماية (مبادرة الحزام والطريق) على فرص نجاحه.

يؤثر تفشي ظاهرة الارهاب الدولي على نجاح (مبادرة الحزام والطريق).

تؤثر الخلافات بين الدول على تنفيذ (مبادرة الحزام والطريق).

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الدول لرفض (مبادرة الحزام والطريق).

يؤثر الاقتصاد السياسي لبعض الدول على فرص نجاح مبادرة الحزام.

هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على (مبادرة الحزام والطريق) الصيني (قبل أو بعد 2030)

تزيد (مبادرة الحزام والطريق) من احتمالات حدوث حرب عالمية ثالثة.

هناك احتمال حدوث حرب صينية–يابانية في بحر الصين الجنوبي.

تتزايد حدوث احتمالات حدوث حرب هندية باكستانية تؤثر على (مبادرة الحزام والطريق) الصيني.

هنالك احتمالات حدوث حرب صينية – أمريكية.

هل تظن أن روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة، هل التأثير سيظهر قبل أو بعد 2030.

تعزز (مبادرة الحزام والطريق) من قدرة الصين على الحد من

النفوذ الروسي في بعض الدول الأوروبية.

تعزز المبادرة من المصالح الأوروبية في الصين.

تعزز المبادرة من قدرة الصين على منافسة النفوذ الروسي.

يعزز مشروع مبادرة الحزام من مكانة روسيا في النظام الدولي.

تؤثر الخلافات الروسية الأوروبية على المشروع الصيني.

التساؤل التالي: ماذا لو حدث هذا التطور في مرحلة أكبر مما تتوقع، أو ماذا لو حدث التطور في فترة زمنية متأخرة عن تلك التي توقعها؟

التطورات المحتملة للعلاقات العربية – الصينية حتى عام 2030.

أ. تعد الصين حالياً الشريك التجاري الأول للعالم العربي، فهل ستبقى في هذا الموقع حتى عام 2030؟ أم ستتغير هذه المكانة قبل أو بعد هذا التاريخ.

ب. بدأت الصين ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، هل ستواصل بناء قواعد عسكرية في المنطقة العربية قبل أو بعد عام 2030.

ج. هل سيبقى الاعتماد الصيني على النفط العربي في مستواه الحالي ام يزداد ام يتراجع طبقاً للسنوات حتى عام 2030.

د. هل سيزداد الانسحاب الأمريكي من المنطقة العربية وما تأثيره على السياسة الصينية في المنطقة إذا كان التراجع الامريكي مستمر حتى 2030 أو يتوقف قبل 2030 أو يزداد بعد 2030.

هـ. هل سيتعطل المشروع الصيني الحزام والطريق قبل أو بعد 2030 بسبب مشكلات بين دول أخرى تقع على المسار الجغرافي المشروع الصيني.

و. هل هناك احتمالات لوقوع حروب كبرى على طريق المشروع الصيني (قبل أو بعد 2030).

ز. هل تظن ان روسيا ومشروعها الأوراسي سيؤثران على المشروع الصيني في المنطقة العربية، هل التأثير سيظهر قبل أو بعد 2030.

بناء على مراحل التطورات في الخانة الأفقية الأولى ونفسها في الخانة العمودية الأولى (وهي أ، ب، ج، د، هـ، و، ز) يرجى ملء الخانات على أساس فكرة مركزية وهو

التأثير المتبادل بين التطورات أفقياً وعمودياً بما ترونه مناسباً من ثم توضح في الخانة الأخيرة أن هذا التطور سيحدث مبكراً أو متأخراً، بمعنى لو حدث أ في فترة أبكر مما ذكر الخبير فما هي آثار ذلك على كل من التطورات الأخرى .

تقنية دلفي التأثير المتبادل بين القطاعات

التطور	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	مبكرا أو متأخرا
أ								
ب								
ج								
د								
هـ								
و								
ز								

ملاحظة: تمثل (أ،ب،ج،د،هـ،و،ز) التطورات الواردة في الجدول رقم (1)

التأثير المتبادل بين الزمن والتطورات المحتملة

- الخانة الأولى تشير الى التطورات المحتملة والواردة في الجدول رقم 1 بالتفصيل.
- الخانة الثانية تشير الى السنة الوسطى لجميع الأجوبة وأخذ كل السنوات التي قدرها الخبير والتطور الذي سيحدث فيها، ثم نرتبها تصاعديا أو تنازليا لنحدد السنة الوسطى بين كل التوقعات (Median Year).
- الخانة الثالثة: السنة الوسطى لخبراء الميدان، ويتم في هذه الخانة تحديد السنة الوسطى للتطور طبقا لأجوبة جميع الذين وضعوا ذلك التطور في أول قائمة الميادين.
- الخانة الأربعة: إعطاء ثلاث سنوات محتملة لوقوع التطور، يطرح الخبراء 3 سنوات متقاربة لحدوث التطور المحتمل، 2020، 2025، 2030. ومن خلال هذه السنوات نحدد أقرب سنة وردت في التقديرات وأبعد سنة.
- الخانة الخامسة: الحدوث المبكر للتطور: يقوم الخبير بتحدد الأسباب التي – إذا وجدت – قد تجعل التطور يحدث في فترة مبكرة .

- الخانة السادسة: وفيها نفس المطلب الوارد في الخانة السابقة مع فارق أن هذه تدور حول الأسباب التي إن وجدت قد تؤخر وقوع التطور.
- الخانة السابعة: نطلب من كل خبير أن يحدد لنا سنة واحدة يعتقد بأن التطور سيحدث فيها بنسبة احتمال 90%.

ولابد لنا هنا من التذكير بأن بإمكانكم تعديل أجوبتهم في كل مرة استناداً إلى ما قد يتكشف لهم من معطيات لم تنتبهوا لها أو لأنها خارج نطاق تخصصهم أو معارفهم العامة.

تقنية دلفي التأثير المتبادل بين الزمن والتطورات المحتملة

التطور المحتمل	السنة الوسطى لجميع الأجوبة	السنة الوسطى لخبراء الميدان (التخصص)	مدى التقديرات بعد ثلاثة احتمالات لكل خبير	لماذا سيحدث التطور مبكراً	لماذا سيحدث التطور متأخراً	السنة التي سيحدث فيها التطور باحتمال 90%
أ						
ب						
ج						
د						
هـ						
و						
ز						

توقع حدوث التطورات المحتملة مبكراً أو متأخراً

التطور في الخانات العمودية والأفقية خاصة بالتطورات المحتملة الواردة في الجدول (1) والمتمثلة (م) (المتغير سيعمل على تبكير حدوث المتغير الآخر)، (خ) (المتغير سيعمل على تأخير حدوث المتغير الآخر)، أما الخانة الأخيرة ففيها تفسير كل خبير لأسباب حدوث التطور مبكراً أو متأخراً. ولتوضيح ذلك نضع بعض الأمثلة:

- لو أخذنا التطور أ (الخاص باحتمال وصول عدد سكان العالم إلى عدد معين) سنلاحظ أننا وضعنا في نقطة تقاطعه مع التطور ج (الخاص بالسيطرة على الطاقة النووية) حرف م، أي أن ج سيجعل حدوث أ يتم في وقت أبكر، السيطرة على الطاقة تعني مزيداً من السلع والقدرات الإنتاجية وهو أمر يشجع على مزيد من الإنجاب مثلا.
- أو لو أخذنا مثال تأثير أ على ب (الزيادة السكانية على التلوث)، فقد وضعنا الحرف خ، لأن الزيادة السكانية ستجعل القدرة على تحقيق تلوث بنسبة ما كان موجوداً عام 1940 مثلا تتأثر أكثر. وهكذا مع بقية التطورات.
- ويطلب من كل خبير أن يقدم لنا في الخانة الأخيرة التفسير الذي جعله يضع مبكراً أو متأخراً للعلاقة بين تطورين من التطورات الواردة في الجدول (أي لماذا وضع خ (متأخراً) للعلاقة بين أ و ج على سبيل المثال .. الخ.

تقنية دلفي التأثير مبكراً أو متأخراً

التطور	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	لماذا مبكراً أو متأخراً
أ								
ب								
ج								
د								
هـ								
و								
ز								

نتائج مجمل تقديرات الخبراء

سيتم قياس الفارق بين السنة الوسطى لكل التقديرات وبين المدى لأقرب سنة وأبعد سنة بعد ثلاث تقديرات، لو افترضنا أن السنة الوسطى للتطور (عدد السكان) كان عدد 2025 بينما المدى بين أبعد واقرب تقدير كان من 2020–2030، فهذا يدل على صعوبة شديدة في الوصول إلى نتيجة لأن الفارق بين المتوسط والحد الأقصى هو 20 سنة، أما إذا كان الفارق بسيطاً فهذا يعزز درجة الثقة في التوقع. وإذا وجدنا أن السنة الوسطى لكل تطور متقاربة من المدى (بين أقرب وأبعد التقديرات) دل على إمكانية الاستناد إلى هذه النتائج والتخطيط عل أساسها .

تقنية دلفي نتائج مجمل تقديرات الخبراء

التطور	السنة الوسطى	المدى بعد ثلاث تقديرات
أ		
ب		
ج		
د		
هـ		
و		

ملحق (ب)
أسماء الخبراء

أسماء الخبراء

الرقم	اسم المحكم	الرتبة الأكاديمية	التخصص	مكان العمل	مدة الخبرة
.1	فوزي أحمد تيم	أستاذ	العلاقات الدولية	جامعة مؤتة	44
.2	عبد الفتاح علي الرشدان	أستاذ	العلاقات الدولية والدبلوماسية وحقوق الإنسان	الجامعة الأردنية	31
.3	مازن العقيلي	استاذ	علاقات دولية	الجامعة الاردنية	30
.4	احمد مصلح	أستاذ	النظم السياسية	جامعة بيرزيت/ فلسطين	20
.5	حسن عبدالله الدعجة	استاذ	علاقات دولية	جامعة الحسين بن طلال	18
.6	سلطان القرعان	استاذ	العلاقات الدولية		15
.7	محمد الخريشة	أستاذ	علاقات دولية	الجامعة الأردنية	10
.8	خير سالم ذيابات	استاذ	علاقات دولية	جامعة اليرموك	15
.9	رضوان محمود المجالي	أستاذ	العلوم السياسية	جامعة مؤتة	7
.10	محمد العمري	استاذ	اقتصاد	الجامعة الهاشمية	6
.11	عامر سلامة القرالة	أستاذ	علوم سياسية	الجامعة الأردنية	5
.12	ناصر المناصير	ملحق عسكري	ملحق أمني	الصين	4

المعلومات الشخصية:

الإسم: عنود عبد الرحمن الحباشنة

التخصص: الدكتوراه في العلوم السياسية

الكلية: العلوم الاجتماعية

الإيميل:anoud.abdalrhman@gmail.com

رقم الهاتف: 0799908669